مركز الإمام الأشعري

من دعاوى السلفية المعاصرة

حول أعلام الأشاعرة المتقدمين



تقديم

أ.د. حسن الشافعي

عضو هيئة كبار العلماء

مدير مركز الإمام الأشعري

وحدة النشر بمركز الإمام الأشعري

بالأزهر الشريف

Imam Al-Ashari Centre

مركز الإمام

مركز الإمام الأشعري

من دعاوى السلفية المعاصرة 316

9900000003166

الأزهر الشريف
مركز الإمام الأشعري
(سلسلة الرسائل والبحوث العلمية)

(٢)

من دعاوى السلفية المعاصرة

١٤٤٧هـ - ٢٠٢٦م

بسم الله الرحمن الرحيم

من دعاوى السلفية المعاصرة

حول أعلام الأشاعرة المتقدّمين

دعوى المرحلة الثالثة للإمام الأشعري (ت: ٣٢٤هـ)

حقيقتها وتفنيدها من خلال تراث تلميذه ابن خفيف الشيرازي (ت: ٣٧١هـ)

ودعوى عدم أشعريَّة الحافظ أبي بكر الإسماعيلي (ت: ٣٧١هـ)

وتفنيدها

تقديم

أ.د. حسن الشافعي

عضو هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف

مدير مركز الإمام الأشعري

وحدة النشر بمركز الإمام الأشعري

بالأزهر الشريف

مشيخة الأزهر الشريف

مركز الإمام الأشعري

من دعاوى السلفية المعاصرة

مقاس الكتـاب: ١٧×٢٤

عدد الصَّفحات: ١٣٤

رقم الإيداع

٣٤٢٢٧ - ٢٠٢٥

الترقيم الدولي

978-977-205-786-3

الطَّبعة الأولى

القاهرة: ١٤٤٧هـ -٢٠٢٦م

التصميم والإخراج الفني والطِّباعي:

أ. أمين أحمد زكريا

تأليف:

أ.د. قدري الديب

مراجعة علمية:

أ.د/ محمد يسري جعفر.

أ.د/ محمود محمد حسين.

مراجعة لغوية:

د. عماد الدين سلام.

أصل هذا الكتاب بحثان محكّمان:

للأستاذ الدكتور/ قدري قدري محمد الديب أستاذ العقيدة والفلسفة المساعد بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات ببورسعيد.

الأول بعنوان: «دعوى المرحلة الثالثة للإمام الأشعري (ت: ٣٢٤هـ) حقيقتها وتفنيدها من خلال تراث تلميذه ابن خفيف الشيرازي (ت: ٣٧١هـ)، نُشر في مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بدمياط الجديدة ٢٠٢٣م.

الثاني بعنوان: «دعوى عدم أشعرية الحافظ أبي بكر الإسماعيلي (ت:٣٧١هـ) وتفنيدها»، نُشر في مجلة الحكمة الإسلامية والتي تصدر عن مركز الإمام الأشعري ٢٠٢٥م.

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

تصدير

الحمد لله ربِّ العالمين، والصَّلاة والسَّلام علىٰ أشرف الخلق أجمعين، سيِّدنا ونبيِّنا محمَّدٍ، صلَّىٰ الله عليه وعلىٰ آله وصحبه، ومَن تَبِعَهم بإحسانٍ إلىٰ يوم الدِّين.

وبعد،

فإنَّه من المعلوم أن الإمام أبا الحسن الأشعري، أمضىٰ مدة من الزمن علىٰ اعتقاد المعتزلة، بل صار فيه من المقدمين، ثم انتقل بعدها إلىٰ تبني مذهب أهل السنة والجماعة، وصار مدافعًا عنه ومنافحًا ضد خصومه جميعًا، من نصيين حرفيين، أو عقلانيين مسرفين.

وقد اتخذ الإمام في سبيل الانتصار لمذهب أهل السنة طريقة وسطية جامعة بين العقل والنقل، ونجح من خلالها بأن يعالج جنوح العقليين غلاة النصيين، وما خلفه هذا الجنوح وذاك الجمود من نزاعات وصراعات، وفتن عصيبة في حياة المجتمع المسلم.

وقد كان الأثر الذي أحدثه الإمام الأشعري كبيرًا حاسمًا في الأوساط العلمية؛ إذ ارتضىٰ جماهير علماء الأمة طريقته الوسطية، وانتسبوا إليه، واستقر الأمر علىٰ أن الأشاعرة – ومعهم الماتريدية وفضلاء الحنابلة– هم ممثلو أهل السنة والجماعة.

وبين أيدينا تلك الدراسة المهمة، حول تلامذة الإمام الأشعري، التي تؤكد أن تراث ابن خفيف الشيرازي يمثّل شاهدًا قويًا على وحدة المذهب الأشعري، ودحضِ ما يُسمّى بدعوى «المرحلة الثالثة» للإمام الأشعري؛ إذ تُظهر مؤلفات ابن خفيف اتفاقًا تامًّا في الأصول مع ما قرّره الإمام الأشعري في «اللمع»، كما أن ابن خفيف جعل «اللمع» كتابه التعليمي المعتمد في العقيدة، وهو ما يرجّح أنَّ «اللمع» هو المعبّر النهائي عن منهج الأشعري، ويلتقي معه في ذلك تلاميذ أبي الحسن المباشرين الآخرين، من أمثال ابن مجاهد، والباهلي، والطبري، وغيرهم.

وقد أثبت ابن خفيف -كشيخه- النصوص الموهمة للتشبيه بإقرارٍ منضبطٍ بأصول الأشاعرة، على نحوٍ يؤكّد عدم التعارض بين «اللمع» و «الإبانة»، ويسقط اعتماد خصوم الأشعرية على هذا التعارض الموهوم، في بناء دعوى المرحلة الثالثة: أي الاعتزال، فالوسطية، فالسلفية.

ويتضمن البحث كذلك تهافت دعوى السلفية المعاصرة بنفي أشعرية الحافظ الإسماعيلي، مبيّنًا أن ذريته مشهورة بأشعريتها، بالإضافة إلى ميله المؤيّد لعلم الكلام بعد مراجعة موقفه، واتفاقه العقدي مع الأشاعرة في قضايا التنزيه والصفات والرؤية والأفعال، وهذه كلها شواهد تدل على رسوخ انتسابه إلى المدرسة الأشعرية، أسوّة بأكثر علماء عصره البارزين.

كما يبرهن على أن التصريحات المنسوبة إليه التي توهّمها بعضهم منافية لأشعريته، لا تخرج في حقيقتها عن المعنى الأشعري المستقر، ولا تنهض حجة في نفي انتمائه العقدي.

ولمّا كان من شأن علماء الأزهر الشريف -قديمًا وحديثًا- الدِّفاعُ عن عقيدة أهل السُّنة، وكَشْفُ وَجه الحقِّ الثابت، والردُّ على مخالفيهم، فقد

نهض الباحث الجاد **الأستاذ الدكتور/ قدري قدري الديب** للرد على دعاوى السفلية المعاصرة حول تلامذة الشيخ الأشعري، وزعمهم ما يفيد عدم صحة ما قرره هؤلاء الأئمة من مبادئ وأفكار.

وممَّا يُحمَدُ للباحث في العَرضِ والنَّقد الموضوعية والإنصاف؛ فجاءت مناقشته مناقشةً علمية، تَعتمِدُ الحجَّة والدَّليل، دون انفعال أو إجحاف.

وجاءت النتيجةُ النِّهائيةُ كاشفةً عن خطأ رؤيته وتَصوُّرِه لمواقف علماء الأشاعرة في المسألتين كلتيهما، والحمد لله رب العالمين.

وإنَّ «**مركز الإمام الأشعري بالأزهر الشريف**» إذ يَتصدَّى لطباعة هذا اللَّون من الأبحاث لَيَحْدُوه الأملُ أن يُواصِلَ أبناءُ الأمة الحوارَ البنَّاء، وأن يُكمِل شبابُ الباحثين مسيرةَ الدِّفاع عن مذهب أهل السُّنة والجماعة، وأن تُرْسَى قواعدُ التَّأريخ الموضوعيِّ للأفكار - كما بيَّنها الإمام أبو الحسن الأشعري في مقدمة كتابه «مقالاتُ الإسلاميين واختلافات المُصلِّين» - وأن يَطَّردَ الفكرُ النقديُّ المُتَّصفُ بالإنصاف والاعتدال والوسطية.

والله يقول الحق وهو يهدي السبيل.

أ.د/ حسن الشافعي
عضو هيئة كبار العلماء
مدير مركز الإمام الأشعري

مُقدّمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، والصَّلاة والسَّلام علىٰ سيدنا ومولانا رسول الله، صَلِّ اللهم عليه وعلىٰ آله وصحبه وسَلِّم تسليمًا كثيرًا، وبعد،،،

فقد تَفَضَّلَ الله تعالى على هذه الأمة المحمدية بأنْ جعلَ فيها علماءَ مُصلحِين، وأفذاذًا مُجدِّدِين، يؤسِّسون طائفة من الطالبِين، الراغبِين في خدمة هذا الدين، فينفُون عنه تحريف الغالِين، وانتحال المُبطلِين، وتأويل الجاهلِين.

ونحسب أنَّ مِن بين هؤلاء العلماء الأفذاذ الإمامَ أبا الحسن الأشعري، إمام أهل السنة والجماعة الألمعي، المنافح عن مُعتقَدهم بطريق النظر العقلي، إضافة للدليل النقلي.

ولا يَخفى على الدارسين أنَّ الإمامَ الأشعريَّ كان على مذهب الاعتزال مُدَّة من السنين، وخَبَرَه حتى صارَ فيه من المُقَدَّمين، ثم لَاحَ له اعوجاجه وإفراطه في إعطاء العقل دورًا على حساب الشرع المُبين، فقام بمراجعته ونَقْدِه، فبانَ له فسادُ كثيرٍ من تأويلاتِ أصحابه لنصوص الشرع الحكيم، ومخالفتهم لمقتضى العقل السليم، وفي الوقت نفسه كان غلاةُ النُّصوصيِّين، الذين وقفوا على ظواهر القرآن الكريم وسُنَّة خير المرسلين، وجنبوا فَهمها عن طريق العقل -غافلين عن نصوص تنزيه الله جلَّ وعلا، فوقعوا في تشبيه الخالق بالمخلوق، أو كانوا منه قاب قوسَيْنِ أو أدنى.

لَم يرضَ الإمام الأشعري منهج هؤلاء ولا منهج أولئك، بل جاء بمذهبٍ متينٍ، جامعٍ بين العقل والنقل، داريءٍ للتعارض بينهما، فخرج ﴿مِنۢ بَيۡنِ فَرۡثٖ وَدَمٖ لَّبَنًا خَالِصٗا سَآئِغٗا لِّلشَّٰرِبِينَ﴾[النحل: ٦٦]. وسارَ على دَربه جمهرةُ أهل السنة؛ من قادة، وفقهاء، ومحدِّثين، ومفسِّرين، وأصوليِّين، وصوفية، ولُغويِّين، ومؤرِّخين، فأحدث أثرًا كبيرًا، لم يسلم من الشُّبه التي أثارها حوله الخصوم، سواء أكانت شبهات قديمة؛ كالشبهة الشهيرة التي افتراها عليه الأهوازي[1] في كتابه «**مثالب ابن أبي بشر**»، مِمَّا دفع الحافظ ابن عساكر (ت: ٥٧١هـ) إلى الرَّد عليه فَأَلَّفَ كتابه «**تبيين كذب المفتري فيما نَسَبَ إلى الإمام الأشعري**».

أم شبهات معاصرة أثارها خصوم المذهب الأشعري على الإمام الأشعري؛ كالتي يدَّعيها السلفية المعاصرة بأن الإمام الأشعري رَحِمَهُ اللهُ لَم يمرَّ في أطواره بمرحلتين كما تقدَّم، بل يدَّعون أن هناك مرحلةً ثالثةً تَخَلَّصَ فيها الإمام الأشعري إلى ما يقولون عنه إنه مذهب «السُّنَّة والسلف وأهل الحديث»، ومن هذا المنطلق هم لا يعتبرون المرحلة التي انتقل فيها من الاعتزال إلى تأسيس المذهب الأشعري مرحلةً سُنِّيَّةً محضةً، بل هي مرحلة انتقالية وليست مرحلة أخيرة للإمام في تأسيس مذهبه، وبناء عليه هم يريدون جذب الإمام الأشعري إلى ما يقولون عنه بأنه مذهب السلف، والادِّعاء على المُنتسبِين لمذهب الأشاعرة بأنهم انحرفوا عما انتهى إليه إمامهم.

ولَم تقف دعاوى السلفية المعاصرة على مُؤسس المذهب الإمام الأشعري، بل إنها طالت أعلام المذهب ورُوَّاده الأوائل، فحاولوا جاهدين

(١) هو أبو علي الحسن بن علي بن إبراهيم الأهوازي، قال عنه الذهبي: «كان رأسًا في القراءات، مُعَمِّرًا، بعيدَ الصيت، صاحِبَ حديثٍ ورحلةٍ وإكثارٍ، وليس بالمُتقِن له، ولا المُجَوِّد، بل هو حاطب ليل، ومع إمامته في القراءات فقد تُكُلِّمَ فيه وفي دعاويه تلك الأسانيد العالية...وأَلَّفَ كتابًا طويلًا في الصفات فيه كذب»، توفي سنة ٤٤٦هـ. ينظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م: ١٣/١٨.

تصوير آرائهم على أنها موافقة لِما ادَّعوه مذهبًا للسلف وأهل السنة؛ بهدف الفصل التام بين المذهب الأشعري في مرحلته الأولى وبين مراحله اللاحقة.

ومِن بَيْن أعلام المذهب الأوائل الذين طالتهم تلك الدعاوى -ولو على حساب الحقيقة، ولَيِّ عُنق النصوص، وتجاوز الشواهد التاريخية- الحافظ أبو بكر الإسماعيلي، ذلكم المُحدِّث والفقيه ذو المكانة الكبيرة والمنزلة العظيمة، الذي عَدَّه الحافظ ابن عساكر من رجال الطبقة الأولى للأشاعرة.

من هذا المنطلق يأتي هذا الكتاب؛ ليحاول دحضَ هذه الدَّعوى وتفنيدها عند الإمام الأشعري، وكذلك تفنيدها عند الحافظ أبي بكر الإسماعيلي، وقد قسمته إلى فصلين:

أمَّا الفصل الأول فهو بعنوان:

دعوى المرحلة الثالثة للإمام الأشعري (ت: ٣٢٤هـ)

حقيقتها وتفنيدها من خلال تراث تلميذه ابن خفيف الشيرازي (ت: ٣٧١هـ)

ودعوى المرحلة الثالثة للإمام الأشعري قد قوبلتْ بالرفض والتفنيد، من العلماء الأجلاء الغيورين على الإمام، وطريقته الجامعة بين النقل والعقل، وجاءت ردودهم في هذا الصدد متنوعة، منطلقين فيها من تراث الإمام الأشعري نفسه، سواء ذلك الذي سطره بيده أم الذي نَقَلَهُ عنه ابن فورك (ت: ٤٠٦هـ) وضَمَّنَه كتاب **«مجرد مقالات الإمام الأشعري»**(١).

وهذه الدراسة تُقَدِّمَ نوعًا آخر من تلك الردود؛ حيث إنها تُفَنِّد هذه الدعوى من خلال تراث تلميذ مباشر من تلامذة الإمام الأشعري، وهو الشيخ الكبير أبو عبد الله محمد بن خفيف الشِّيرازي.

(١) يُذكر في هذا السِّياق جهود من أمثال: جهود الشيخ الكوثري، ود. فوقية حسين، ود. حمودة غرابة، والشيخ صالح الغرسي، وشيخنا العلامة أ. د. حسن الشافعي، وغيرها من الجهود التي سيأتي في الدراسة شيءٌ عنها.

وقد جاء هذا الفصل في: تمهيد، ومبحثين، وخاتمة:

التمهيد: أعطيتُ فيه تعريفًا مختصرًا بالإمام الأشعري وبتلميذه ابن خفيف، وتعريفًا مُفَصَّلًا بتراث ابن خفيف.

المبحث الأول: بين يدي دعوى المرحلة الثالثة للإمام الأشعري والردود عليها.

وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: حقيقة الدعوى.
- المطلب الثاني: حول الجهود السابقة في تفنيد الدعوى.

المبحث الثاني: تفنيد دعوى المرحلة الثالثة للإمام الأشعري من خلال تراث تلميذه ابن خفيف الشيرازي.

وفيه أربعة مطالب:

- المطلب الأول: ثلاث حقائق بين يدي تفنيد الدعوى من خلال تراث ابن خفيف.
- المطلب الثاني: تراث ابن خفيف يُفيد رجحان أن «اللمع» هو المُصَوِّر النهائي لطريقة الإمام الأشعري.
- المطلب الثالث: تراث ابن خفيف يُثبت أنه لا منافاة بين «اللمع» و«الإبانة».
- المطلب الرابع: تراث ابن خفيف يؤكِّد أنه لا تعارض بين مدرسة أهل الحديث وبين نُظَّار أهل السنة.

الخاتمة: بَيَّنْتُ فيها أهم النتائج التي توصل إليها هذا البحث.

وأما الفصل الثاني المُضمَّن في هذا الكتاب فهو بعنوان:

دعوىٰ عَدم أشعرية الحافظ أبي بكر الإسماعيلي (ت: ٣٧١هـ) وتفنيدها

وفيه عَرْضٌ لدعوىٰ السلفية المعاصرة الخاصة بعدم أشعرية الحافظ الإسماعيلي، مع تفنيدها من خلال كتابه «**اعتقاد أهل السنة**»، وكذا ما نُقل عنه مِمَّا يفيد في هذا الصدد.

ولَم أقف -علىٰ حَدِّ علمي- علىٰ دراسةٍ علميةٍ أكاديميةٍ خُصِّصَتْ لهذه القضية. نعم، توجد بعض المحاورات والنقاشات في مواقع الإنترنت حولها[(١)]، وهي جهود مشكورة، لكن أَوْرَدَ علىٰ مضمونها بعضُ السلفية المعاصرة إيراداتٍ، واستشكلوا إشكالاتٍ[(٢)]؛ فكان لا بد من وجود دراسةٍ علميةٍ تتوسَّع في عَرْضِ الشبهة، وتستقصي مرتكزاتها، ثم تُفنِّدها بأدلةٍ مُؤَصَّلةٍ مُفصَّلةٍ، وهو أمرٌ مهمٌّ للباحثين في الدرس الكلامي، الأشعري مِنه علىٰ وجهِ الخصوص.

وجاء هذا الفصل في أربعة مباحث وخاتمة:

المبحث الأول: نبذة عن الحافظ الإسماعيلي وعَرْضِ دعوىٰ عَدم أشعريته وبيان مرتكزاتها.

وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: نبذة عن الحافظ الإسماعيلي.
- المطلب الثاني: عَرْض دعوىٰ عدم أشعريته وبيان مرتكزاتها.

---

(١) كالنقاشات التي دارَتْ في موقع الأصلين، وهذا رابطها:
https://aslein.net/showthread.php?t=12350

ومرئية للشيخ سيف العصري، وهذا رابطها:
https://youtu.be/0oH_k9YTHi0?feature=shared

ومثلها للشيخ سليمان العايدي، وهذا رابطها:
https://youtu.be/UptipOHCdvY?feature=shared

(٢) كالمقال الذي كتبه الباحث ماهر أمير في مُدَوَّنَتِه، وهذا رابطه:
https://maher-ameer.blogspot.com/201501//blog-post_27.html?m=1

المبحث الثاني: شواهد تاريخية تُعضِّد عَدَّ الحافظ الإسماعيلي ضِمن الطبقة الأولىٰ من طبقات الأشاعرة.

وفيه ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول: مجازفة ابن المَبْرد في عدم تسليماته لابن عساكر.
- المطلب الثاني: أُسرة الإسماعيلي معروفة بأشعريتها.
- المطلب الثالث: حكاية مناظرة الإسماعيلي للباطنية وتأييده لعلم الكلام بعد نفوره منه.

المبحث الثالث: آراء الحافظ الإسماعيلي العقدية التي تَنطق بأشعريَّته.

وفيه ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول: تقريره الأصولَ التنزيهيةَ التي عليها الأشاعرة.
- المطلب الثاني: موقفه من الصفات الخبرية يتماهىٰ مع موقف مُتقدِّمي الأشاعرة.
- المطلب الثالث: تقريره مسألتي رؤية الله تعالىٰ وأفعاله ﷻ وَفْقَ النهج الأشعري.

المبحث الرابع: توضيحُ مقولاتٍ للحافظ الإسماعيلي تَوَهَّمَ أصحابُ الدعوىٰ أنها لا تستقيم مع أشعريته.

وفيه أربعة مطالب:

- المطلب الأول: تصريحه بأن اعتقاده هو اعتقاد أهل الحديث.

- المطلب الثاني: نَفيُه الكيفَ عن الصفات الخبرية.

- المطلب الثالث: تناوله مسألةَ اتصاف الله تعالىٰ بالكلام.

- المطلب الرابع: رأيه في حقيقة الإيمان.

الخاتمة: بَيَّنْتُ فيها أهم النتائج التي توصَّل إليها هذا البحث.

هذا، وما كان مِن صواب وتوفيق فمِن الله تعالىٰ وحْده، وما كان من سهو أو خطأ أو نسيان، فمنِّي ومن الشيطان، والله سبحانه ورسوله منه براء، وصلِّ اللهم علىٰ سيدنا محمد، وعلىٰ آله وصحبه وسلِّم.

الفصل الأول

دعوى المرحلة الثالثة

للإمام الأشعري (ت: ٣٢٤هـ)

حقيقتها وتفنيدها من خلال
تراث تلميذه ابن خفيف الشِّيرازي
(ت: ٣٧١هـ)

التمهيد

أولًا: تعريف موجز بالإمام الأشعري(١):

هو أبو الحسن علي بن إسماعيل بن أبي بشر إسحاق بن سالم، ينتهي نسبه إلىٰ الصحابي الجليل أبي موسىٰ الأشعري رضي الله عنه، ويُلَقَّب بـ«ناصر الدين». قال عنه ابن خلِّكان (ت: ٦٨١هـ): «هو صاحب الأصول، والقائم بنصرة مذهب السُّنَّة، وإليه تُنسب الطائفة الأشعرية، وشهرته تغني عن الإطالة في تعريفه»(٢).

وإذا كانت شهرة الإمام الأشعري تغني عن تعريفه كما ذكر ابن خلكان بِحَقٍّ، إلا أنه لا مانع من إعطاء لمحة عن هذا العالم العَلَم، والجبل الأَشَمِّ.

وُلِدَ الإمام الأشعري في البصرة سنة ٢٦٠هـ، وعاش فيها أكثر عمره، ثم انتقل إلىٰ بغداد فسكنها حتىٰ وفاته سنة ٣٢٤هـ علىٰ الراجح.

كان أبوه سُنيًّا حديثيًّا، وقد أوصىٰ به قبل وفاته إلىٰ زكريا بن يحيىٰ السَّاجي (ت: ٣٠٧هـ) من فقهاء الشَّافعية وأهل الحديث، وقد رَوَىٰ عنه في كتابه في التفسير أحاديث كثيرة، لكن والدة الأشعري بعد وفاة أبيه تزوَّجتْ من أبي علي الجبائي (ت: ٣٠٣هـ) أحد مُقَدَّمي المعتزلة ورؤوسهم آنذاك، فتأثَّر به أبو الحسن وتتلمذ عليه، وأخذ عنه علم الكلام، ولازمه مدة طويلة، حتىٰ فارقه لما انتقل إلىٰ مذهب أهل السُّنَّة، وردَّ عليه في كثير من كتبه.

---

(١) في ترجمة الإمام أبي الحسن الأشعري يراجع مثلاً: «تبيين كذب المفتري» لابن عساكر، تحقيق: أنس الشرفاوي، دار التقوى، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٤٠هـ = ٢٠١٨م. و«طبقات الشافعية الكبرى» للتاج السبكي، تحقيق: محمود محمد الطناحي وزميله، هجر، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ: ٣/ ٣٤٧-٤٤٤. ومن المعاصرين: «أبو الحسن الأشعري» للدكتور حمودة غرابة، مجمع البحوث الإسلامية، ١٣٩٣هـ = ١٩٧٣م، ومقدمة تحقيق شيخنا د. حسن الشافعي لكتاب «اللمع» للأشعري: ٣٢-٨٦، مجلس حكماء المسلمين، الطبعة الثانية، ١٤٤٣هـ = ٢٠٢٠م.

(٢) «وفيات الأعيان» لابن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٧٠م: ٣/ ٢٨٤.

وللأشعري شيوخ آخرون غير الساجي والجبائي، من أشهرهم الفقيه أبو إسحاق المَروَزي (٣٤٠هـ)، الذي كان يأخذ عن الأشعري الكلام ويأخذ منه الأشعري الفقه.

وقد تتلمذ على يد الإمام الأشعري تلامذةٌ كُثُر، أخصهم به: ابن مجاهد البصري (ت: ٣٧٠هـ)، وأبو الحسن الباهلي (ت: ٣٧٥هـ تقريبًا)، وأبو علي زاهر بن أحمد السرخسي (ت: ٣٨٩هـ) الذي تُوفي الإمام الأشعري في داره، وحضر ساعة وفاته، وروى لنا قوله وقتئذٍ: «اشهد عليَّ أنني لا أُكَفِّر أحدًا من أهل هذه القبلة؛ لأن الكُلَّ يُشيرون إلى معبودٍ واحدٍ، وإنما هذا كُلُّه اختلاف العبارات»[١]، ثم ابن خفيف الشيرازي الذي تقوم الدراسة بتفنيد دعوى المرحلة الثالثة للإمام الأشعري اعتمادًا على تراثه.

كان الإمام أبو الحسن ذا قلمٍ سيَّالٍ، حتى بَلغتْ مؤلفاته ما يزيد على المئة، بل أوصلها بعضهم إلى الثلاثمئة، إلا أنه لَم يصلنا إلى الآن من هذا الإرث الكبير إلا النَّذر اليسير، فمؤلفاته التي عَثَر عليها الباحثون هي: «الإبانة عن أصول الديانة»، و«مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين»، و«اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع»، و«رسالة الحث على البحث» المشتهرة باسم «رسالة استحسان الخوض في علم الكلام»، و«مسألة الإيمان»[٢].

---

(١) «تبيين كذب المفتري» لابن عساكر: ٣٠٤، ٣٠٥.

(٢) ينظر في تحقيق مؤلفات الإمام الأشعري: مقدمة تحقيق أ.د. حسن الشافعي لكتاب «اللمع» للإمام الأشعري: ٥٤-٧٨، و«تراث الإمام الأشعري بين المطبوع والمخطوط» لمحمد عُزيز شمس، بحث ضمن «أعمال مؤتمر الإمام أبو الحسن الأشعري» مركز الأزهر للتأليف والترجمة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣٤هـ = ٢٠١٤م: ١/ ٢٥٧-٢٧٧. مع لَفْتِ النَّظر إلى أنه مِن الكتب المطبوعة المنسوبة للإمام الأشعري: «رسالة إلى أهل الثغر»، لكن أثبتتْ الدراسات مؤخرًا بقرائن عدة أنها لابن مجاهد البصري تلميذ الأشعري، وليست للأشعري نفسه. ينظر: «المصادر الأصلية المطبوعة للعقيدة الأشعرية» لعبد الله الغَزِّي، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠١٨م: ٢٠٨.

ثانيًا: تعريف موجز بابن خفيف الشِّيرازي(١):

هو محمد بن خفيف بن إسفكشاد الشيرازي، كُنِّي في صغره بـ«أبي الحسين»، إلا أنه عند بلوغه صار يُكنىٰ بـ«أبي عبد الله»، وهي الكُنية التي اشتُهر بها بين أهل العلم.

ولُقِّب بألقاب كثيرة، منها: «شيخ شيراز»، و«شيخ بلاد فارس»، و«الشيخ الكبير»، وهذا اللقب الأخير هو أشهر ألقابه على الإطلاق، حتى إن تلميذه أبا الحسن الديلمي (ت: بعد ٣٨٥هـ) لما أَلَّفَ كتابًا يُدَوِّن فيه سيرة شيخه ابن خفيف عَنْوَنَ له بـ«سيرة الشيخ الكبير».

وُلد ابن خفيف في مدينة شيراز سنة ٢٦٧هـ، ونشأ بها في أسرة تتمتع برغدِ العيشِ؛ حيث كان أبوه من أمراء فارس، إلا أن ابن خفيف هجرَ هذه الحياة المُتْرَفة، وأظهر منذ طفولته حُبَّ الزهد وطلبَ العلم، حتىٰ إن شيخه أحمد بن يحيىٰ(٢) بَشَّره بأنه سيكون له مقام عظيم عند الله تعالىٰ.

ومع زهد ابن خفيف وطلبه للعلم فقد عمل بعِدة حِرَف، وكان ما يكسبه من عمله يوزِّعه بين النفقة علىٰ نفسه ووالدته، وبين شراء الوَرَق والنفقة علىٰ بعض أصحابه.

رحل ابن خفيف في شبابه عدة رحلات، منها رحلاته إلىٰ العراق والشَّام ومصر والحجاز، وكان من المُعَمَّرين؛ حيث عاش مئة وأربع سنين، وتُوفي في شيراز سنة ٣٧١هـ.

---

(١) في ترجمة ابن خفيف يراجع مثلاً: «سيرة الشيخ الكبير» ألفها بالعربية أبو الحسن الديلمي، ترجمها من العربية إلى الفارسية: ركن الدين يحيى بن جنيد الشيرازي، وحَقَّقَ الترجمة الفارسية المستشرقة «آنا ماري شميل»، وترجمها إلى العربية نظرًا لفقد النص العربي للديملي: د. إبراهيم الدسوقي شتا، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية «تحت إشراف مجمع البحوث الإسلامية»، القاهرة، ١٣٩٧هـ = ١٩٧٧م، و«طبقات الصوفية» لأبي عبد الرحمن السُّلمي، تحقيق: مصطفى عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م: ٣٤٥-٣٤٨. و«شد الإزار في حط الأوزار عن زوار المزار» لجنيد الشيرازي، تحقيق: محمد قزويني وعباس إقبال، مطبعة المجلس، طهران، ١٣٦٨هـ: ٣٨-٤٦.

(٢) من أوائل من حضر وتأدَّب عليهم الشيخ محمد بن خفيف، يُكنى بأبي العباس، كَتَبَ عن الجنيد وأبي محمد رُوَيم، والتقى سهل بن عبد الله التستري. ينظر: «سيرة الشيخ الكبير»: ٩١، و«شد الإزار»: ١٣٧، ١٣٨.

يُعَدُّ الشيخ ابن خفيف من الصوفية القلائل الذين جمعوا منذ صغرهم بين طريق طَلَبِ العلم وسلوك طريق التصوف؛ فقد سمع الحديث من خلقٍ كثيرٍ، منهم محمد بن جرير الطبري (ت: ٣١٠هـ)، وتفقه علىٰ شيخ الشافعية في وقته ابن سريج (ت: ٣٠٦هـ)، والتقىٰ في البصرة الإمام الأشعري، وأخذ عنه علم الكلام وكان من أعيان تلامذته.

أمَّا عن أبرز شيوخه في طريق التصوف -غير أحمد بن يحيىٰ الذي سبق ذِكره- فهم: رويم بن أحمد (ت: ٣٠٣هـ)، وأبو محمد الجريري (ت: ٣١١هـ) وأبو العباس بن عطاء (ت: ٣٠٩هـ)، وقد التقىٰ ابن خفيف الحلاجَ (ت: ٣٠٩هـ)، وكان من القِلَّة من المشايخ الذين قَبِلوه وصَحَّحوا حاله.

ومن أشهر تلامذة الشيخ محمد بن خفيف -غير أبي الحسن الديلمي سابق الذكر: أبو الفضل الخزاعي (ت: ٤٠٨هـ)، ومحمد بن عبد الله بن باكويه (ت: ٤٢٨هـ).

ثالثًا: تعريفٌ مُفَصَّلٌ بتراث ابن خفيف الشيرازي:

لَمَّا كان العثورُ علىٰ مؤلفاتٍ لتلميذٍ من تلامذة الإمام الأشعري أمرًا عزيزًا طالما تطلَّع إليه الباحثون[1] -لِكون هذه المؤلفات قد تكشفُ لنا عن نتائج علميَّة

---

(١) باستثناء تراثِ أبي عبد الله ابن خفيف، فإنَّ ما وصل إلينا من تراثِ تلامذةِ الشيخِ الأشعري المباشرين يتمثل في كتاب «تأويل الآيات المشكلة الموضحة وبيانها بالحجة والبرهان» لابن مهدي الطبري، الذي طُبع بتحقيق ناصر محمدي، عن دار الآفاق العربية، الطبعة الأولى، ٢٠١٥م، كما أنه يصدر عن مركز الإمام الأشعري تحقيق علميٌّ جديد لهذا الكتاب، في طبعةٍ محقَّقةٍ على نسختين خطيتين، تميّزت بعنايةٍ علميةٍ فائقةٍ، وإخراجٍ دقيقٍ في حلّةٍ قشيبة. وتمثل هذه الطبعة إضافةً نوعيةً في خدمة التراث الأشعري المبكر، لما اشتملت عليه من ضبطٍ نصيٍّ وتحقيقٍ موثوقٍ يسدّ فراغًا في الدراسات العقدية والكلامية المتصلة بتلامذة الإمام الأشعري. وكتاب «رسالة إلى أهل الثغر» الذي سبق ذِكر أن الدراسات أظهرتْ مؤخرًا رجحان كونه لابن مجاهد وليس للأشعري كما كان شائعًا، وكتاب «اعتقاد أهل السنة» للحافظ أبي بكر الإسماعيلي، على القول بتلمذته المباشرة على الأشعري، وليس معاصرته ومتابعته له فقط، وسيأتي شيءٌ عن هذا في البحث الثاني المُضَمَّن في هذا الكتاب.

مهمَّة تخصُّ المدرسة الأشعرية؛ ومن الممكن أن تُطلعنا علىٰ مزيدٍ من المعلومات بخصوص السمات العلمية التي اتَّسَمَتْ بها المدرسة في دورها الأول، والمقارنة بين هذا الدور والأدوار التي تليه- نقول: لما كان ذلك كذلك فمن المفيد أن نقف مع تراث ابن خفيف وقفة تفصيليَّة، نَعْرِفُ من خلالها المتوافر منه، وكذا المفقود، لعلَّ الله تعالىٰ يُيَسِّر لأحد الباحثين الاطلاع عليه.

كان ابن خفيف من المُكثِرين في التأليف في مجالات متعددة، حتىٰ إنَّ تلميذه أبا العباس النَّسَوي (ت: ٣٩٦هـ) قال: «صَنَّفَ شيخنا ابن خفيف من الكُتب ما لَم يُصنِّفه أحدٌ، وانتفع به جماعةٌ صاروا أئمةً يُقتدىٰ بهم، وعَمَّر حتىٰ نفع الله به البلدان»[1].

ويقول عنه فريد الدين العطار (ت: بين ٦١٨-٦٢٧هـ): «كان يُصَنِّف كل أربعين يومًا تصنيفًا عن غوامض الحقائق، وله كثير من التصانيف النفيسة في عِلم الظاهر، جميعها مقبولة مشهورة»[2].

وبعد الاطِّلاع علىٰ ما يَسَّرَ الله تعالىٰ الوقوف عليه من تراث ابن خفيف، فإنَّه يُمكن القول بأن تراثه ينقسم إلىٰ ثلاثة أقسام: تراث مطبوع، وتراث مخطوط، وتراث مفقود.

القسم الأول: تراث ابن خفيف المطبوع:

طُبع من تراث ابن خفيف عدة كتب، بعضها كان مُلحقًا بكتب أخرىٰ، وبعضها طُبع مستقلًا، وتفصيل ذلك علىٰ النحو الآتي:

---

(١) «تاريخ الإسلام» للذهبي، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م: ٨/ ٣٦٥.

(٢) «تذكرة الأولياء» لفريد الدين لعطار، ترجمة وتقديم: د. منال اليمني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٩م: ١/ ٢١٣.

① **المعتقد الصغير**(١):

له نشرة بعنوان «معتقد ابن خفيف»، ضمن نشرات كلية الإلهيات رقم (١٢)، جامعة أنقرة سنة ١٩٥٥م، وأُلحق جزءٌ من هذه النشرة بتحقيق كتاب «ختم الأولياء»(٢).

وتحت نفس عنوان نشرة كلية الإلهيات فقد ألحقته المستشرقة الألمانية «آنا ماري شميل Annemarie Schimmel (ت: ٢٠٠٣م)» بتحقيقها لكتاب «سيرة الشيخ الكبير»(٣)، ونقله عنها شيخنا العلامة أ.د. حسن الشافعي حفظه الله، وألحقه بتحقيقه لكتاب «اللمع» للإمام الأشعري(٤).

وقد اعتمدت «آنا ماري» في نشر «معتقد ابن خفيف» على نسخة مخطوطة محفوظة بمكتبة «الفاتح»، وهي تقع ضمن مجموع رقم (٥٣٩١) لوحة (٧/ ب-١١/ أ).

وللكتاب نُسَخٌ مخطوطة أخرى، منها: نسخة «آيا صوفيا»، وهي تقع ضمن مجموع رقم (٤٧٩٢) لوحة (٧٤٧أ - ٧٤٨ب)، ونسخة «برتو باشا»، وهي تقع ضمن مجموع رقم (٦٥٢) لوحة (٢أ - ٧أ)(٥).

---

(١) نَصَّ على كونه من مؤلفات ابن خفيف كلٌّ من: جنيد الشيرازي في «شد الإزار»: ٤٣، وإسماعيل البغدادي في «هدية العارفين»، وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية، إستانبول، ١٩٥١م: ٢/ ٥٠. وفي «إيضاح المكنون»: عُني بتصحيحه: محمد بالتقايا وزميله، دار إحياء التراث العربي، بيروت: ٤/ ٣٣٣.

(٢) ينظر: مُلحقات كتاب «ختم الأولياء»، للحكيم الترمذي: تحقيق: عثمان إسماعيل يحيى، المطبعة الكاثوليكية بإدارة معهد الآداب الشرقية، بيروت: ٤٦٢، ٤٦٣.

(٣) ينظر: ملحقات «سيرة الشيخ الكبير»: ٣٤٠-٣٦٥.

(٤) ينظر: ملحقات تحقيق د. حسن الشافعي لكتاب «اللمع» للإمام الأشعري: ٣١٥-٣٢٦.

(٥) هناك نُسَخٌ أخرى لمعتقد ابن خفيف معظمها محفوظ في مكتبات إيران، وقد نَصَّ عليها جواد بشرى في ورقته البحثية التي رصد فيها بعض تراث ابن خفيف. يراجع: آثار برجاى مانده از ابن خفيف ودست نويسى از بخش ابتدايى «كتاب الاقتصاد»: ٢٥، آينة ميراث، شمارة ٦٤.

وقد وُفِّقْتُ لمطالعة شرحين مخطوطين لـ«المعتقد الصغير»، هما:

- «إتحاف المبتدي بحل عقيدة من إلى الصراط هدي» للدجاني القشاشي (ت: ١٠٧١هـ)، ومن بين نُسخه المحفوظة: نسخة المكتبة الأزهرية المحفوظة، تحت رقم (٩٧٥٣٤ مجاميع)، لوحة (١٧٤ب-٢٠١أ)، ونسخة مُصَوَّرة بعنوان «شرح عقيدة ابن خفيف»، محفوظة في مكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، تحت رقم (٦٨٠٠- ٤ ف) لوحة (١٠٢ب-١١٧ب).
- «الفوائد العمادية في شرح القواعد الاعتقاديَّة»، لمؤلف مجهول، وله نُسخة مخطوطة محفوظة في مكتبة الملك عبد العزيز، مجموعة المكتبة المحمودية، ضمن مجموع تحت رقم (٢٦٣٤)، لوحة (٧٣أ-٩٨أ).

ومؤخرًا صدرتْ للكتاب نشرتان، الأولى بعناية الشيخ نزار حمادي، طبعة دار الإمام ابن عرفة، سنة ١٤٤٣هـ=٢٠٢٢م، والأخرى بعناية د. جميل حليم، طبعة دار المشاريع، لبنان، سنة ١٤٤٤هـ=٢٠٢٣م.

(٢) الوصيَّة للمريدين:

ألحقتها المستشرقة «آنا ماري شميل» بتحقيقها لكتاب «سيرة الشيخ الكبير» تحت عنوان «وصية ابن خفيف»[(١)]، ونقلها عنها شيخنا أ. د. حسن الشافعي، وألحقها بتحقيقه لكتاب «اللمع» للإمام الأشعري[(٢)].

واعتمدت «آنا ماري» على نسخة خطية، وهي نسخة مكتبة «توبنجن» رقم (٢١/ ٨٩) لوحة (١٢٧ب - ١٢٨ ب).

وقد وُفِّقْتُ لمطالعة عدة نسخ خطية أخرى، منها: نسخة «برتو باشا»، وهي تقع ضمن مجموع رقم (٦٥٢) لوحة (٢٦ أ - ٢٧ ب)، ونسخة «حميدية» مجموع رقم (١٤٤٧) لوحة (٢٢٦ب - ٢٢٦أ)[(٣)].

(٣) فضل التصوف على المذاهب[(٤)]:

قامت بنشره وإخراجه «فاطمه علاقه»، بالتعاون مع «كاظم برگ نيسى»، ط معارف، دورة بانزدهم، شمارة ١ و٢، فروردين - آبان ١٣٧٧، وذلك عن نسخة خطية محفوظة ضمن مجموع رقم (٨٧) في مكتبة «خانقاه أحمدية» بشيراز.

---

(١) ينظر: ملحقات «سيرة الشيخ الكبير»: ٣٣٧-٣٣٩.

(٢) ينظر: ملحقات تحقيق د. حسن الشافعي لكتاب «اللمع» للإمام الأشعري: ٣١١-٣١٤.

(٣) هناك نُسخ أخرى لوصية ابن خفيف نَصَّ عليها جواد بشرى. يراجع: آثار برجاى مانده از ابن خفيف ودست نويسى از بخش ابتدايى «كتاب الاقتصاد»: ٢٥، ٢٦.

(٤) نَصَّ على كونه من مؤلفات ابن خفيف كلٌّ من: الديلمي في «سيرة الشيخ الكبير»: ٢٥٧، وجنيد الشيرازي في «شد الإزار»: ٤٢، وإسماعيل البغدادي في «هدية العارفين»: ٢/ ٤٩، وفي «إيضاح المكنون»: ٤/ ١٩٨.

٤ شرف الفقراء[(١)]:

هو ترجمة فارسيَّة للأصل العربي الذي صَنَّفه ابن خفيف، وقد عمل على نشره وإخراجه «فاطمة علاقه»، ط معارف، دورة شنازدهم، شمارة ١، فروردين - تير ١٣٧٨، وذلك عن نسخة محفوظة في مكتبة «كتبخانة سيد محمد علي روضاتي».

٥ كتاب الاقتصاد[(٢)]:

هو كتاب أَلَّفَه ابن خفيف للمبتدئين من المريدين من الصوفية، وقد حَقَّقَه المستشرق الألماني «فلوريان صبيروي Sobieroj, Florian » في رسالته للدكتوراة التي حصل عليها من جامعة «فرايبورج» بألمانيا سنة ١٩٩٢م[(٣)]، وقد اعتمد في هذا التحقيق على نسختين خطيتين، وهما: نسخة «برنستون»، مجموعة «يهودا»، تحت رقم (٢٦٥٤)، ورمز الحفظ (٤٥٩)، ونسخة «برتو باشا»، وهي تقع ضمن مجموع رقم (٦٥٢) لوحة (٨أ- ٢٦ ب).

بالإضافة لهاتين النسختين اللتين اعتمد عليهما «صبيروي» فقد ذكر «جواد بشرى»[(٤)] أن هناك نسخة خطيَّة أخرىٰ نفيسة لكتاب «الاقتصاد» محفوظة في «كتبخانة آية الله مرعشي بقم» برقم (٥/ ٦٧)، وهي نسخة غير مكتملة[(٥)]، وقد وُفِّقْتُ للاطلاع علىٰ نسخة مُصوَّرة عنها، وهي نسخة «مركز جمعة الماجد» المحفوظة برقم (٢٣٠٢٧٨)، وهذه النسخة وإن كانت منقوصة

---

(١) نَصَّ على كونه من مؤلفات ابن خفيف كلٌّ من: الديلمي في «سيرة الشيخ الكبير»: ٢٥٧، وجنيد الشيرازي في «شد الإزار»: ٤٢، وإسماعيل البغدادي في «هدية العارفين»: ٢/ ٤٩، وفي «إيضاح المكنون»: ٤/ ٤٧.

(٢) نَصَّ على كونه من مؤلفات ابن خفيف كلٌّ من: الديلمي في «سيرة الشيخ الكبير»: ٢٥٧، وجنيد الشيرازي في «شد الإزار»: ٤٢، وإسماعيل البغدادي في «هدية العارفين»: ٢/ ٥٠، وفي «إيضاح المكنون»: ٤/ ٢٧٠.

(3) Sobieroj, Florian: Ibn-Ḫafīf aš-Šīrāzī und seine Schrift zur Novizenerziehung (Kitāb al-iqtiṣād). Doctoral dissertation, Albert-Ludwigs- Universität zu Freiburg.Freiburg, 1992.

(٤) أستاذ مساعد بقسم اللغة الفارسية وآدابها بجامعة طهران، j.bashary@ut.ir

(٥) ينظر: آثار برجاى مانده از ابن خفيف ودست نويسى از بخش ابتدايى «كتاب الاقتصاد»: ٤٧.

إلا أن لها أهمية كبيرة؛ حيث احتوت في مقدمتها على رواية الكتاب بثلاثة أسانيد تنتهي إلى ابن خفيف، إضافة للاختلاف بينها وبين النسختين اللتين اعتمد عليهما «صبيروي» في بعض الكلمات.

⑥ أوصاف القلوب:

ذَكَرَتِ المستشرقة «آنا ماري شميل» أنه يوجد في فهرست «كتبخانة مشهد» مجلد٢ ص٣٣٣ نمر٢ كتاب بعنوان «أوصاف القلوب»، لمؤلف اسمه «أبو عبد الله»، وأن المستشرق الألماني «كارل بروكلمان Carl Brockelmann (ت: ١٩٥٦م)» قد سارع بنسبته لابن خفيف رغم أن المترجمين له لَم يذكروا أن من بين كتبه كتابًا يحمل هذا العنوان[١].

ومؤخرًا حقَّقَ «معين كاظمي فر» بالاشتراك مع المستشرق «فلوريان صبيروي» هذا الكتاب منسوبًا لابن خفيف، مع ذِكر قرائن تؤكِّد نسبته له، وضَمَّا إليه إعادة نشر أعمال ابن خفيف سابقة الذكر، وجمعاها تحت عنوان «مجموعه آثار ابن خفيف شيرازي»، طبعة نگاه معاصر، طهران، سنة ٢٠٢٣م.

⑦ مقالاته المنقولة عنه في الكتب المطبوعة:

ويُمكن أن يدخل ضمن تراث ابن خفيف المطبوع مقالاته التي نُقِلَتْ عنه في كتب التراجم التي ترجمت له[٢]، وكذا ما نُقِلَ عنه في كتب التصوف[٣].

وقد قمتُ بعمل استقراء لهذه الكتب ولغيرها مما توفَّر لديَّ، فجمعتُ أكثر من (٣٠٠) مقالة لابن خفيف، جُلُّها في التصوف.

(١) ينظر: مقدمة «آنا ماري شميل» لكتاب «سيرة الشيخ الكبير»: ٧.

(٢) ككتب: «سيرة الشيخ الكبير» للديلمي، و«شد الإزار» لجنيد الشيرازي، و«طبقات الشافعية الكبرى» لتاج الدين السبكي، و«طبقات الصوفية» للسُّلمي، و«حلية الأولياء» لأبي نعيم، وغيرها.

(٣) ككتب: «عطف الألف المألوف على اللام المعطوف» لتلميذه الديلمي، و«تهذيب الأسرار» للخركوشي، و«الرسالة» للقشيري، و«كتاب البياض والسَّواد» للسيرجاني، و«عوارف المعارف» لأبي حفص السهروردي، وكُتب روزبهان البقلي وأهمها: «عرائس البيان»، و«عرائس الحديث»، و«مشرب الأرواح»، إلى غير ذلك من الكتب الكثيرة التي نُقلت فيها مقالات لابن خفيف.

وممَّا ينبغي إفراده بالذكر مِمَّا نُقِلَ عن ابن خفيف، تلك المقالة الطويلة التي وَصَفَ فيها لقاءه الأول بالإمام الأشعري، وهي التي سماها شيخنا أ.د. حسن الشافعي «المقامة الشيرازية في المناظرة الأشعرية»، وألحقها بتحقيقه لكتاب «اللمع» للإمام الأشعري[1].

وهذه المقالة أو المقامة مُلحقة أيضًا بـ«سيرة الشيخ الكبير»[2]، وهي منقولة من «طبقات الشافعية الكبرى» لتاج الدين السبكي (ت: ٧٧١هـ)، الذي ذَكَرَ أنه نقلها من كتاب «غاية المرام في علم الكلام» لضياء الدين الرازي (ت: بعد ٥٥٠هـ) والد فخر الدين الرازي (ت: ٦٠٦هـ)[3].

القسم الثاني: تراث ابن خفيف المخطوط:

لابن خفيف كتابٌ لا يزال مخطوطًا ولَم يخرج إلىٰ عالم المطبوعات بعد، وهو كتاب: «**شرح خاصية الآيات البينات وجوامع الدعوات في الأوقات المختلفات**»[4]:

---

(١) ينظر: ملحقات تحقيق د. حسن الشافعي لكتاب «اللمع» للإمام الأشعري: ٣٠١-٣١٠.

(٢) ينظر: ملحقات «سيرة الشيخ الكبير»: ٢٨٩-٢٩٥.

(٣) ينظر: «طبقات الشافعية الكبرى» للتاج السبكي: ٣/ ١٥٩-١٦٣. وبالبحث في فهارس المكتبات وقفتُ على الكتاب المذكور لضياء الدين الرازي، لكن تحت عنوان: «نهاية المرام في دراية الكلام»، وقد تَمَّ نَشْر النسخة الخطية لهذا الكتاب مصوَّرة، بعد كتابة مقدِّمة لها وعمل فهارس لموضوعاتها، تحت إشراف: مركز بژهشي ميراث مكتوب، ومؤسسه مطالعات إسلامي دانشنگاه آزاد برلين، تهران ١٣٨٩ هـ ش، تقديم وفهرسة باللغة العربية: أيمن شحادة، وقد بيَّن المُقدِّم للكتاب، أنَّ هذه النسخة الخطية كانت محفوظة في «الخزانة الآصفية» في حيدر آباد بالهند، ثم ضُمَّتْ إلى مكتبة «أندرا پراديش» للمخطوطات الشرقية تحت رقم (كلام١٣). وبمجرد العثور على هذه النسخة من هذا الكتاب الذي نقل منه التاج السبكي مقالة ابن خفيف في وصف لقائه الأول بالإمام الأشعري - تصفحتُ المخطوطة فتحققتُ من وجود هذه المقامة لابن خفيف، ووجدتُها تستغرق من اللوحة (٣٨١أ) إلى اللوحة (٣٨٣أ).

(٤) نَصَّ على كونه من مؤلفات ابن خفيف كلٌّ من: حاجي خليفة في «كشف الظنون»، مكتبة المثنى، بغداد، ١٩٤١م: ١/ ١٤٤٧. وإسماعيل البغدادي في «هدية العارفين»: ٢/ ٥٠، وفي «إيضاح المكنون»: ٤/ ٤٦.

لهـذا الكتـاب نسـخة مخطوطـة في مكتبـة «فيـض الله أفنـدي» تحـت رقـم حفـظ (١٢٦٠)، فيمـا يزيـد عـن ١٦٠ لوحـة، وقـد ذكـر ابـن خفيـف في مقدمتـه أن هـذا الكتـاب كان مبسـوطًا بالأسـانيد فحذفهـا لِيَسْـهُل حِفظُـه.

القسم الثالث: تراث ابن خفيف المفقود:

يُمكـن أن نُقَسِّـمَ تـراث ابـن خفيـف المفقـود إلىٰ قسـمين: تـراثٌ مفقـودٌ لكـن نَقَـلَ البعـض منـه نصوصًـا، وتـراثٌ مفقـودٌ لَـم أَقِـفْ علىٰ نصـوصٍ نُقِلَـتْ منـه:

أولًا: تراثه المفقود الذي نُقل البعض منه نصوصًا:

الذي وقفتُ عليه من هذا القبيل:

(١) كتاب «اعتقاد التوحيد بإثبات الأسماء والصفات»:

هـذا الكتـاب نقـل منه ابـن تيمية (ت: ٧٢٨هـ) كلامًـا لابـن خفيـف في قضايـا عقديـة وصوفيـة متعـددة[١]، ولعـلَّ هـذا الكتـاب هـو مـا ذكـره الديلمـي في «سـيرة الشـيخ الكبيـر»، ضِمـن مؤلفـات ابـن خفيـف تحـت عنـوان «الاعتقـاد»[٢]، ولعلَّـه أيضًـا هـو الكتـاب الموسـوم بـ«المعتقـد الكبيـر»، الـذي نسـبه لـه كلٌّ مـن جنيـد الشـيرازي (كان حيًّـا سـنة ٧٩٠هـ) في «شـد الإزار»[٣]، وإسـماعيل البغـدادي (ت: ١٣٣٩هـ) في «هديـة العارفيـن»[٤].

(٢) كتاب «المسائل والجوابات»:

هذ الكتاب نقل منه نجم الدين الغزي (ت: ١٠٦١هـ) في «حسن التنبه لما ورد في التشبه» نقلًا واحدًا، وهو بخصوص ما يعطيه الله تعالىٰ للولي في الدنيا[٥].

(١) ينظـر: «مجمـوع الفتـاوى» لابـن تيميـة، تحقيـق: عبـد الرحمـن بـن محمـد قاسـم، مجمـع الملـك فهـد، ١٩٩٥م: ٥/ ٧١.

(٢) ينظر: «سيرة الشيخ الكبير»: ٢٥٧.

(٣) ينظر: «شد الإزار»: ٤٢، ٤٣.

(٤) ينظر: «هدية العارفين»: ٢/ ٥٠.

(٥) ينظر: «حسـن التنبـه لمـا ورد في التشـبه» لنجـم الديـن الغـزي: تحقيـق: لجنـة بإشـراف نـور الديـن طالـب، دار النـوادر، سـوريا، الطبعـة الأولـى، ١٤٣٢هـ = ٢٠١١م: ٣/ ٣٢٩.

ثانيًا: تراثه المفقود الذي لم أقف على نصوصٍ نُقِلَتْ منه:

هذا للأسف هو أكثر تراث ابن خفيف، وبالاطلاع على مؤلفاته التي ذكرها المترجمون، نَجِدُ قائمةً طويلةً من المؤلفات التي لا نعرف عنها شيئًا سوى أسمائها.

فإذا استثنينا ما نَصَّ عليه المترجمون مِمَّا سبق ذِكره من مؤلفات لابن خفيف، فإننا نجد الديلمي وجنيد الشيرازي وإسماعيل البغدادي يُطلعونا على أسماء مؤلفات أخرى لابن خفيف، وهي:

«جامع الإرشاد»، و«الاستذكار»، و«الفصول في الأصول»، و«المنقطعين»، و«الجوع وترك الشهوات»، و«لبس المُرَقَّعات»، و«الإعانة»[1]، و«اختلاف الناس في الروح»، و«المعراج»، و«الرد على ابن سالم»، و«الرد على ابن زينان»، و«المنهج في الفقه»، و«اللوامع»، و«المفردات»، و«المشيخة»[2]، و«الفرق بين التقوى والتصوف»، و«الاستدراج والاندراج»، و«الجمع والتفرقة»، و«بلوى الأنبياء»، و«المحبة»، و«الود والألفة»، و«مسائل علي بن سهل»، و«معرفة الزوال»[3].

(١) هكذا: «الإعانة»، في المطبوع من كتاب «سيرة الشيخ الكبير»، وفي المطبوع من كتاب «شد الإزار» وردتْ هكذا: «الإغاثة»، ولعلها لا هذه ولا تلك وإنَّما «الإغانة»، ويكون موضوع الكتاب هو شرح حديث النبي ﷺ الذي قال فيه: «إنه ليُغان على قلبي، وإنِّي لأستغفر الله في اليوم مئة مرة» (أخرجه مسلم في الصحيح عن الأغر المزني، كتاب: الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب: استحباب الاستغفار والاستكثار منه، ٤/ ٢٠٧٥ رقم٢٧٠٢)، سِيَّما أنَّ للصوفية كلامًا كثيرًا حول هذا الحديث، وقد جَرَتْ مناقشات بين ابن خفيف وبين بُنْدار بن الحسين حول هذا الأمر (ينظر: «تبيين كذب المفتري» لابن عساكر: ٣٤٩)، ولروزبهان البقلي المُتأثِّر جدًّا بابن خفيف كتابٌ بهذا العنوان «الإغانة». ينظر: «المصباح في مكاشفة بعث الأرواح» لرزوبهان البقلي، تحقيق: د. إبراهيم الكيالي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م: ٤، و٤٦.

(٢) عند جنيد الشيرازي: «أسامي المشايخ».

(٣) ينظر: «سيرة الشيخ الكبير»: ٢٥٧، ٢٥٨، و«شد الإزار»: ٤٢، ٤٣، و«هدية العارفين»: ٢/ ٤٩، ٥٠، و«إيضاح المكنون»: ٣/ ٤٨ و٣٥٠ و٣٦٧ و٥٥٣، و: ٤/ ٤٧ و٢٦٦ و٢٦٩ و٣٢٦ و٣٣٥ و٣٤٠ و٣٤٩ و٤٠١ و٤٧٥.

ومن الكتب المفقودة لابن خفيف ما تَفَرَّد بذكره صاحب «هدية العارفين» و«إيضاح المكنون»؛ حيث ذكر في هذا الصدد: كتاب «آداب المريدين»، «وكتاب السماع»، و«ديوان شعر»[(١)].

هذا، ولا يقف تراث ابن خفيف علىٰ هذا المذكور وحسب، بل إن الديلمي بعد تعداد مؤلفات ابن خفيف نجده يقول: «أمّا المسائل المتفرقة التي سُئِلَ (أي: ابن خفيف) فيها فأجاب، فلا حَصْرَ لها ولا عدد»[(٢)].

وبعد استقراء تراث ابن خفيف، الذي يَسَّرَ الله تعالىٰ الاطلاع عليه، ثُمَّ قراءته قراءة مُتأنِّية، فإن الذي يُمْكِنُ توظيفه في موضوع البحث نصوصه التي في: «المعتقد الصغير»، و«كتاب الاقتصاد»، و«الوصية للمريدين»، و«المقامة الشيرازية»، وما نقله ابن تيمية من كتاب ابن خفيف «اعتقاد التوحيد بإثبات الأسماء والصفات»، وبعض ما نُقِلَ عنه في كتب التراجم.

لكن الوقوف علىٰ هذه النصوص، ومعرفة كيفية توظيفها في تفنيد دعوىٰ المرحلة الثالثة للإمام الأشعري، يأتي بعد معرفة حقيقة تلك الدعوىٰ، والجهود السابقة في تفنيدها، وهو ما ستُطلعنا عليه الدراسة في الصفحات القادمة.

❁❁❁

---

(١) ينظر: «هدية العارفين»: ٢/ ٤٩، ٥٠. و«إيضاح المكنون»: ٣/ ٤ و٤٨٥، و: ٤/ ٤٦ و٣٠٣.

(٢) «سيرة الشيخ الكبير»: ٢٥٧، ٢٥٨.

المبحث الأول

بين يدي دعوى المرحلة الثَّالثة للإمام الأشعري والردود عليها

المطلب الأول: حقيقة الدعوى

يكاد يكون من المعلوم ضرورة لدىٰ كُلِّ باحثٍ في المجال الكلامي أنَّ الإمام الأشعري كان علىٰ مذهب الاعتزال رَدْحًا من الزمن، ثم لحقَ به لُطف الله تعالىٰ الذي جعله يقوم بعمليَّة مراجعة فكرية لِمَا تَرَبَّىٰ عليه وتَعَلَّمَه وعَلَّمَه من أصول المعتزلة، فترك مذهب المعتزلة إلىٰ غير رجعةٍ، بل وشمَّر ساعد الجِدِّ وانتهض للردِّ عليهم.

وقد تطابقت كلمة الجمهرة من العلماء المُتقدِّمين من النُّظَّار والمؤرخين[1] علىٰ أن الإمام الأشعري بعد تركه لمذهب الاعتزال انتقل إلىٰ مذهب أهل السنة والجماعة، فدافع ونافح عنه إلىٰ أن لقيَ ربه، يقول الإمام ابن فورك: «انتقل الشيخ أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري رضي الله عنه من مذاهب المعتزلة إلىٰ نُصرة مذاهب أهل السنة والجماعة بالحجج العقلية وصَنَّفَ في ذلك الكتب»[2].

(١) ينظر في هذا الصدد مثلاً: «مجرد مقالات الأشعري» لابن فورك، تحقيق: دانيال جيماريه، دار المشرق، بيروت، ١٩٨٧م: ١٠. و«تبيين كذب المفتري» لابن عساكر: ١٣٥. و«العواصم من القواصم» لابن العربي، تحقيق: عمار طالبي، مكتبة دار التراث، مصر، بدون: ٧١. و«تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي، تحقيق: بشار معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠٢م: ١٣/ ٢٦٠. و«فهرسة اللبلي» لشهاب الدين اللبلي، تحقيق: ياسين يوسف وزميله، دار الغرب الاسلامية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م: ٧٤. وغيرها من المصادر.

(٢) «تبيين كذب المفتري»: ٢٧٨.

ويقول ابن خلدون (ت: ٨٠٨هـ): «... إلىٰ أن ظَهر الشيخ أبو الحسن الأشعري، وناظرَ بعضَ مشايخهم [أي: المعتزلة] في مسائل الصلاح والأصلح، فرفض طريقتهم، وكان علىٰ رَأْيِ عبد الله بن سعيد بن كُلَّاب [ت: ٢٤٥هـ] وأبي العباس القلانِسي [ت: في العُشر الثاني من القرن الرابع الهجري] والحارث بن أسد المحاسبي [ت: ٢٤٣هـ] من أتباع السلف وعلىٰ طريقة السُّنَّة، فأيَّد مقالاتهم بالحجج الكلامية»(١).

وقد قَرَّرَ الأمر نفسَه كثيرٌ من المهتمين بالدراسات الكلامية من المعاصرين(٢)، ومن هؤلاء فضيلة الإمام الأكبر الدكتور أحمد الطيب حفظه الله؛ حيث يقول بعد أن ذَكر نبذة عن جَوِّ الصراع بين غلاة العقليِّين وغلاة النَّصيِّين الذي نشأَ فيه الإمام الأشعري: «في هذا الجَوِّ نَشأَ الإمام الأشعري وتربَّىٰ في مدرسة الاعتزال، وتشرَّب مذهبهم، حتىٰ صارَ من أكبر نُظَّار هذا المذهب والمنافِحين عنه، لكنه لَم يَلبث أن ظهر فجأة ليُعلن علىٰ النَّاس أنَّ أدلة المذاهب قد تكافأتْ لديه، وأنه يتبرَّأُ من مذهب الاعتزال وينسلخ منه، ويعقدُ العزم علىٰ التفتيش عن مذهب الصحابة والتابعين، وتحقيقه وتحريره وإعلانه علىٰ الناس والدفاع عنه، مع التصدي للمذاهب الأخرىٰ التي

---

(١) «ديوان المبتدأ والخبر = تاريخ ابن خلدون» تحقيق: خليل شحادة، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م: ١/ ٦٠٣، ٦٠٤.

(٢) بعد اتفاق هذه الجمهرة من العلماء على أنَّ الإمام الأشعري بعد تَرْكِه لمذهب المعتزلة قد انتقلَ إلى مذهب أهل السُّنة والجماعة، بعد الاتفاق حول هذا القَدْر، والاتفاق أيضًا على أنَّه لا تعارضَ في الأصول بين الاتجاه الذي يُمثِّله كتاب «الإبانة» والذي يُعنى فيه الإمام الأشعري بالأدلة النقلية أكثر من العقلية، وبين الاتجاه الذي يُمثِّله كتاب «اللمع» والذي يُعطي فيه الإمام الأشعري مزيدَ عنايةٍ للأدلة العقلية أكثر من اتجاه كتاب «الإبانة»، أقول: بعد الاتفاق على هذا، فإنَّ هذه الجمهرة من العلماء يتناقشون حول نسبة جميع ما هو مسطورٌ في كتاب «الإبانة» الذي بين أيدينا للإمام الأشعري، ثم أيهما أسبق في التأليف: «الإبانة» أم «اللمع»؟ أم المسألة أصلًا لا ينبغي أن تشغلنا طالما أنه لا تعارض في الأصول بين اتجاهي «الإبانة» و«اللمع»؟ وسيأتي الكلام على هذا في نهاية هذا المبحث.

تنحرف عنه يمينًا أو يسارًا؛ كالمعتزلة، والمجسمة (غلاة الحنابلة)، والجبرية، والخوارج، والمرجئة، وما جرىٰ مجراهم»[١].

وعلىٰ الرَّغم من هذه النُّصوص التي تبيِّن أن الإمام الأشعري مَرَّ بمرحلتين فقط، إلا أن هناك ثُلةً من أتباع مدرسة ابن تيمية المعاصرين المُلَقَّبين بـ«السلفية» يدَّعون اتجاهًا آخر غير هذا الذي عليه الكثرة الكاثرة من المترجمين والنُّظَّار من المتقدمين والمعاصرين، هذه الدعوىٰ مفادها أنَّ الإمام الأشعري لَم يمرَّ بمرحلتين وحسب، بل تَقَلَّبَ في ثلاث مراحل، هي:

المرحلة الأولى: مرحلة الاعتزال:

حيث اعتنق الإمام الأشعري مذهب المعتزلة لمدة أربعين عامًا، يُقرره، ويُناظر عليه، ثم رجع عنه، وصرَّح بتضليل المعتزلة، وبالغَ في الرَّدِّ عليهم.

المرحلة الثانية: مرحلة بين الاعتزال المحض و«السُّنَّة المحضة»:

في هذه المرحلة سلكَ الإمام الأشعري طريق ابن كُلَّاب، الذي يعدُّه أتباع مدرسة ابن تيمية موافقًا لهم في مسائل دون أخرىٰ، من تلك المسائل التي يخالفونه فيها ويعتبرونها مخالفة لِمَا يقولون عنه بأنه مذهب أهل السنة:

- مسألة حلول الحوادث في ذات الله ﷻ؛ حيث يُنَزِّه ابن كلاب الباري تعالىٰ عن حلول الحوادث في ذاته سبحانه، في حين أتباع هذه المدرسة يُثبتون حوادثَ قائمةً بذات الله ﷻ، ويسمونها «الصفات الاختيارية المتعلقة بمشيئته تعالىٰ وقدرته».
- وكذا مسألة كلام الله تعالىٰ؛ حيث يُثبت ابن كُلَّاب كلام الله ﷻ علىٰ أنه صفة معنىٰ قائمة بذاته تعالىٰ، منزهة عن الحروف والأصوات، في

(١) «أهل السنة والجماعة» للإمام الأكبر الدكتور أحمد الطيب، دار القدس العربي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٤٠هـ = ٢٠١٩م: ٤٠، ٤١.

حين أن ابن تيمية ومدرسته يُثبتون الكلام لله سبحانه على أنه حروف وأصوات قائمة بذاته ﷻ.

المرحلة الثالثة: مرحلة اعتناق مذهب «أهل السنة والحديث»:

هي المرحلة الختامية للإمام الأشعري؛ بحسب أصحاب دعوى المرحلة الثالثة للإمام الأشعري، وفيها اقتدى بالإمام أحمد بن حنبل (ت: ٢٤١هـ)، كما قرَّر الأشعري في كتابه: **«الإبانة عن أصول الديانة»** الذي هو آخر كتبه أو من آخرها؛ حيث قال في مقدمته: «قولُنا الذي نقول به، وديانتُنا التي نَدين بها: التمسُّك بكتاب ربنا ﷻ، وبِسُنَّة نبينا محمد ﷺ، وما رُوي عن السادة الصحابة والتابعين وأئمة الحديث، ونحن بذلك مُعتصمون، وبما كان يقول به أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل -نَضَّرَ الله وَجهه، ورفع درجته، وأجزل مثوبته- قائلون، ولِمَا خالفَ قولَه مُجانبون؛ لأنه الإمام الفاضل، والرئيس الكامل، الذي أبانَ الله به الحق، ودفع به الضلال، وأوضح به المنهاج، وقَمع به بِدع المُبتدعين، وزَيغ الزائغين، وشَكَّ الشاكِّين، فرحمة الله عليه من إمامٍ مُقدَّمٍ، وجليلٍ مُعظَّمٍ، وكبيرٍ مُفهَّم»(١)، ثم ذكر الإمام الأشعري بعد هذا البيانَ ثبوتَ الصفات، ومسائلَ في القدر والشفاعة، وبعضَ السمعيات.

ويقرر أصحاب دعوى المرحلة الثالثة للإمام الأشعري من «السلفية» أن المتأخرين الذين ينتسبون إلى الإمام الأشعري، أخذوا بالمرحلة الثانية من مراحل عقيدته، والتزموا طريق التأويل في «الصفات الخبرية»، مخالفين بذلك ما انتهى إليه الإمام الأشعري في آخر عمره من اتِّباعٍ لمذهب «أهل السنة والحديث»، الذي هو إثباتُ ما أثبتَه الله تعالى لنفسه في كتابه أو على لسان

---

(١) «الإبانة عن أصول الديانة» للإمام الأشعري، تحقيق: د. فوقية حسين، دار الأنصار، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٩٧هـ = ١٩٧٧م: ٧٠، ٧١.

رسوله ﷺ، من غير تحريفٍ، ولا تعطيلٍ، ولا تكييفٍ، ولا تمثيل[١].

ونجد هؤلاء «السلفية» بناء علىٰ هذا لا يعدُّون الأشاعرة من أهل السنة والجماعة، وربما تنازلوا وقالوا بأن الأشاعرة مُنتسبون لأهل السنة بمفهوم أهل السنة الأعم؛ لكونهم يوافقونهم في باب «الإمامة»، لكنهم خارجون عن مفهوم أهل السنة بمفهومه الأخصِّ، لمخالفتهم فيما دون «الإمامة» من قضايا عقدية، وعلىٰ رأسها «الصفات الإلهية»[٢].

ومن اللافت للنظر أننا نَجِدُ هذه الدعوى التي يُردِّدها كثيرٌ من السلفية المعاصرة، يرددها كذلك بعض المستشرقين المُهتمِّين بالدراسات الكلامية، يقول الدكتور حمودة غُرابة (ت: ١٩٥٦م) بعد تساؤلٍ عن أيِّ الصورتين -بعد ترك الاعتزال- أسبقُ للإمام الأشعري: هل الصورة التي يُمثِّلها «اللمع» أو

---

(١) ينظر مثلاً: مقال محمد رشيد رضا في «مجلة المنار»، ٧/ م٢٩ ص٣٥، مطبعة المنار، مصر، الطبعة الأولى، عدد جمادى الأولى سنة ١٣٤٧هـ = ١٩٢٨م، وتعليقات محب الدين الخطيب على كتاب «المنتقى من منهاج الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والاعتزال» للذهبي: ٤١ تعليق رقم٢، و٤٣ تعليق رقم٢، و«القواعد المثلى» لابن عثيمين، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الثالثة، ١٤٢١هـ = ٢٠٠١م: ٨٠-٨٦. و«أبو الحسن الأشعري» لحماد بن محمد الأنصاري، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، السنة السادسة، العدد الثالث، رجب ١٣٩٤هـ = فبراير ١٩٧٤م: ٦٣. و«قواعد المنهج السلفي» للدكتور مصطفى حلمي، دار الدعوة، الإسكندرية، الطبعة الثالثة، ١٤١٦هـ = ١٩٩٦م: ٦٣.

ومما يُذكر في هذا الصدد أنه مِمَّا يَستند إليه هؤلاء في دعواهم المرحلة الثالثة للإمام الأشعري رواية ذكرها ابن كثير قال فيها: «ذكروا للشيخ أبي الحسن الأشعري ثلاثة أحوال: أولها: حال الاعتزال التي رجع عنها لا محالة، الحال الثاني: إثبات الصفات العقلية السبع، وهي: الحياة والعلم والقدرة والإرادة والسمع والبصر والكلام، وتأويل الخبرية كالوجه واليدين والقدم والساق ونحو ذلك، الحال الثالث: إثبات ذلك كله من غير تكييف ولا تشبيه جريًا على منوال السلف، وهي طريقته في «الإبانة» التي صَنَّفها آخرًا». ينظر: «طبقات الفقهاء الشافعيين» لابن كثير تحقيق: أحمد عمر هاشم وزميله، مكتبة الثقافة الدينية، بدون: ١/ ٢١٠. ولَم يُبيِّن ابن كثير مَن الذين ذكروا؟ وأين ذكروا؟ ومتى ذكروا؟ هكذا ذكرها بصيغة التمريض.

(٢) ينظر هذه الادعاءات مثلاً عند سفر الحوالي في كتابه «منهج الأشاعرة في العقيدة تعقيب على مقالات الصابوني» الدار السلفية، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ= ١٩٨٦م: ١٥، ١٦.

التي يُمثِّلها «الإبانة»؟ وهل بين الصورتين اختلاف؟: «يرى «مكدونالد» [MacDonald ت: ١٩٤٣م] و«تريتين» [Triton ت: ١٩٧٣م] و«السلفية» أيضًا، أن الصورتَين مختلفتان اختلافًا بيِّنًا، ويَرون مع ذلك أن مرحلة «الإبانة» كانت هي المرحلة الأخيرة التي انتهى إليها رَأيُ الأشعري، وعلى ذلك «جولدزيهر» [Goldziher ت: ١٩٢١م] أيضًا»(١).

ثم يكشف د. حمودة غرابة عن اختلاف بين «مكدونالد» و«السلفية» في تعليل تَحَوُّل الإمام الأشعري إلى المرحلة الثالثة المدعاة، فيقول: «ف "مكدونالد" يرى أنه (أي: الإمام الأشعري) اضطُر إلى تَرْكِ الصورة العقلية وإثبات الوجه واليدين وغير ذلك بعد رحيله إلى بغداد في أُخريات حياته ووقوعه تحت نفوذ الحنابلة، ومعنى ذلك أنه اصطَنع الصورة الثانية ليَكسب بها رضا الحنابلة، وربما ليَدفع شَرَّهم أيضًا، فليست المسألة مسألة عقيدة ولكنها مسألة ملاءمة للظروف ومراعاة لِمَا تقتضيه...، ولكن «السادة السلفية» لا يرضيهم هذا التعليل، بل يقولون: إنَّ الأشعري قد وصل إلى الحَقِّ على مراتب، فتركَ أولًا مذهب المعتزلة إلى مذهبه العقلي، فأصاب نصف الحق، ثم تركَ أخيرًا مذهبه العقلي إلى مذهب السلف، فأصاب الحَقَّ كُلَّه ومات مرضيًّا عنه»(٢).

نَخلص من هذا إلىٰ أن عُمدة ما استند إليه أصحاب دعوىٰ المرحلة الثالثة للإمام الأشعري -التي يدَّعون أنها يُمَثِّلُها كتاب «الإبانة»، وأنها تُمثِّل اتباع مذهب أهل السنة علىٰ حسب ما يعتقدونه مذهبًا لأهل السنة:

(١) مقدمة د. حمودة غرابة لتحقيقه لكتاب «اللمع» للإمام الأشعري، مطبعة مصر، ١٩٥٥م: ٦. ويراجع: مقدمة د. فوقية حسين لتحقيقها لكتاب «الإبانة»: ٧٥، و«نشأة الأشعرية وتطورها» للدكتور جلال موسى، دار الكتاب اللبناني، بيروت، بدون: ١٩٤. و«قراءة جديدة في إمام أهل السنة أبي الحسن الأشعري نهاية إشكالية فكرية» بحث ضمن «أعمال مؤتمر الإمام أبو الحسن الأشعري»، للدكتور حسن الشافعي: ٢/ ١٨٨، ومقدمة تحقيقه لكتاب «اللمع» للإمام الأشعري: ٤٨.

(٢) مقدمة تحقيق د. حمودة غرابة لكتاب «اللمع»: ٦، ٧.

- أنَّ المرحلة المتوسطة التي اتَّبع فيها الإمامُ الأشعريُّ ابنَ كُلَّاب لَم يَكن فيها سُنيًّا محضًا؛ لِكون ابن كلاب لَم يكن كذلك.

- أن كتاب «الإبانة» هو آخر ما أَلَّفَه الإمام الأشعري، وأنَّه ليس بينه وبين كتاب «اللمع» وشائج قربىٰ، بل بينهما قطيعة منجهيَّة، ففي حين هو في «اللمع» علىٰ منهج ابن كلاب، فإنَّه في «الإبانة» علىٰ منهج أهل السنة، وأن أتباعَه المُنتسبِين إليه المعروفِين بـ«الأشاعرة» إنما تابعوه في مرحلته الثانية التي هي علىٰ طريقة ابن كُلَّاب، ولَم يسيروا علىٰ خُطاه في مرحلته الثالثة.

المطلب الثاني: حول الجهود السابقة في تفنيد الدعوى:

لقد انبرىٰ كثيرٌ من الدارسِين المُهتمِّين بالدراسات الكلامية -خاصَّة ما يتعلق بالمدرسة الأشعرية- للردِّ علىٰ هذه المرحلة الثالثة المُدَّعاة للإمام الأشعري، وقد جاءت الردود متنوعة، ويمكننا رصد خمسة أنواع من الردود:

النوع الأول من الردود:

نَجِدُ من يَنفي أصلًا نسبة كتاب «الإبانة» للإمام الأشعري، مُعتبرًا كتاب «الإبانة» وكذا «رسالة إلىٰ أهل الثغر» يفيدان رجوع الإمام الأشعري من مذاهب أهل السنة إلىٰ مذهب المُجسِّمة والمُشبِّهة، وهذا الاتجاه يتبناه د. أحمد عبد الرحيم السايح (ت: ٢٠١١م)، ويُقدِّم الأدلة علىٰ نَفْيِ نسبة «الإبانة» و«رسالة إلىٰ أهل الثغر» أصلًا للإمام الأشعري، وهي:

(١) أن ابن فورك -علىٰ دِقَّتِه في تَتَبُّعِ أقوال الأشعري من كُتبه- لَم يذكرهما ضِمن هذه الكتب التي رجع إليها في جمع «مجرد مقالات الأشعري».

(٢) ثم كيف يرجع الأشعري عن مذهب أهل السنة -مع تضلُّعه فيه- إلىٰ مذهب أقرب إلىٰ المشبهة والمجسمة؟

٣ ولماذا لَم يُتابع تلامذةُ الأشعري شيخَهم في هذه المرحلة الثالثة، وكُلُّهم علىٰ قَدْرٍ عظيم من العلم والدين؟[(١)].

ود. أحمد السايح له سلفٌ في نفي نسبة كتاب «الإبانة» للإمام الأشعري، فالمؤرخ الصَّفدي (ت: ٧٦٤هـ) يقول في مَعْرِضِ كلامه عن عبارة منسوبة لإمام الحرمين الجويني (ت: ٤٧٨هـ): «أنا أُحاشِي إمام الحرمين عن القول بهذه المسألة، والذي أظنُّه أنها دُسَّتْ في كلامه ووضعها الحَسدة له علىٰ لسانه، كما وُضِعَ كتاب «الإبانة» علىٰ لسان الشيخ أبي الحسن الأشعري»[(٢)].

وجديرٌ بالذكر أن هذا القول لَم يرتضه الجمهرة من أهل العلم؛ لكون الأدلَّة متوافرة علىٰ نسبة كتاب الإبانة للإمام الأشعري، نعم هم يتناقشون في أن كتاب «الإبانة» الذي بين أيدينا جميعه: هل هو من تصنيف الإمام الأشعري أو وقع فيه تحريفٌ؟ وأيهما أسبق: «الإبانة» أم «اللمع»؟ علىٰ ما سيظهر من أنواع الردود الآتية.

النوع الثاني من الردود:

ونجد من اعترف بنسبة كتاب «الإبانة» للإمام الأشعري، لكن قال بأن «الإبانة» الذي بين أيدينا ليس جميعه للأشعري، بل تَعَرَّض للتحريف،

(١) ينظر: مقدمة تحقيق د. أحمد السايح لكتاب «مجرد مقالات الإمام الأشعري» لابن فورك، طبعة مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ = ٢٠٠٥م: ص ث ج. ويُذكر أن الدكتور يوسف حنانة كادَ أن يُقارب هذا الموقف من الدكتور السايح؛ إذ بعد عَرْضِ المعركة الدائرة حول كتاب «الإبانة» نجده يقول: «وأيًا كان الأمر، فإنَّ الذي عليه الناس والعمل، أنَّ الأشعريَّ أشعريٌّ بالكتب التي تَمَّ تداولها وتَمَّتْ صحة نسبتها لصاحبها، أمَّا ما اختلف فيه الناس وتضاربتْ حوله الأقوال، فلا يصح أن يكون عُمدة لأهل المذهب في الاعتماد عليه، والاعتداد به». ينظر: سيرة الإمام الأشعري بين الحقائق والأوهام، بحث ضمن «أعمال مؤتمر الإمام أبو الحسن الأشعري»، للدكتور يوسف حنانة: ١/ ٢٤٤.

(٢) «الوافي بالوفيات»: للصفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وزميله، دار إحياء التراث، بيروت، ١٤٢٠هـ = ٢٠٠٠م: ١٩/ ١١٧.

وأن الأشعري في أَصْلِ هذا الكتاب هو على طريقة التفويض في «الصفات الخبرية» الذي هو مذهب السلف، يقول الشيخ الكوثري (ت: ١٣٧١هـ) في وصفه لـ«الإبانة»: «وهي على طريقة المُفوِّضة في الإمساك عن تعيين المُراد، وهو مذهب السلف، وأراد -أي: الأشعري- به انتشال المتورِّطين في أوحال التشبيه من الرُّواة، والتدرُّج بهم إلى مستوى الاعتقاد الصحيح، ومذهبُ الخلفِ ترجيحُ أحدِ المعاني المحتملة مِمَّا يُوافق التنزيه؛ استنادًا على قرائن الكلام، واستعمال أهل اللسان، فالسلف والخلف مُتَّفِقان في صَرْفِ المتشابه عن ظاهره المُوهِم للتشبيه، فالفريق الأول يكتفي بالتأويل الإجمالي، ويتورَّع عن الخوض في تعيين المراد، والفريق الثاني اضطُّر إلى تطلُّب ذلك؛ دفعًا لتمويهات المشبهة...، والنسخة المطبوعة في الهند من «الإبانة» نسخة مُصَحَّفَةٌ مُحَرَّفَةٌ، تلاعبتْ بها الأيدي الأثيمة، فتَجِبُ إعادةُ طبعِها من أصلٍ وثيقٍ»[(١)].

ومِن هؤلاء مَن يهتم أيضًا ببيان أن ابن كُلَّاب لا يُعَدُّ خارجًا عن معتقد أهل السنة، وإن اختلف مسلكُه الكلامي مع مسلك المُحَدِّثين الواقفين عند ما

(١) ينظر: تعليق الشيخ الكوثري على «تبيين كذب المفتري» لابن عساكر: ١١٩ تعليق رقم٣، ويراجع أيضًا له تقديمه لكتاب «إشارات المرام من عبارات الإمام»، للبياضي، تحقيق: الشيخ يوسف عبد الرازق، زمزم ببلشرز، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م: ٧. وينظر: نظرة علمية في نسبة كتاب «الإبانة» جميعه إلى الإمام الجليل ناصر السنة أبي الحسن الأشعري، للشيخ وهبي سليمان غاوجي، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ = ١٩٨٩م: ٧. و«أهل السنة الأشاعرة شهادة علماء الأمة وأدلتهم» لحمد السنان وفوزي العنجري، دار الضياء، بدون: ١٦. ومن أعمال «مؤتمر الإمام أبو الحسن الأشعري» ينظر: «نظرات في كتاب الإبانة عن أصول الديانة»، للدكتور فتحي عبد الرازق: ١/ ٢٧٩. و«عقيدة الإمام الأشعري في الإبانة» لمجد مكي: ٢/ ٣٦٥.
وقد سَلَّم الدكتور عبد الرحمن بدوي لِما قاله الشيخ الكوثري بشأن تحريف نسخة «الإبانة» المطبوعة في الهند، وطرح نقاشَ بعضِ المستشرقين بشأن نسبة كل ما في «الإبانة» للإمام الأشعري. ينظر: «مذاهب الإسلاميين «المعتزلة - الأشاعرة - الإسماعيلية - القرامطة - النصيرية» للدكتور عبد الرحمن بدوي، دار العلم للملايين، ١٩٩٧م: ٥١٧.

جاءت به نصوص الوحي[١].

النوع الثالث من الردود:

لجأ البعض لترجيح كون «الإبانة» كان في بدايات انتقال الإمام الأشعري من دائرة الاعتزال إلىٰ دائرة أهل السُّنَّة، في حين يُمثِّل «اللمع» صورة الأشعري السُّنيَّة الأخيرة التي عليها أتباعه، مبرِّرين ذلك بأسبابٍ نفسيةٍ وأسبابٍ علميةٍ، يُرجح هذا الاتجاه د. حمودة غرابة؛ حيث يقول: «إن الصورة السلفية التي يُصوِّرها «الإبانة» قد صدرَتْ أولًا، وأن الصورة العقلية التي يُصوِّرها «اللمع» قد صدرَتْ أخيرًا، وأنها كانت تحديدًا لمذهب الأشعري في وضعه النهائي، الذي مات صاحبه وهو يعتنقُه ويعتقدُ صِحَّتَه ويدافعُ عنه ويرضاه لأتباعه، وأسبابُ هذا الترجيح عندي كثيرةٌ»[٢].

ثم ذَكَرَ أن أسباب الترجيح منها ما هو نفسي، ومنها ما هو علمي؛ أمَّا النفسي، فالأشعري في «الإبانة» أكثرُ تحمُّسًا وأعظمُ تحامُلًا علىٰ المعتزلة منه في «اللمع»، وهذه مظاهر نفسية يجدُها المرء من نفسه تجاه رأيه الذي يتركه إبَّان تَرْكِه.

وأمَّا الأسباب العلميَّة، فالأشعري في «اللمع» أكثرُ إحاطةً بمسائله وإجادةً في عَرْضِ أدلته، مِمَّا يدلُّ علىٰ أن «اللمع» لَم يُكتب إلَّا في الوقت الذي نضجَ المذهبُ فيه في نِفْسِ صاحبه.

ود. غرابة مع تعامله هذا مع صورة الأشعري التي يُقدِّمها «الإبانة» والصورة التي يُقدِّمها «اللمع»، لا يرىٰ تناقضًا بين الصورتين؛ إذ ليست ثمة

---

(١) ينظر: تعليق الشيخ الكوثري على «تبيين كذب المفتري»: ٦٩٨ تعليق رقم٢، و«أهل السنة الأشاعرة شهادة علماء الأمة وأدلتهم»: ٤٧. ويُذكر أن لأستاذنا د. حسن محرَّم بحثًا في «مؤتمر الإمام أبو الحسن الأشعري»: ١/ ١٢٧-١٧٢، بعنوان: «عبد الله بن سعيد بن كُلَّاب شيخ أبي الحسن الأشعري حياته ومكانته بين أئمة أهل -السنة»، استفاض فيه في بيان سُنيَّة ابن كُلَّاب وأثره على الإمام الأشعري ومدرسته.

(٢) مقدمة د. حمودة غرابة لتحقيقه لكتاب «اللمع»: ٧.

أصولٌ متعارضةٌ بين الكتابين، فليس إلا ما سبق ذكره من فرق بين «الإبانة» و«اللمع»(١).

النوع الرابع من الردود:

هناك مَن اهتمَّ بالمقارنة بين كُتب الإمام الأشعري التي بين أيدينا، وعلىٰ رأسها «الإبانة» و«اللمع» اللَّذان هما مَحَلُّ الجدل والنقاش، مقررًا أن هناك اختلافًا بين الكتابين في كمية العقائد التي احتواها كُلٌّ منهما، وفي طريقة عَرْضِ هذه العقائد، وهذه الثانية هي محك النَّظر؛ حيث إن الأشعري في «الإبانة» يُبَيِّن عقيدة أهل السنة علىٰ منهج المُحَدِّثين وخصوصًا الإمام أحمد، وهو في «اللمع» يُبَيِّن عقيدة أهل السُّنَّة أيضًا لكن علىٰ طريقة أهل النظر المُتكلِّمين من أمثال ابن كلاب والحارث المحاسبي، يقول الشيخ محمد صالح الغرسي بَعد عَقْدِه للمقارنة سابقة الذكر، ثم إردافها بِعَرْضِ الشُّبهة المتعلِّقة بالمرحلة الثالثة المُدَّعاة للإمام الأشعري: «ونحن إذا اعتمدنا في بيان عقيدته -أي: الأشعري- علىٰ هذه الكتب الأربعة(٢) التي وصلتْ إلىٰ أيدينا، فإننا لا نجد فيها شيئًا يدل علىٰ المرحلة المتوسطة التي يدعيها هؤلاء الناس (السلفية) لهذا الإمام، ثم إن الذين يُثبتون المرحلة المتوسطة يقولون: إن الشيخ أبا الحسن كان فيها علىٰ عقيدة ابن كُلَّاب، وابن كُلَّاب كان من أئمة أهل السنة علىٰ طريقة أهل النظر، وليس له عقيدة تخالف عقيدة السلف، نعم كانت له آراء في بعض المسائل المتعلقة بالعقيدة، خالفَ فيها آراء بعض أئمة السلف، وأين العقيدة من الرأي والمذهب؟! الإمام أبو الحسن قد وافق ابن كُلَّاب في بعض هذه الآراء، وأمَّا المنهج فإن الإمام قد

---

(١) ينظر: المصدر السابق: ٧، ٨، ويراجع للدكتور غرابة أيضًا: «أبو الحسن الأشعري»: ٦٧، ٦٨، وهذا الرأي هو نفس رأي الشيخ محمد أبو زهرة في كتابه «أعلام وعلماء» دار الفتح، عمَّان، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ = ٢٠٠٩م: ٢١٢، ٢١٣. وكذا: د. فوقية حسين في مقدمتها لتحقيق كتاب «الإبانة»: ٨٠، ود. جلال موسى في كتابه «نشأة الأشعرية وتطورها»: ١٩٤، ١٩٥.

(٢) يقصد: كُتُب: «الإبانة»، و«مقالات الإسلاميين»، و«رسالة إلى أهل الثغر»، و«اللمع».

سارَ علىٰ منهج ابن كلاب في الجمع بين العقل والنقل في الاستدلال علىٰ العقائد كما قَدَّمنا ذلك، ومنهجُ الاستدلالِ شيءٌ والعقيدةُ شيءٌ آخر، فهذه ثلاثة أمور يجب أن يُفَرَّقَ بينها: العقيدة، والمذهب، ومنهج الاستدلال علىٰ العقيدة، يحصل من الخلط بينها مشاكل عظيمة، وأخطاء جسيمة»[١].

ثم يُبين الشيخ الغرسي أنه بناء علىٰ ما سبق لَم يبقَ معنًىٰ للسؤال القائل: هل «اللمع» مُتقدِّمٌ علىٰ «الإبانة» أو العكس؟ وذلك لأن الذين يُرَدِّدُون هذا السؤال يعتقدون أن بينهما اختلافًا في العقيدة، فيُريدون أن يجعلوا من المُتأخِّر ناسخًا للمُتقدِّم، حتىٰ يكون المتأخر هو المذهب الذي استقرَّ عليه الأشعري، أَمَا وقد ظهر أنه لا خلاف بينهما فلا معنىٰ لهذا السؤال[٢].

النوع الخامس من الردود:

هذا النوع من الردود يؤكد أنه لا يُمكن أن يُختزل الإمام الأشعري في كتاب «الإبانة»، الذي هو كما يقول شيخنا العلامة أ.د. حسن الشافعي: «ليس أهمَّ كُتبه علىٰ الإطلاق، ولا أوثقها نسبةً إليه، وأن من يختزلونه في هذا الكتاب يُقرِّرُون ذلك دونَ دليلٍ يرتضيه المنهج العلمي في ترتيب كُتبِ المُؤلِّفين، وقد نُسِبَ إلىٰ الرجل: ٢٦ كتابًا رآها أكثر من تلميذ مباشر، أو من تلاميذ تلاميذه، واقتبسوا منها قِطَعًا وشواهد»[٣].

(١) «عقيدة الإمام الأشعري أين هي من عقائد السلف» بحث ضمن «أعمال مؤتمر الإمام أبو الحسن الأشعري»، للشيخ محمد صالح الغرسي: ٢/ ٢٣٧.

(٢) ينظر: المرجع السابق نفس الجزء والصفحة، وراجع من أعمال «مؤتمر أبو الحسن الأشعري إمام أهل السنة»: «تراث الإمام الأشعري بين المطبوع والمخطوط،» لمحمد عزيز شمس: ١/ ٢٦٢، و«بين العقل والنقل في منهج الإمام الأشعري» للدكتور محمد عبد الستار نصار: ٢/ ١٦٥، و«واقعية المنهج الكلامي عند الإمام أبي الحسن الأشعري» للدكتور إبراهيم محمد زين: ٢/ ٢٣.

(٣) «قراءة جديدة في إمام أهل السنة أبي الحسن الأشعري» بحث ضمن «أعمال مؤتمر الإمام أبو الحسن الأشعري»، للدكتور حسن الشافعي: ٢/ ١٨٢، ١٨٣.

ويبين د. الشافعي أنه لَم يَعُدْ هناك مجالٌ للحيرة حول شخصية الإمام الأشعري؛ مِن حيث أيهما هو الأشعري وإِلَامَ انتهىٰ: هل إلىٰ الصورة «الحنبلية» التي يُعنىٰ فيها فقط بالدليل النقلي، أو إلىٰ الصورة «الكلامية» التي يُناظِر فيها عن مذهب أهل السنة، مستخدمًا أساليب الجدل والمناظرة، التي خَبَرَها أيام أن كان علىٰ طريق الاعتزال؟

وإنما لَم يَعُدْ هناك مجالٌ لهذه الحيرة -كما يرى د. الشافعي- لأن كتاب «مجرد مقالات الأشعري» لابن فورك، الذي اكتشفه وحَقَّقَه المستشرق الفرنسي «دانيال جيماريه Daniel Guimarães»، قد حَسَمَ بصورة نهائية حقيقة الأشعري ومذهبه، وأنه هو ذلك المذهب الوسطي العتيد الذي عليه أتباعه[1].

ويُعَلِّق د. الشافعي علىٰ فريقي «السلفية» و«المستشرقين»، الذين ينسبون مرحلة ثالثة للإمام الأشعري تخالف ما عليه الأشاعرة، فيقول: «ولكن كلا الجانبين لَم يشرحا لنا: لماذا يفتري المباشرون وغيرهم من تلاميذه علىٰ شيخهم، وكيف لهم أن يُوردوا النصوص العديدة من كتبه، مِمَّا يُصَوِّرُه في صورة مخالفة لكتاب «الإبانة»؟ فهل هم أقلُّ معرفةً به من دُعاة السلفية المعاصرة وباحثي الغرب قليلي الاطلاع؟ أيُّ الفريقين أهدىٰ سبيلًا؟»[2].

ثم يذكر د. الشافعي أن المستشرق الهولندي «فنسنك Wensinck» (ت: ١٩٣٩م) أَحَسَّ في أعماقه بالتساؤلات حول الأشعري وصورتيه اللتين تقدمهما «الإبانة» وكتبه الأخرى خصوصًا «اللمع»، وأنه تساءل: أَيُمكن أن

---

(١) ينظر: المرجع السابق: ٢/ ١٨٠، ويراجع للدكتور الشافعي أيضًا: مقدمة تحقيقه لكتاب «اللمع»: ٢٢، ٢٣، ويراجع من أعمال «مؤتمر الإمام أبو الحسن الأشعري»: نظرات في كتاب «مجرد مقالات الأشعري» للدكتور عمَّار طالبي: ١/ ٣٥٣، و«منهج الأشعري في قراءة النص» للدكتور مصطفى بن حمزة: ٢/ ٥٩.

(٢) «قراءة جديدة في إمام أهل السنة أبي الحسن الأشعري»: ٢/ ١٨٨.

يكون الأشعري ذا وجهين؟! ويُعلن «فنسنك» رجاءه أن يُكتشف من مؤلفات الشيخ ما يُزيل هذا الإيهام، ويُحدِّد الصورة الحقيقية لمذهبه.

ويجيبه د. الشافعي: «ولعلَّنا نُضيف هُنا جوابًا لتساؤلاته التي مَضى عليها ثمانون عامًا، أن «المجرد» هو ذلك النص الحاكم الذي تطلَّع إليه»[١].

وعطفًا على ما ذكره شيخنا د. الشافعي فإن الباحث يقول: إنه إذا كان ابن فورك - صاحب «المجرد»- قد تَلَقَّى علم الكلام من أبي الحسن الباهلي تلميذ الإمام الأشعري، وسطر آراء الأشعري من ٣٢ كتابًا[٢] من كتبه التي فُقِدَ جُلُّها، فإن لدينا تلميذًا مباشرًا للأشعري، بل من أعيان تلامذته، تَلَقَّى منه مباشرة، ودَرَسَ على يديه، وبين أيدينا شيء من تراثه الذي تَرَكه، وهو ابن خفيف، الذي يحاول هذا البحث أن يُثبت من خلال تراثه أن الأشعريَّ ليس له مذهبٌ ثالثٌ رجع فيه عن المرحلة الثانية، وهو ما يدعيه أصحاب هذه المرحلة الثالثة.

ويأمل الباحثُ أن يكون هذا نوعًا آخر من الرُّدود على دعوى المرحلة الثَّالثة المدَّعاة للأشعري، يُضاف إلى جهود الأعلام السابقين في هذا المضمار.

❁❁❁

(١) المرجع السابق: ٢/ ١٨٩.

(٢) ينظر: «نظرات في كتاب مجرد مقالات الأشعري» بحث ضمن «أعمال مؤتمر الإمام أبو الحسن الأشعري»، للدكتور عمار طالبي: ١/ ٣٥٥.

المبحث الثاني

تفنيد دعوى المرحلة الثَّالثة للإمام الأشعري من خلال تراث تلميذه ابن خفيف الشيرازي

المطلب الأوَّل: ثلاث حقائق بين يدي تفنيد الدَّعوى من خلال تراث ابن خفيف:

ثمَّة ثلاث حقائق ينبغي أن تُقَرَّرَ قبل الشروع في تفنيد دعوى المرحلة الثالثة للإمام الأشعري من خلال تراث تلميذه ابن خفيف الشيرازي:

الحقيقة الأولى: أن المرحلة الثالثة المُدَّعاة للإمام الأشعري لو كانت حقيقيَّة، وأن فيها بالفعل رجوعًا ومخالفةً واضحةً لطريقة ابن كُلَّاب ولمنهج «اللمع»، أقول: لو كانت تلك المرحلة كذلك لنَشَرَها الإمام الأشعري وأذاعها بين النَّاس، كما نشر من قبل تَخَلِّيه عن مذهب الاعتزال بمحضرٍ من الناس، فليس الأشعري -على دِينه وتقواه وتحرِّيه للحق- مَنْ ينشر عقيدةً ما ويُنَظِّر لها، ثم يظهر له أن فيها مخالفةً للمُعتَقَد الحَقِّ، فإذا هو يَضِنُّ بإعلان توبته منها، ولا يحرص على توبة مَن تلقَّوا منه هذا المعتقد الذي رجع عنه، بحسب كلام مُدَّعِي المرحلة الثالثة.

ولو حدَثَتْ تلك التوبة وهذا الانتقال من الكُلَّابية إلى ما يُقال عنه منهج السلف، لذاعَ هذا الأمر وانتشرَ وسارت به الرُّكبان وعَلمه الناس هُنا وهناك، خصوصًا تلامذة الأشعري الذين أخذوا منه؛ فالأشعري لَم يكن بالنَّكِرة المغمور التي لا تُعرف أحواله، خاصة بَعد تَرْكِه مذهب الاعتزال وانتصابه للردِّ

عليهم وعلى غيرهم، بل العكس هو الصحيح، يقول ابن خفيف في وَصْفِ لقائه بالإمام الأشعري مُصوِّرًا حال الأشعري بعد تركه لمعتقد المعتزلة: « دعاني أَرَب، وحُبُّ أدب، ولَوْعٌ أَلَبّ، وشوقٌ غَلب، وطلبٌ [و] يا له مِن طلب، أن أُحَرِّكَ نحو البصرة ركابي، في عُنْفُوان شبابي، لِكثرة ما بلغني، على لسان البدَوي والحضَري، من فضائل شيخنا أبي الحسن الأشعري؛ لأستسعِدَ بلقاء ذلك الوحيد، وأستفيد مِمَّا فتحَ الله تعالى عليه من ينابيع التوحيد؛ إذْ حازَ في ذلك الفَنِّ قَصَب السباق، وكان مِمَّن يُشار إليه بالأصابع في الآفاق، وفاق الفُضَلاء من أبناء زمانه، واشتاق العلماء إلى استماع بيانه...»[1].

وقد عَمَّرَ ابن خفيف وعاش بعد وفاة الأشعري ما يقرب من نصف قرن من الزمان[2]، أتراه -«وهو من أعيان تلامذته»[3]- لو كانت قد حدثَتْ تلك المرحلة الثالثة المُدَّعاة للإمام الأشعري فإنه لا يعرفها أو لا يسمع بها على الأقل!! خاصة وقد كان ابنُ خفيفٍ كثيرَ السَّفر والترحال لمختلف الأرجاء، حتى قال عنه التاج السبكي: «سافر مشرقًا ومغربًا»[4].

وإذا كان حال ابن خفيف على هذا النحو السابق، فالسؤال المطروح: أيكون مُدَّعُو المرحلة الثالثة للإمام الأشعري أعلمَ بالأشعري ومراحله الفكرية من ابن خفيف الذي قال عن شيخه: «فتعلَّقتُ بأهدابه، لخصائص آدابه، ونافستُ في مُصافاته، لنفائس صفاته، ولبثتُ معه بُرهة، أستفيد منه في كُلِّ يوم نزهة، وأدرأ عن نفسي للمعتزلة شبهة»[5].

(١) «نهاية المرام في دراية الكلام» لضياء الدين الرازي: ل٣٨١/ أ، ويراجع: «طبقات الشافعية الكبرى» للتاج السبكي: ٣/ ١٥٩.

(٢) الإمام الأشعري توفي سنة ٣٢٤هـ، وابن خفيف توفي سنة٣٧١هـ.

(٣) «طبقات الشافعية الكبرى»: ٣/ ١٥٠.

(٤) المصدر السابق، نفس الصفحة.

(٥) «نهاية المرام في دراية الكلام» لضياء الدين الرازي، ل٣٨٣/ أ، ويراجع: «طبقات الشافعية الكبرى»: ٣/ ١٦٣.

الحقيقة الثانية: أن ابن خفيف لم يتصل بالأشعري وتتلمذ عليه وحسب، بل المصادر تمدنا بمعلومات عن أنه قد اتصل بتلميذين من أخصِّ تلامذة الاشعري، أحدهما هو أبو الحسن الباهلي الذي رُوِيَ عنه قوله: «كنتُ أنا في جَنْبِ الشيخ الأشعري كقطرة في جَنْبِ البحر»[١]، والآخر هو بُنْدار بن الحسين (ت: ٣٥٣هـ) الذي عُرِفَ بأنه خادم أبي الحسن الأشعري[٢].

وتمدنا هذه المصادر عن معلومات تفيد أن ثمة معايشةً قد حصلتْ، وحواراتٍ قد جَرَتْ بين ابن خفيف وبين هذين التلميذين للأشعري:

- أمَّا عن أبي الحسن الباهلي، فيقول صاحب «سيرة الشيخ الكبير»: «سمعتُ من أبي الحسن الباهلي: ذاتَ يومٍ جرىٰ بيني وبين أبي عبد الله بن خفيف عتابٌ، فهتفَ بي هاتفٌ في النوم: يا أبا الحسن، أتعاتبُ رجلًا من أهل الدين واليقين؟»[٣].
- وأما عن بندار خادم الأشعري، فيقول السلمي (ت: ٤١٢هـ) عنه: «وبينه وبين أبي عبد الله بن خفيف مفاوضاتٌ في مسائل شَتَّىٰ»[٤]، ويُحدِّد ابن عساكر مسألةً من هذه المسائل فيقول: «ردَّ (أي: بندار) علىٰ محمد بن خفيف في مسالة الإغانة[٥] وغيرها، حين ردَّ محمد بن خفيف علىٰ أقاويل المشايخ، فَصَوَّبَ بندار أقاويل المشايخ وردَّ عليه ما ردَّ عليهم»[٦].

(١) «تبيين كذب المفتري» لابن عساكر: ٣٤٨، و«تاريخ الإسلام» للذهبي: ٧/ ٤٩٤.

(٢) ينظر: «تبيين كذب المفتري»: ٣٤٩، و«طبقات الشافعية الكبرى»: ٣/ ٢٢٤.

(٣) «سيرة الشيخ الكبير» للديلمي: ٢٤٠.

(٤) «طبقات الصوفية» للسلمي: ٣٤٩.

(٥) ذكر السلمي في «طبقات الصوفية»: ٢٩٦، عن بُندار قوله: «استحسنتُ لأبي بكر بن طاهر قوله في الإغانة: إن الله أطلعَ نبيَّه ﷺ على ما يكون في أُمَّته من بعده من الخلاف وما يصيبهم فيه، فكان إذا ذكر ذلك وجد إغانةً في قلبه منه، فاستغفر لأمَّتِه ﷺ».

(٦) «تبيين كذب المفتري» لابن عساكر: ٣٤٩، ويراجع: «تاريخ الإسلام» للذهبي: ٨/ ٥٤، و«طبقات الشافعية الكبرى»: ٣/ ٢٢٤.

وهكذا لا يكون ابن خفيف قد أخذ من الأشعري وحسب، بل اتصلَ والتقىٰ تلامذته، بل أخص تلامذته الذين نهلوا من معينه، وحملوا الرَّاية من بعده.

الحقيقة الثالثة: إن ابن خفيف مُؤْتَمَن فيما ينقله وفيما يرويه؛ فقد وَثَّقَه العلماء وأثنوا علىٰ دينه وعلمه، وسأكتفي هاهنا بنقلِ شهاداتِ ثناءٍ للعلماء الذين يَنتسب لهم مُدَّعُو المرحلة الثالثة للإمام الأشعري وحامِلُو لوائها من السلفية المعاصرة:

- فهذا ابن تيميَّة يجعل ابن خفيف من الشيوخ الكبار الذين هم محل اقتداء، وينقل من بعض كتبه ويَذكره بلفظ «الإمام»، فيقول: «وقال الإمام أبو عبد الله محمد بن خفيف في كتابه الذي سماه «اعتقاد التوحيد بإثبات الأسماء والصفات»، فقال في آخر خطبته...»[١]، ونقل ابن تيميَّة كلامًا كثيرًا عن ابن خفيف في مسألة صفات الله تعالى الخبرية[٢]، وغيرها من المسائل.
- وهذا ابن القيم (ت: ٧٥١هـ) تلميذ ابن تيميَّة السائر على دربه، يذكر أقوال ابن خفيف في الصفات الخبرية من كتابه سابق الذكر الذي نسبه له ابن تيمية، يذكرها ابن القيم مع أقوال غيره من الصوفية تحت عنوان: «أقوال الزهاد والصوفية أهل الاتباع وسلفهم»[٣].
- وهذا تلميذ آخر لابن تيمية وهو الحافظ الذهبي (ت: ٧٤٨هـ) -الخبير بالرجال وكُلُّ كلمةٍ عنده في هذا الميدان بميزان- يختم ترجمته لابن

(١) «الفتوى الحموية الكبرى،» لابن تيمية، تحقيق: د. حمد التويجري، دار الصميعي، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م: ٤٠٣.

(٢) حينما ينقل ابن تيمية عن الإمام الأشعري أو عن أحد من الأشاعرة المتقدمين فيما يخصُّ «الصفات الخبرية»، فإنما ينقل بهدفِ بيانِ الموافقةِ في أصلِ إثباتِ هذه الصفات، مع إقراره أن الأشاعرة يُثبتونها وَفق أصولٍ يخالفهم هو فيها، وسيأتي مزيدٌ عن هذا في المطلب الثالث من هذا المبحث.

(٣) «اجتماع الجيوش الإسلامية،» لابن القيم، تحقيق: زائد النشيري، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ: ١/ ٤١٢ و٤٢٦.

خفيف بقوله: «قد كان هذا الشيخ قد جمعَ بين العِلم والعمل، وعُلو السَّنَد، والتمسُّك بالسُّنَنِ، ومُتِّعَ بطول العمر في الطاعة»[١].

وإنما اقتصرتُ على نَقْلِ هذا الثناء والتقدير لابن خفيف من ابن تيمية ومدرسته خصوصًا، وإلَّا فثناء العلماء الآخرين على ابن خفيف لا يُحصى كثرة؛ ليكون ابنُ خفيفٍ فيما ينقله محلَّ ثقةٍ عند دعاة المرحلة الثالثة للإمام الأشعري من «السلفية» المُنتسبين لابن تيمية.

وعطفًا على هذه الحقائق الثلاث سابقة الذكر، فإن الباحث يقرِّر أن ما سطره ابن خفيف في كتبه التي بين أيدينا وما نُقل عنه ينفي تمامًا دعوى وجود مرحلة ثالثة للإمام الأشعري تَمَثَّلَ فيها ما يقال عنه بأنه «معتقد السلف» وفارق فيها ما عليه ابن كلاب، وهذا ما سنعرفه في الأسطر القادمة.

هذا، ويمكن تقسيم تفنيد دعوى المرحلة الثالثة للإمام الأشعري من خلال تراث ابن خفيف إلى ثلاث ركائز:

الأولىٰ: تراث ابن خفيف يفيد رجحان أن «اللمع» هو المُصَوِّر النهائي لطريقة الإمام الأشعري في الانتصار لمعتقد أهل السنة والجماعة.

الثانية: تراث ابن خفيف يُثبت أنه لا منافاة بين «اللمع» و«الإبانة».

الثالثة: تراث ابن خفيف يؤكد أنَّه لا تعارض بين مدرسة أهل الحديث ومتكلمي أهل السنة، ومنهم الأشعري، بل العلاقة بينهما علاقة تعاضُد.

فمن خلال التدليل علىٰ هذه الركائز الثلاث يظهر للمُنْصِف أنه ليس ثمة مرحلة ثالثة للإمام الأشعري خالفه فيها تلامذته، بل هم علىٰ أصوله التي انتهىٰ إليها منذ تَرْكِه للاعتزال.

---

(١) «سير أعلام النبلاء» للذهبي: ١٦/ ٣٤٦، ٣٤٧.

بَقِيَ التدليل على تلك الركائز الثلاث التي أُجْمِلَ ذكرها، وهو موضوع المطالب الثلاث الآتية.

المطلب الثاني: تراث ابن خفيف يفيد رجحان أن «اللمع» هو المُصوِّر النهائي لطريقة الإمام الأشعري:

يفيدنا تراث ابن خفيف الذي كتبه أو نُقل عنه رجحانَ أن «اللمع» هو الصورة التي انتهىٰ إليها الإمام الأشعري، والذي يدلُّنا علىٰ هذا أمران:

الأول: التوافق في الأصول العقدية بين ما قرره ابن خفيف في «المعتقد الصغير»، وكذا في «كتاب الاقتصاد» خاصة في الفصل الذي عقده لقضية «الإخلاص في التوحيد»، وبين ما قرَّره الإمام الأشعري في «اللمع».

الثاني: أن ابن خفيف ارتضىٰ «اللمع» ليكون هو الكتاب الذي يُؤَسِّسُ ويُرَبِّي عليه تلامذته ومريديه.

أما بالنسبة للأمر الأول:

فابن خفيف سَطَّرَ كتابه «المعتقد الصغير» ليقرِّرَ فيه عقائد أهل السنة والجماعة؛ حيث صَدَّرَه بقوله: «هذا مُعتقَدي ومُعتقَد الأئمَّة السادة، والعلماء القادة، الذين قَبْلِي وفي زماني، من أهل السنة والجماعة»[١].

وكأنَّ ابن خفيف قد أحسَّ بأنه سيأتي من يُثير الإشكالات حول الصورة التي انتهىٰ إليها شيخه أبو الحسن الأشعري، فَدَوَّن ابن خفيف، وهو الثقة الدَّيِّن المؤتمن علىٰ ما يقول بشهادة خصوم الأشاعرة، هذا المُعْتقَد الذي رضي أن يلقىٰ الله تعالىٰ عليه؛ ليكون وثيقةً شاهدةً علىٰ ما يعتقده هو ومَنْ عرفهم من أهل السنة في زمانه ومِن قبل زمانه، وفي القلب منهم بلا شك الإمام الأشعري.

---

(١) «المعتقد الصغير» لابن خفيف، تحقيق: نزار حمادي، دار ابن عرفة، الطبعة الأولى، ١٤٤٣هـ=٢٠٢٢م: ٤.

والمُطالع للكتابين، كتاب «اللمع» وكتاب «المعتقد الصغير»، يلاحظ - كما يقول شيخنا العلامة د. حسن الشافعي - نَفَسَ الإمام الأشعري في خطبة «المعتقد الصغير»، بل وبعض عباراته أيضًا[١].

وإضافة لِنَفَسِ الإمام الأشعري وبعض عباراته في «اللمع» التي ضَمَّنَها ابن خفيف في «المعتقد الصغير»، فإن الأفكار بينهما أيضًا متطابقة، لكن البحث هُنا وهو يُثبت المطابقة بين الكتابين سيركز على أهمِّ الأصول العقدية التي مَيَّزَتْ المدرسة الأشعرية على مرِّ طبقاتها، وفيها مخالفة لتلك المرحلة الثالثة المُدَّعاة للإمام الأشعري.

تلك الأصول التي أدركَ ابن خفيف مدىٰ أهميتها فلَم يَفُتْه وهو يكتبُ كتابًا «للمبتدئ من المريدين مِمَّا لا بُدَّ لهم من معرفةِ جُمَلِ علوم المتصوفة»[٢]، وهو كتاب «الاقتصاد»، لَم يفته أن يؤكد هذه الأصول التي ينبغي علىٰ المريد أن يعتقدها ليحقق «الإخلاص في التوحيد»[٣].

أما عن هذه الأصول فهي:

(١) يقرِّر ابن خفيف في «المعتقد الصغير» تنزيهَ الله تعالىٰ عن أيِّ مشابهةٍ له مع مخلوقاته فيقول: «وأنه [تعالىٰ] لا شِبْهَ له من خَلْقِه»[٤].

ويؤكد ابن خفيف هذا في «كتاب الاقتصاد» فيقول: «فأوَّلُ الرجوع: المعرفة بتوحيد الله والتصديق لرسوله، وهو تحقيقُ إثباتِ وحدانيَّة الله بكمال أسمائه وصفاته، بِنَفْيِ الأضداد والأنداد والأشباه، وأنه ليس كمثله شيء وهو السميع البصير»[٥]، ويقول أيضًا: «وأنه [تعالىٰ] ليس كمثله شيء وهو السميع البصير، بلا تشبيه ولا تمثيل ولا تصوير ولا مُقايسة ولا مُخايلة ولا مُمازجة»[٦].

---

(١) ينظر: ملحقات تحقيق د. حسن الشافعي لكتاب «اللمع» للإمام الأشعري: ٣١٥.

(٢) «كتاب الاقتصاد» لابن خفيف، تحقيق: فلوريان صبيروي: ١.

(٣) المصدر السابق: ١٣.

(٤) «المعتقد الصغير»: ٥.

(٥) «كتاب الاقتصاد»: ٢.

(٦) «المصدر السابق»: ١٣.

وهو نَفْسُ ما ذكره الإمام الأشعري في «اللمع»؛ حيث قال: «فإنْ قال قائل: لِمَ زعمتم أنَّ الباري سبحانه لا يُشبه المخلوقات؟ قيل: لأنه لو أشبهها لكان حُكمُه -في الحدث- حُكمَها، ولو أشبهها لَم يَخْلُ: من أن يُشبهها من كُلِّ الجهات، أو من بعضها»[١]، ثم فَنَّد هذين الافتراضين المترتِّبين على المُشابهة بين الله تعالى وبين خَلْقِه.

(٢) وينفي ابن خفيف في «معتقده» عن الله تعالى أن يكون جسمًا، فيقول: «ولا هو (سبحانه) جِسْمٌ»[٢].

ويُفَصِّل ابن خفيف شيئًا ما هذا المعتقد في «كتاب الاقتصاد» فيقول: «وأنه [تعالى] لا يُشَبَّه ولا يُوصَف بالأعضاء المُفَصَّلات ولا بالتراكيب المُخْتَرَعات، ولا يُوصَف بالألسنة واللَّهوات»[٣].

وهي القضية التي تناولها الإمام الأشعري في «اللمع» قائلًا: «فإنْ قال قائل: لِمَ أنكرتُم أن يكون الله تعالى جسمًا؟»[٤]، ثم ذَكَرَ الأدلة على تنزيه الله سبحانه عن الجسميَّة.

(٣) وينفي ابن خفيف في «المعتقد الصغير» عن الباري سبحانه حلولَ الحوادث في ذاته، فيقول: «وليس [الله تعالى] بمحلٍّ للحوادث»[٥]، ولذلك فنزول الله تعالى إلى السماء الدنيا في الأسحار المدلول عليه بالحديث هو عند ابن خفيف -كما قرَّرَ في «معتقده الصغير»- نزولٌ «بمعنى الصِّفة لا بمعنى الانتقال»[٦].

وهذه العقيدة المُهِمَّة التي يُبنى عليها أصولٌ كثيرة نَجِدُ ابن خفيف يُؤكدها في كتابه «الاقتصاد»، فيقول: «ولا يُوصَف [تعالى] بالسُّكون والحركات،

(١) «اللمع» تحقيق: د. الشافعي: ١١٣.
(٢) «المعتقد الصغير»: ٦.
(٣) «كتاب الاقتصاد»: ١٣.
(٤) «اللمع»: ١٢١.
(٥) «المعتقد الصغير»: ٦.
(٦) «المعتقد الصغير»: ٩.

ولا بالـزوال والتقلُّبـات»(١).

وهـو نَفْـسُ المُعتقَـد الـذي قـرَّره الإمـام الأشـعري في «اللمـع»، بـل نَفْـسُ جُملة ابن خفيف التي ذكرها في «المعتقد الصغير» موجودةٌ في «اللمع»، وذلك في مَعْرِض تقرير الإمام الأشعري لكون كلام الله ﷻ ليس حادثًا، فيقول ضِمن ما قال في هذه القضية: «فيستحيل أن يُحدَثه -أي: كلام الله تعالى- في نَفْسِه؛ لأنه ليس بمحلٍّ للحوادث»(٢).

وفي «اللمع» أيضًا فيما يخصُّ هذه العقيدة: «...لأنَّ القديمَ لا يجوز انتقالُه وتغيُّره، وأنْ تجري عليه سِماتُ الحَدَثِ؛ لأنَّ ما جرَى ذلك عليه ولزمته الصَّنعة، لَم يَنفك من سِماتِ الحَدَثِ، وما لَم يَسبق المُحدَث كان مُحدَثًا مصنوعًا»(٣).

ويقرِّر الإمام الأشعري في موضع آخر من «اللمع» أن الله تعالى مُنزَّه عن الحركة والسكون، فيقول: «فإنْ عنيتَ: إنْ لَم يُحَرِّك نفسه كان مُسَكِّنًا لها، فهذا خطأ؛ لأنه يستحيل أن يُحَرِّك نفسه»(٤)، وذلك ردًّا على مَن أراد أن يُلزم الأشعري وصف الله تعالى بالسكون وذلك لنفيه أنه سبحانه متحرِّك.

وغيرها من المواضع التي استصحبَ فيها الإمام الأشعري قضية تنزيه الله ﷻ عن حلول الحوادث في ذاته سبحانه.

④ ويقرِّر ابن خفيف في «معتقده» أن صفات الله ﷻ، وكذا أسماؤه، ليست بمخلوقة، مِمَّا يعني أنها قديمة وليست حادثة، فيقول: «والاسم والصفة ليسا بمخلوقَين»(٥).

---

(١) «كتاب الاقتصاد»: ١٣، وفي نسخة برنستون: «والتنقيلات»، وفي نسخة مرعشي: «والنقلات»، بدلاً من: «والتقلبات».

(٢) «اللمع»: ١٥٦.

(٣) المصدر السابق: ١١٠، ١١١.

(٤) المصدر السابق: ١٥٣.

(٥) «المعتقد الصغير»: ٨.

وهو عَيْنُ ما طرحَه الإمام الأشعري واستدلَّ له في «لمعه» تحت سؤال: «فإنْ قال قائل: أتقولون: إن الله تعالى لَم يَزل عالمًا قادرًا سميعًا بصيرًا؟»[١].

⑤ وقرَّر ابن خفيف في «معتقده» أصلًا أصيلًا عند الأشاعرة، وهو أن التحسين والتقبيح مَردُّه إلى الشرع، فقال: «والعقل لا يُحَسِّن ولا يُقبِّح، بل الشرع يُحَسِّن ويُقبِّح، والشرعُ حاكمٌ على العقل»[٢].

وهو ما أَلْمَحَ إليه الإمام الأشعري في «اللمع» بقوله: «لأنَّ الإنسان قد يكون عادلًا بالكون في مكان، إذا أمره الله تعالىٰ أن يكون فيه، ويكون في وقت آخر جائرًا بالكون فيه، إذا نهاه الله تعالىٰ عن الكون فيه، فيكون العدل من جنس الجور؛ لأن الكون في المكان من جنس الكون فيه»[٣].

⑥ وفي نَفْي وجودِ شيءٍ مع الله تعالىٰ في الأزل يقول ابن خفيف في «المعتقد الصغير»: «ويعتقد أنه [تعالىٰ] كان ولا شيء معه، وأنه عالم ولا معلوم، وقادر ولا مقدور، وراءٍ ولا مرئي، ورازق ولا مرزوق، وخالق ولا مخلوق»[٤].

وهو نفس ما قرَّره الإمام الأشعري في «اللمع» وهو في مَعْرِض النقاش حول وصف الله عَجَلَّ في الأزل بالمُحَرِّك أو المُسَكِّن، حيث قال: «وإنْ عنيتَ: إذا لَم يكن مُحَرِّكًا فيما لَم يَزل لجسمٍ، كان مُسَكِّنًا له، فليس مع الله تعالىٰ في قِدمه أجسام، فيجب إذا لَم يُحَرِّكها أن يُسَكِّنها»[٥].

⑦ وفي قضية رؤية الله تعالىٰ يُطَبِّق ابن خفيف مبادئ التنزيه التي قرَّرها سابقًا فيقول في «المعتقد الصغير»: «ويعتقد أنه تعالىٰ يراه المؤمنون يوم القيامة

---

(١) «اللمع»: ١٢٩.
(٢) «المعتقد الصغير»: ١٨.
(٣) «اللمع»: ١٥٢.
(٤) «المعتقد الصغير»: ٧.
(٥) «اللمع»: ١٥٣.

كما يرون القمر ليلة البدر لا يُضامون في رؤيته، من غير إحاطةٍ، ولا تحديدٍ إلىٰ حَدٍّ مستقبلٍ، أو مستدبرٍ، أو فوق، أو تحت، أو يَمنة أو يَسرة»[١].

وهو عين ما قرَّره الأشعري في «اللمع» حين قال: «فإنْ قال قائل: فهل شاهدتم مرئيًّا إلا جوهرًا أو عَرَضًا، محدودًا أو حالًّا في محدود؟ قيل له: لا، ولَم يَكن المرئيُّ مرئيًّا لأنه محدودٌ، ولا لأنه حالٌّ في محدود، ولا لأنه جوهرٌ، ولا لأنه عَرَضٌ، فلَمَّا لَم يَكن ذلك كذلك، لَم يجب القضاء بذلك علىٰ الغائب...»[٢].

⑧ وفيما يخصُّ أفعال العباد والسببية يقرر ابن خفيف في «المعتقد الصغير»: «أن الأفعال لله تعالىٰ لا للخلق، والاكتساب للخلق، والاكتساب خَلْقُ الله لا خَلْقٌ لهم، وأن الأشياء لا تعمل بطبعها، فلا الماء يروي ولا الخبز يشبع ولا النار تحرق، بل يُحدِث الله الشِّبَع عند الأكل، والجوع في غير وقت الأكل، وهكذا الشُّرب من الشارب، والرِّيُّ من الله تعالىٰ، والقتل من القاتل، والموت من الله تعالىٰ»[٣].

وهو ما أشبعه الإمام الأشعري بحثًا في «اللمع» تحت أسئلة من قبيل: «إنْ قال قائل: لِمَ زعمتم أن أكساب العباد مخلوقة لله تعالىٰ»[٤]، «فلِمَ لا دلَّ وقوعُ الفعل، الذي هو كسبٌ، علىٰ أنه لا فاعلَ له إلا الله، كما دلَّ علىٰ أنه لا خالقَ إلا الله تعالىٰ»[٥]، «فإنْ قال: فهل اكتسبَ الإنسانُ الشيءَ علىٰ حقيقته كُفرًا باطلًا، وإيمانًا حَسنًا»[٦].

ولا شك أن هذه الأصول العقدية التي توافق فيها ابن خفيف في «المعتقد الصغير» و«كتاب الاقتصاد» مع ما قرَّره الإمام الأشعري في «اللمع»، هذه الأصول فيها عَدَمُ توافقٍ مع تلك المرحلة الثالثة المُدَّعاة للإمام الأشعري؛ إذ

---

(١) «المعتقد الصغير»: ١٠.
(٢) «اللمع»: ١٩٠.
(٣) «المعتقد الصغير»: ١١.
(٤) «اللمع»: ١٩١.
(٥) المصدر السابق: ١٩٥.
(٦) «اللمع»: ١٩٧.

ما يُصَوِّرُه مدعو المرحلة الثالثة على أنه معتقد السلف الذي يقولون برجوع الإمام الأشعري إليه، هذا المعتقد المُتَصَوَّر منهم للسلف بمقتضاه:

- الله ﷻ لا يُنفى عنه قيام الحوادث في ذاته، بل الحوادث قائمة بذاته تعالى، وهي عندهم الأفعال الاختيارية القائمة بذاته سبحانه، من نحو الاستواء والمجيء والنزول والتكلُّم، وهذه الأفعال في رَأْيِهم آحادها حادث ونوعها قديم، ويصطلحون عليها بمصطلح «الصفات الاختيارية»(١).
- والله ﷻ لا يُنزَّه مطلقًا عن التشبيه مع مخلوقاته، فعندهم ما من شيئين إلا يشتبهان من وجهٍ ويفترقان من وجهٍ، والمَنْفِيُّ عن الله تعالى مطلقًا هو التمثيل(٢).
- وتنزيه الله ﷻ عن الجسميَّة ليس هكذا على إطلاقه؛ لأنهم يقولون بأن الألفاظ التي من قبيل «الجسم» و«الجوهر» و«الجهة»، هي ألفاظٌ مُجْمَلَةٌ، والأشاعرة وغيرهم من المُنزِّهة يريدون منها تعطيل بعض صفات الرب جل وعلا(٣).
- والله ﷻ ليس متفرِّدًا في قِدمه بالوجود، بل لا يزال الله تعالى ومعه بعض موجوداته، وهذه عندهم تسمى: مسألة القِدم النوعي للمخلوقات(٤).
- والحُسن والقُبح ليسا شرعيين مطلقًا، فالمسألة عندهم فيها تفصيل(٥).

---

(١) ينظر مثلاً: «مجموع الفتاوى» لابن تيمية: ٦/ ٢٢٠، و«شرح العقيدة الطحاوية» لابن أبي العز، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وزميله، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطَّبعة العاشرة، ١٤١٧هـ = ١٩٩٧م: ١/ ٩٧. و«منهج الأشاعرة في العقيدة تعليقات على مقالات الصابوني» لسفر الحوالي: ٣٦.

(٢) ينظر مثلاً: «مجموع الفتاوى» لابن تيمية: ٣/ ٧٤، و«شرح العقيدة الطحاوية» لابن أبي العز: ١/ ٦٢، و«شرح العقيدة الطحاوية» لعبد الرحمن البراك، دار التدمرية، الطبعة الثالثة، ١٤٢٩هـ=٢٠٠٨م: ٣١.

(٣) ينظر مثلاً: «مجموع الفتاوى» لابن تيمية: ١٧/ ٣٠٤، و«شرح العقيدة الواسطية» لابن عثيمين، دار ابن الجوزي، السعودية، الطبعة السادسة، ١٤٢١هـ: ١/ ٤٥٨. و«الأشاعرة في ميزان أهل السنة» لفيصل الجاسم، المبرة الخيرية، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م: ٣٩٦.

(٤) ينظر مثلاً: «درء تعارض العقل والنقل» لابن تيمية، تحقيق: د. محمد رشاد، جامعة الإمام محمد بن سعود، السعودية، الطبعة الثانية، ١٤١١هـ = ١٩٩١م: ٢/ ١٤٨. و«شرح العقيدة الطحاوية» لابن أبي العز: ١/ ١٠٥، ١٠٦، و«شرح العقيدة الطحاوية» للبراك: ٦٠.

(٥) ينظر مثلاً: «مجموع الفتاوى» لابن تيمية: ٨/ ٤٣٤-٤٣٦. و«منهج الأشاعرة في العقيدة» لسفر الحوالي: ٤٩.

- ولا يُنفى عن الأسباب التأثير، والكَسْبُ على النحو الذي يُفسِّره الأشاعرة يلزم منه عندهم الجبر[١].
- وإثبات الرؤية لله ﷻ لا تكون بغير جهةٍ ومقابلةٍ[٢].

وأمَّا الأمر الآخر الذي من خلاله يُدَلِّل البحث على رجحان أن «اللمع» هو المُصوِّر النهائي لمنهج الأشعري، وهو ارتضاء ابن خفيف «اللمع» ليكون هو الكتاب الذي يُؤسِّس ويُرَبِّي عليه تلامذته ومريديه:

فاهتمام ابن خفيف بـ«اللمع» لَم يَكن مجرد اقتفاء على أثره أو سيرٍ على خطاه في ذلك المتن الذي يُصَوِّر معتقد أهل السنة في زمانه ومن قبله وهو «المعتقد الصغير»، وكذا في الفصل الذي خَصَّصَه للإخلاص في التَّوحيد من كتابه «الاقتصاد».

بل إنَّ ابن خفيف ارتضى «اللمع» ليكون هو الكتاب الذي يُرَبِّي عليه طلابه ومريديه في شيراز، نَفْهَمُ هذا مِمَّا نقله صاحب «أزهار الرياض»؛ حيث ذَكَرَ أن القاضي الباقلاني (ت: ٤٠٣هـ) كان قد ذهب إلى شيراز مُمَثِّلًا عن مذهب أهل السنة ليدافع عنه في مجلسٍ للمناظرة أَعَدَّه ملك البلاد وقتذاك، وقد التقى الباقلاني في هذه الرحلة ابن خفيف وهو يُدَرِّس لطلابه «اللمع».

نترك صاحب «أزهار الرياض» لِيَقُصَّ علينا وقائع هذا اللقاء: «قال القاضي أبو بكر بن الطيب (الباقلاني): فخرجتُ إلى شيراز، فلمَّا دخلتُ

(١) ينظر مثلاً: «منهاج السنة» لابن تيمية، تحقيق: محمد رشاد، جامعة الإمام محمد بن سعود، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م: ٣/ ١٠٩. و«منهج الأشاعرة في العقيدة» لسفر الحوالي: ٤٣، و«الأشاعرة في ميزان أهل السنة» لفيصل الجاسم: ٧٥٥.

(٢) ينظر مثلاً: «بيان تلبيس الجهمية» لابن تيمية، مجمع الملك فهد، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ: ٤/ ٤٣٠. و«شرح العقيدة الطحاوية» لابن أبي العز: ١/ ٢١٩. و«القول المفيد على كتاب التوحيد» لابن عثيمين، دار ابن الجوزي، السعودية، الطبعة الثانية، سنة ١٤٢٤هـ: ٢/ ١٢٩.

المدينة استقبلني ابن خفيف في جماعةٍ من الصوفيَّة وأهل السُّنة، فلمَّا جلسنا في موضعٍ كان ابن خفيف يُدارس فيه أصحابه «اللمع» للشيخ أبي الحسن الأشعري، قال له القاضي أبو بكر: تَمَادَ على التدريس كما كنتَ، فقال له ابن خفيف: أصلحك الله، إنما أنا بمنزلة المُتيَمِّم عند عدم الماء، فإذا وُجِدَ الماء فلا حاجة إلى التيمم، فقال له القاضي: جزاك الله خيرًا، وما أنت بمتيمم، بل لك وافرٌ من هذا العِلم، وأنت على الحَقِّ والله يَنصرُك»(١).

إن هذا النَّقلَ النفيس لَيدلُّ دلالة قويَّة -إضافة لكون «المعتقد الصغير» هو تعليقة على «اللمع» أو من وَحْيِه- على أنَّ «اللمع» هو المُصَوِّر النهائي لمنهج الإمام الأشعري في الاعتقاد؛ فابن خفيف لا يُظن به أنه يرتضي منهجًا لطلَّابه ومريديه إلَّا إذا كان واثقًا تمام الثقة أنه هو ما يُعبِّرُ عن شيخه الأشعري الذي «تعلَّق بأهدابه، لخصائص آدابه، ونافسَ في مصافاته، لنفائس صفاته، ولبثَ معه بُرهة، يستفيد منه في كُلِّ يومٍ نزهة، ويدرأُ عن نفسه للمعتزلة شُبهة»(٢).

ونقطة لافتة أيضًا في هذا النقل النفيس من صاحب «أزهار الرياض»، ألا وهي أن هذا النقل يُثبت أن القاضي الباقلاني التقى بتلميذٍ للأشعري ورآه وهو يعرض الأشعري كما يُصوره «اللمع»، فإذا كان دعاة المرحلة الثالثة للإمام الأشعري يقولون بأنَّ طبقة الباقلاني كان معها بداية الحَيْد عن طريق الأشعري الذي انتهى إليه، فها نحن معنا حلقة الوصل بين الأشعري وبين الطَّبقة التي ادُّعِيَ عليها بداية الحيد هذا، وها هي تلك الحلقة تُعْلِنُ عن الأشعري بأنه أشعري «اللمع».

---

(١) «أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض» لأبي العباس المقري التلمساني: تحقيق: مصطفى السقا وزميله، لجنة التأليف والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٣٩م: ٣/ ٨٠.

(٢) ينظر: «نهاية المرام في دراية الكلام» لضياء الدين الرازي، ل٣٨٣/ أ، ويراجع: «طبقات الشافعية الكبرى»: للتاج السبكي: ٣/ ١٦٣.

والحاصل أن التقاء الباقلاني ابن خفيف وهو يدارس أصحابه «اللمع» يعطينا أرجحيَّة لكون «اللمع» هو الصورة التي انتهىٰ إليها الأشعري في منهجه.

المطلب الثالث: تراث ابن خفيف يُثبت أنه لا منافاة بين «اللمع» و«الإبانة»:

سبق في المطلب السابق أن أثبتَ البحثُ أنَّ «المعتقد الصغير» فيه نَفَسُ الإمام الأشعري في «اللمع»، وبعض عباراته، وأن الأفكار فيهما متطابقة، خاصةً تلك التي تُمَيِّز المدرسة الأشعرية علىٰ مرِّ طبقاتها.

فإذا ما أَثْبَتنا مع هذا أنَّ «المعتقد الصغير» يتوافق أيضًا مع «الإبانة»، فتكون نتيجة هذا أن «المعتقد الصغير» جامعٌ بين «اللمع» و«الإبانة»، مصالحٌ بينهما عند من ظَنَّ أن بينهما خصامًا، وبَنَىٰ علىٰ هذا صورةً متخيلةً للإمام الأشعري في «الإبانة» تخالف صورته في «اللمع».

وإذا كان ذلك كذلك، فما الذي يدل علىٰ الوئام والتوافق بين «المعتقد الصغير» و«الإبانة»؟

ليس أدلَّ علىٰ هذا من أن «المعتقد الصغير» قد حَوَىٰ ضِمن عقيدة ابن خفيف التي رواها عن أهل السنة والجماعة في زمانه ومن قبل زمانه إثباتَ الصفات الخبرية، تلك القضية التي سَكَتَ عنها «اللمع»، لكنها كانت محورًا أصيلًا من محاور «الإبانة»، ومُسْتَنَدًا أساسيًّا لمُدَّعِي المرحلة الثالثة للإمام الأشعري، يقول ابن خفيف في «المعتقد الصغير»: «ويعتقد أنه [تعالىٰ] علىٰ عرشه استوىٰ، وأنه ينزل إلىٰ سماء الدنيا عند الأسحار، بمعنىٰ الصِّفة، لا بمعنىٰ الانتقال، وأنه خَلَقَ آدمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بيده، لا بيد قدرته، بل بيد صفته، وهكذا جميع الأخبار الصحيحة التي رُويتْ في الصفات، يعتقده إيمانًا وتسليمًا لا مُقايسة ولا مُفاتشة»[1].

---

(١) «المعتقد الصغير» لابن خفيف: ٩، ١٠.

ونحب أنَّ نشير إلىٰ أن إثبات ابن خفيف هنا للصفات الخبريَّة هو إثبات لها وَفق أصول الأشاعرة منذ شيخهم ومرورًا بالطبقات اللاحقة عليه، تلك الأصول التي قَدَّمَها في «معتقده الصغير» قبل هذا الإثبات للصفات الخبرية، من تنزيهِ الله تعالىٰ عن حلول الحوادث في ذاته، وتنزيهه ﷻ عن الجسميَّة بكل لوازمها، وهي الأصول التي توافقَ فيها تمام الموافقة مع «اللمع».

وابن خفيف لا يكتفي بتقديم تلك الأصول قبلَ إثبات الصفات الخبرية لنفهمها في ضوئها، بل إنه يُضَمِّن إثباته هذا ما يُزيل عن المُعْتَقِد أيَّ شوائب للتشبيه قد تعلق في ذهنه، لاحِظ:

- قوله عن النزول: «بمعنىٰ الصفة لا بمعنىٰ الانتقال».
- وقوله عن الصفات الخبرية عمومًا: «يعتقده إيمانًا وتسليمًا لا مقايسة ولا مفاتشة».
- وقوله في موضع آخر عن الرؤية: «من غير إحاطةٍ ولا تحديدٍ إلىٰ حَدٍّ مستقبل أو مستدبر أو فوق أو تحت أو يَمنة أو يَسرة»[(١)]، لنفهم في ضوئه استواء الله تعالىٰ علىٰ عرشه وعلوه ﷻ علىٰ خلقه، دون أيِّ شائبةِ تجسيمٍ أو تشبيهٍ.

ولا يغفل ابن خفيف هذه الأصول التنزيهية في كتابه المفقود الذي نقل منه ابن تيمية بعض النصوص، أعني كتاب «اعتقاد التوحيد بإثبات الأسماء والصفات»؛ حيث يقول في معرض إثباته للخُلَّة والمحبَّة من الصفات الخبرية: «والخُلَّة والمحبَّة صفتان لله، هو موصوفٌ بهما، ولا تدخل أوصافه [تعالىٰ] تحت التكييف والتشبيه، وصفات الخلق من المحبَّة والخُلَّة جائزٌ عليهم الكيف»[(٢)].

---

(١) «المعتقد الصغير» لابن خفيف: ١٠.

(٢) «الفتوى الحموية الكبرى» لابن تيمية: ٤٥٨.

ثم يُعطي ابن خفيف بعد هذا قاعدة عامة للصفات الخبرية فيقول: «وأمَّا صفات الله تعالى فمعلومة في العلم، وموجودة في التعريف، قد انتفى عنها التشبيه، فالإيمان واجب، وحسم الكيفية عن ذلك ساقط»(١).

وهذه الأقوال تدلُّ دلالة واضحة على أنَّ المطلوب من العبد تجاه هذه الصفات الخبرية -بعد تنزيه الله ﷻ عن حلول الحوادث في ذاته وعن الجسميَّة بلوازمها من الجهة والحَدِّ والكيفية وما إلى ذلك-، المطلوب منه أن يؤمن بتلك الصفات ولا يقيسها على صفات المخلوقات، ولا يُفتِّش عن معناها بل يُفَوِّض الأمر فيه لله تعالى.

وهذا الإثبات للصفات الخبريَّة من ابن خفيف وَفق هذه الأصول التنزيهيَّة الخالصة، نَجِدُ له إشارات في «الإبانة» نفسها، فمثلًا يقول الإمام الأشعري: «تقدس سبحانه عن ملابسة الأجناس والأرجاس، ليست له صورة تُقال، ولا حَدٌّ يُضرب له مثال»(٢)، ويقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «... كل ذلك يدل على: أنـه ليس في خلْقِه، ولا خلْقه فيه، وأنه مُستوٍ على عرشه»(٣)، ويقول: «معنى قوله ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾(٤): إثبات يدَين ليستَا جارحتَين، ولا قُدرتَين، ولا نعمتَين، ولا يوصَفان إلا بأن يُقال: إنَّهما يدان ليستا كالأيدِي»(٥).

كما أنَّ هذا الإثبات من الإمام الأشعري للصفات الخبرية وَفق هذه الأصول التنزيهيَّة يتفق مع ما حكاه ابن فورك عن الأشعري في هذا الصَّدد، يقول ابن فورك: «فأمَّا ما يَثْبُتُ من طريق الخبر، فلا يُنكِر (أي: الأشعري) أن يَرِدَ الخبر بإثبات صفات له تُعتقد خبرًا، وتُطلق ألفاظها سمعًا، وتُحقَّق معانيها

(١) المصدر السابق: ٤٥٨، ٤٥٩.
(٢) «الإبانة» للإمام الأشعري: ٧.
(٣) المصدر السابق: ١١٦.
(٤) في قوله تعالى: ﴿ قَالَ يَٰٓإِبۡلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ أَسۡتَكۡبَرۡتَ أَمۡ كُنتَ مِنَ ٱلۡعَالِينَ ﴾ [ص:٧٥].
(٥) «الإبانة» للإمام الأشعري: ١٣٤.

على حسب ما يليق بالموصوف بها؛ كاليدين، والوجه، والجنب، والعين، لأنَّها فينا جوارح وأدوات، وفي وصفه نعوت وصفات؛ لِمَا استحال عليه التركيب والتأليف، وأن يُوصف بالجوارح والأدوات»[1].

وهكذا تتضافر إشارات الأشعري في «الإبانة» عن الأصول التنزيهية التي أثبتَ على وَفقها الصفات الخبرية، مع ما نقله ابن فورك عن الأشعري في هذا الصدد، مع تصريحات ابن خفيف في «المعتقد الصغير»، وما نقله ابن تيمية عنه من كتابه الموسوم «اعتقاد التوحيد بإثبات الأسماء والصفات»، تتضافر جميعًا على أن الأشعري في إثباته للصفات الخبرية لَم يخالف الأصولَ التي هي في «اللمع» والتي عليها الأشاعرة على مرِّ طبقاتهم.

ولا شكَّ أن هذا الإثبات للصفات الخبرية وَفق هذه الأصول التنزيهية يختلف عن إثبات مدعي المرحلة الثالثة من «السلفية» لهذه الصفات؛ إذ إنهم ينازعون في أصول التنزيه المذكورة آنفًا، فهم مثلًا يُثبتون استواء الله تعالى على عرشه وعلوه عز وجل على خلقه مع كون هذا الاستواء والعلو بجهةٍ وحَدٍّ واستقرارٍ على العرش[2]، ويُثبتون النزول مع كونه حركةً وانتقالًا[3]، ويُثبتون العين والوجه والساق وما هو من قبيلها على أنها صفاتُ أعيانٍ، لا من صفات المعاني[4]، كما أن الصفات عندهم مُكَيَّفة بكيف، غاية ما في الأمر أن هذا الكيف لا نقف عليه[5].

---

(١) «مجرد مقالات الأشعري» تحقيق: جيماريه: ٤١.

(٢) ينظر مثلاً: «بيان تلبيس الجهمية» لابن تيمية: ٣/ ٤٦٦، و«شرح العقيدة الطحاوية» لابن أبي العز: ٢/ ٣٨٨، و«شرح العقيدة الواسطية» لابن عثيمين: ١/ ٣٧٥.

(٣) ينظر مثلاً: «الاستقامة» لابن تيمية، تحقيق: محمد رشاد، جامعة الإمام محمد بن سعود، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ: ١/ ٧٦. و«شرح العقيدة الواسطية» لابن عثيمين: ٢/ ١٥، ١٦. و«الأشاعرة في ميزان أهل السنة»: لفيصل الجاسم: ١٩٩.

(٤) ينظر مثلاً: «بيان تلبيس الجهمية» لابن تيمية: ١/ ٣٣٠، ٣٣١، و«شرح العقيدة الواسطية» لابن عثيمين: ١/ ١١٧.

(٥) ينظر مثلاً: «الفتوى الحموية الكبرى» لابن تيمية: ٣٠٦، و«القواعد المثلى» لابن عثيمين: ٥٢، و«الأشاعرة في ميزان أهل السنة» لفيصل الجاسم: ٢٣٥.

ويتحصل مما سبق: أن إثبات الأشعري للصفات الخبرية في «الإبانة» ليس مُبَرِّرًا للقول بأن هناك خصومة بينه وبين «اللمع»، بل بينهما وِفاق في الأصول، وعليه تسقط دعوى المرحلة الثالثة للإمام الأشعري اعتمادًا على إثباته للصفات الخبرية في «الإبانة».

وختامًا لهذه الركيزة أقول: إنَّ هذه الحقيقة التي أثبتها البحث من خلال تراث ابن خفيف، وهي عدم التعارض بين «اللمع» و«الإبانة»، وهو ما لا يوافق عليه مُدعو المرحلة الثالثة للإمام الأشعري من «السلفية»، تلك الحقيقة يوافق عليها ابن تيمية نفسه؛ حيث يقول: «وأبو الحسن الأشعري لَمَّا رجع عن مذهب المعتزلة سلكَ طريقة ابن كُلَّاب، ومالَ إلى أهل السُّنة والحديث، وانتسبَ إلى الإمام أحمد، كما قد ذَكَرَ ذلك في كُتبه كُلِّها؛ كـ«الإبانة»، و«الموجز»، و«المقالات»، وغيرها»[1].

مع الأخذ في الاعتبار أن ابن تيمية يعتبر طريقة ابن كُلَّاب التي سلكها الأشعري بعد انتقاله من الاعتزال هي طريقة فيها «تَجَهُّم» وبقايا «اعتزال»[2]!! وهذا يعني أنها طريقة ليست على وِفاق تامٍّ مع ما يعتقده هو مذهبًا للسَّلف، ويدَّعِي متابعوه من «السلفية» رجوعَ الإمام الأشعري إليه بعد مرحلة الكلابية.

---

(١) «درء تعارض العقل والنقل» لابن تيميَّة: ٢/ ١٦، وقد نَصَّ ابن تيمية على هذا في مواضع كثيرة من كتبه، يراجع في هذا الصدد: «موقف ابن تيمية من الأشاعرة» لعبد الرحمن المحمود، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ = ١٩٩٥م: ١/ ٣٩٤-٣٩٧.

(٢) ينظر: «در تعارض العقل والنقل»: ٢/ ١٨.

المطلب الرابع: تراث ابن خفيف يؤكِّد أنه لا تعارض بين مدرسة أهل الحديث وبين نظّار أهل السنة:

يحاول البحث في هذا المطلب أن يُثبت من خلال تراث ابن خفيف أنه ليس ثمة تعارض بين أهل الحديث ونُظَّار أهل السنة ومتكلميهم، وعلى رأسهم الأشعري، بل العلاقة بينهما علاقة تعاضد[1].

وإذا ما ثبت هذا الذي ذُكِر لَم يَعُدْ هناك مجالٌ للقول بأن الإمام الأشعري تركَ معتقَد النُّظَّار والمتكلمين أمثال ابن كلاب، واعتقد اعتقادًا مغايرًا له وهو معتقد أهل الحديث والسلف؛ بحسب كلام أصحاب دعوى المرحلة الثالثة للإمام الأشعري.

وما يُثبت هذا الذي نقوله من خلال تراث ابن خفيف، هو بعض النصوص من كتابه «الاقتصاد»، ووصيته للمريدين، وبعض ما نقله عنه المترجمون؛ فابن خفيف في كتابه «الاقتصاد»، ذلك الكتاب الذي سطره للمبتدئين من الصوفية وضَمَّنَه فصلًا عن «الإخلاص في التوحيد» تبدو فيه الأصول الأشعرية واضحة جدًّا، على ما سبق بيانه في المطلب الثاني من هذا المبحث.

أقول: إن ابن خفيف الأشعري المُخلص لأشعريته في كتابه «الاقتصاد»،

---

(١) أَكَّدَ غير واحد من العلماء المتقدمين على قضية ائتلاف نُظَّار أهل السنة مع أهل الحديث المُشتغِلين بالرواية، وتوافقهم معهم في الأصول، وأنَّ الاختلاف بينهما إنما هو اختلافُ مسالك، ومن هذا قول ابن فورك في مُفتَتَح كتابه «مجرد مقالات الإمام الأشعري»: «واعلموا -رحمكم الله- أنَّ الذي حكيناه في هذا الكتاب من مقالات الشيخ أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري رَحِمَهُ اللهُ فهو ما عليه نُظَّار أصحاب الحديث، وجُمَل ذلك مما هي قواعد دينهم، وأساس توحيدهم، وما يتفرع عن أصولهم...، ولكنه لَمَّا كان أصحاب الحديث نوعين، ففريق اشتغل بالرواية، وفريق اشتغل بالنظر والجدل مع المخالفين في تأييد المذهب وتوهين ما خالفه، كان ما حَدَثَ من التفريع على مذاهبهم مِمَّا يختصُّ به أهل النظر». «مجرد مقالات الإمام الأشعري»: ١٠، ويراجع: «تبيين كذب المفتري» لابن عساكر: ٢٥٧، و«فهرسة اللبلي»: ٧٤.

نجده في نَفْسِ الكتاب يدعو المريدين إلى الأخذ من أهل الحديث؛ حيث يقول: «وعليك بمنهج أصحاب الحديث، والأخذ من فقهائهم، والتعلُّق بآثارهم، والبحث والطلب عن مذاهبهم، والكشف عن صِحَّة رواياتهم، والنزول في أحوالهم»[١].

وهذا الحَثُّ من ابن خفيف على التعلُّق بأهل الحديث جاء بعد تحذيره للمريد من «مجالسة النُّظَّار من أهل الزمان، والموسوسين بالمجادلة...، ولا يهولنَّك فصاحتهم في المناظرات والمقالات، وإظهار البراعة ورفع الأصوات، وقطع الخصماء في المجالس؛ فإنَّ ذلك خارجٌ من النصيحة؛ طلبًا للرئاسة والوصول إلى الدنيا الدنيَّة»[٢].

ولا ينبغي أن يُفهمَ هذا على أنه نكوصٌ من ابن خفيف على النظر مطلقًا وقطيعة معه، غاية ما في الأمر أنه يُحَذِّر من النُّظَّار الذين هم بهذه الصفات المذمومة التي ذكرها، فهو لا يمنع النظر والاستدلال مطلقًا، بل على العكس يحثُّ عليه إذا تطلبه الأمر، فهو نفسه في وصيته القصيرة للمريدين التي فيها زُبدة مذهبه الصوفي يقول في الوصية السابعة عشر: «ألَّا يُناظر جبريًّا، ولا قدريًّا، ولا معتزليًّا، ولا رافضيًّا، ولا أحدًا، إلا ما لا بُدَّ منه»[٣].

وعليه فلا يُفهم من تحذيره من النُّظَّار والمتكلمين رفضُه لمسلك أهل النظر، وإلَّا فهو هو بعد حَثِّه على سلوك مسلك أهل الحديث؛ إذ به يُحَذِّر من «المفتون منهم، والمغرور من جُملتهم، فإنهم أعزُّ الناس إذا سلكوا منهاج أوائلهم، وأفتنُ الناس إذا فسدوا، فبهم تهلكُ الأمة وتهلك الشريعة، فاجعل أوصاف المتقدمين معيارهم، فمن وجدتَه لِعلمهم مُسْتَعْمِلًا، ولأوصاف

(١) «كتاب الاقتصاد» لابن خفيف: ٤٣.

(٢) المصدر السابق: ٤١، ٤٢.

(٣) وصية ابن خفيف للمريدين، ضمن ملحقات «سيرة الشيخ الكبير»: ٣٣٣.

مذهبهم مُتَّبِعًا، ولأبواب السلاطين قاليًا، ولِترك حطام ما في أيديهم تاركًا، وللطمع فيهم ساليًا، وللغدوِّ والرواح إلى أبوابهم مهاجرًا، ومنهم فارًّا، ولقربهم غير مريد، وإليهم غير مُتَعرِّف - فتمسَّك به»[١].

وبهذا يتبين أن ابن خفيف يُحَذِّر من أهل الحديث الذين اتخذوا من طلب الحديث وسيلةً لطلب الدنيا، كما حَذَّر من قبل من النُّظَّار الذين هم بتلك الصفة.

ثم إنه يَقبل أهل الحديث إذا لم يكن غرضهم دنيويًّا، ويقبل النُّظَّار إذا أخلصوا في نظرهم وجدالهم وكان هناك ضرورة لهذا النظر والجدال، وهذا الأمر كان من أُولى التعاليم التي استفادها من شيخه الأشعري في أول لقاء جمعهما، فقد استفسر منه ابن خفيف عن سبب عدم مبادءته للمتناظرين بالكلام فقال الأشعري: «أنا لا أتكلم مع هؤلاء ابتداءً، ولكن إذا خاضوا في ذِكْرِ ما لا يجوز في دين الله رَدَدْنا عليهم بِحُكْمِ ما فرضَ الله علينا من الرَّدِّ على مخالفي الحَقِّ، وعلى هذه الجُملة سيرة السلف أصحاب الحديث، المتكلمين منهم في الرَّدِّ على المخالفين وأهل الشُّبه والزيغ»[٢].

وما يهمنا في هذا المقام هو أن أهل الحديث والنُّظَّار من أهل السنة وعلى رأسهم الأشعري يأتلفون ويتعاضدون، كما استنبطنا ذلك من خلال تراث ابن خفيف تلميذ الأشعري المُخلص لشيخه، الأمين في نَقْلِ مذهبه، وهو الأمر الذي يساعدنا في تفنيد دعوى المرحلة الثالثة للإمام الأشعري.

---

(١) «كتاب الاقتصاد» لابن خفيف: ٤٣.

(٢) «طبقات الشافعية الكبرى»: ٣/ ٤٠٢، ويراجع: «سيرة الشيخ الكبير»: ١٧٢-١٧٤.

الفصل الثاني

دعوى عدم أشعرية الحافظ أبي بكر الإسماعيلي (ت: ٣٧١هـ) وتفنيدها

المبحث الأول

نبذة عن الحافظ أبي بكر الإسماعيلي وعَرْضِ دعوى عَدم أشعريته وبيان مرتكزاتها

المطلب الأول: نبذة عن الحافظ أبي بكر الإسماعيلي:

نكتفي في التعريف بالحافظ الإسماعيلي، وذلك بإعطاء نبذة مختصرة عنه، تتناسب مع طبيعة البحث[1]، فنقول:

هو: **أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن العباس، أبو بكر الإسماعيلي الجُرْجاني**. و«الإسماعيلي» نسبة إلىٰ جده إسماعيل بن العباس، و«الجرجاني» نسبة إلىٰ مدينة «جرجان» مسقط رأسه، وهي تقع بالقرب من الزاوية الجنوبية الشرقية لبحر قزوين.

وُلِد الإسماعيلي سنة ٢٧٧هـ، وكان -كما يروي صاحب «تاريخ جرجان»: «بارًّا بوالديه، لَحِقتْه بركة دعائهما»[2].

كانت **نشأته وتربيته** منذ صغره علىٰ طلب العلم، فأفاد من علماء بلده؛ كشيخ الشافعية بجرجان إبراهيم بن هانئ المُهَلَّبي (ت: ٣٠١هـ)، ثم رحل

---

(١) ومَن أرادَ المزيد فليرجع إلى مصادر ترجمته، ومنها: «تاريخ جرجان» لأبي القاسم حمزة بن يوسف الجرجاني، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م: ١٠٨-١١٦. و«طبقات الشافعية الكبرى» للتاج السبكي: ٣/ ٧، ٨. ويُذكر أنَّ د. زياد منصور مُحَقِّق كتاب «المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي»، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ. قد أَعَدَّ ترجمةً ضافيةً للإسماعيلي، مع التنبيه على أنه مِن بَيْنِ دُعاة عدم أشعريته، وسيأتي ذِكر هذا.

(٢) «تاريخ جرجان»: ١٠٩.

الإسماعيلي إلىٰ بلدان عدة، منها: نسا، وبغداد، والكوفة، والبصرة، والأنبار، ومكة المكرمة. وفي بغداد حاضرة الخلافة العباسية ذاع صيته، و«كان مُقدَّمًا في جميع المجالس، وكان إذا حضر مجلسًا لا يقرأ غيرَه،... ولَم يتفوَّه بشيء من تفسيرِ خبرٍ، أو ضربِ مثلٍ، أو حكايةٍ، أو بيتِ شعرٍ، أو نادرةٍ، أو غير ذلك من سائر العلوم، إلا ويبادر جماعة من الغرباء وأهل البلد علَّقوا وكتبوا»[١].

وكان نبوغُ الحافظ الإسماعيلي وتفنُّنه في الفقه والحديث، حتىٰ قال عنه تلميذُه أبو عبد الله الحاكم (ت: ٤٠٥هـ) صاحب «المُستدرك علىٰ الصحيحين»: «كان الإسماعيلي واحد عصره، وشيخ المحدثين والفقهاء، وأجلّهم في الرئاسة والمروءة والسخاء، ولا خلاف بين العلماء من الفريقين وعقلائهم في أبي بكر»[٢].

وتجدر الإشارة هُنا إلىٰ أن الحافظ ابن عساكر قد عَدَّ الإسماعيليَّ ضِمن الطبقة الأولىٰ من طبقات الأشاعرة، وهم: «أصحاب الأشعري الذين أخذوا عنه، ومَن أدركَه مِمَّن قال بقوله أو تعلَّم مِنه»، وترجمَ له ترجمةً استفادَ في غالبها من كتاب «تاريخ جرجان»[٣].

والإسماعيليُّ له مصنَّفات عدة، يغلب عليها الصنعة الحديثية، وبعضها في الفقه والعقيدة، مِن هذه المصنفات: «المعجم في أسامي شيوخه»، و«المستخرج علىٰ صحيح البخاري»، و«المسند الكبير»، و«معجم الصحابة»، و«كتاب في الفقه»، و«رسالة في العقيدة»[٤]، و«اعتقاد أهل السنة». وللأسف، فإن أكثر هذه المصنفات مفقود، ولَم يَعثر الباحثون منها إلىٰ الآن -علىٰ حسب علمي- سوىٰ علىٰ «معجم أسامي شيوخه»، و«اعتقاد أهل السنة».

(١) «تاريخ جرجان»: ١١٠، ١١٠.

(٢) «سير أعلام النبلاء» للذهبي: ١٦/ ٢٩٤.

(٣) ينظر: «تبيين كذب المفتري» لابن عساكر: ٣٤٣، و: ٣٧٥-٣٧٧.

(٤) ينظر: مقدمة تحقيق الجزء الأول من كتاب «المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي»: ١٦٦، ١٦٧.

تُوفي الحافظ الإسماعيلي سنة ٣٧١هـ، وقد اجتمع جمعٌ كبيرٌ من الفقهاء لمَّا سمعوا نَعْيَ وفاته، «وكان وجوهُ أهل بغداد من الفقهاء والأشراف والتجار يحضرون ويعزُّون، ومِن الفقهاء مقدار ثلاثمئة نفس من أهل السنة من الغرباء، وكذلك جماعة مشايخ أهل السنة على مذهب أحمد»(١).

وقد خلَّفَ الإسماعيلي ذريةً طيبةً، كانت من أَجِلَّة أهل العلم ومُقدَّميهم، وولداه أبو سعد إسماعيل (ت: ٣٩٦هـ) وأبو نصر محمد (ت: ٤٠٥هـ)، شاهدا خيرٍ علىٰ هذا، وسيأتي شيء عنهما في موضعه في البحث إن شاء الله تعالىٰ.

المطلب الثاني: عَرض دعوى عَدم أشعرية الحافظ أبي بكر الإسماعيلي وبيان مرتكزاتها:

سادَ زعمٌ عند السلفية المعاصرة أنَّ الحافظ أبا بكر الإسماعيلي هو في الاعتقاد علىٰ مذهبهم الذي يدَّعُون أنه مذهب السلف وأهل الحديث والسُّنة، وعليه فليس الإسماعيلي عندهم أشعريًّا، ولا توجد وشائج صلة بينه وبين الأشاعرة.

وقد بُثَّتْ هذه الدعوىٰ وأُشِيعتْ في كتابات كثيرة للسلفيَّة المعاصرة، منها علىٰ سبيل المثال:

- كتاب «**العقيدة السلفية في مسيرتها التاريخية وقدرتها علىٰ مواجهة التحديات**»(٢) فقد عَدَّ مؤلِّفه الحافظَ أبا بكر الإسماعيلي علىٰ أنه مِن أئمة السلفية، وعَدَّ كتابه في العقيدة بأنه «من الآثار السلفية».

---

(١) «تاريخ جرجان»: ١١١.

(٢) ينظر: ١/ ٥٧٣ من الكتاب المذكور، لمحمد بن عبد الرحمن المغراوي، رسالة دكتوراة من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، سنة ١٤٠٦هـ. وعند الباحث نفسه أيضًا في كتابه: «موسوعة مواقف السلف في العقيدة والمنهج والتربية»، المكتبة الإسلامية، القاهرة، الطبعة الأولى، بدون: ٥/ ٣٢٥.

- وفي ترجمة الحافظ الإسماعيلي التي أعدَّها مُحَقِّق كتاب «**المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي**»، وتحت عنوان «عقيدته»، نَجِدُ المحقق يقول: «لمَّا كان الإسماعيلي من مشاهير علماء الحديث وحفَّاظهم، فإنه من الطبيعي أن يعتنق مذهب «أهل الحديث» في الاعتقاد، وهذا يتَّضح من صريح أقواله، التي تداولها وتبنَّاها كثيرٌ من أئمة هذا الشأن، أمثال الحافظ السَّهمي (ت: ٤٢٧هـ)، فيما نقله عنه الإمام الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، وأمثال شيخ الإسلام ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ)»[١].

وهكذا فالحافظ الإسماعيلي عند مُحقِّق الكتاب المذكور يتفق في عقيدته مع ابن تيمية، وفي موضع آخر يُصرِّح بأن الإسماعيلي من «أهل الإثبات» وملتزم بمذهب «أهل الحديث»، وينفي أيَّ نسبة له للأشاعرة؛ لأنه قد «اتضحتْ عقيدته بما لا يَقبل الخلاف»[٢]!!

- وفي مقدمة التحقيق الأول لكتاب الحافظ الإسماعيلي الذي دوَّن فيه اعتقاده، أن هذا الكتاب «حوىٰ أصول العقيدة السلفية إجمالًا»[٣]، وفي نفس الصفحة جاء أن مِن أسباب تحقيق الكتاب: أنه كتابٌ «من الكتب السلفية المهمة التي توضِّح عقيدة أهل السنة والجماعة وسلف الأمة».

- وجاء في تقريظ التحقيق الثاني للكتاب قولُ المُقرِّظ عنه: «هذه العقيدة

---

(١) ينظر: مقدمة د. زياد منصور لتحقيق الجزء الأول من كتاب «المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي»: ١٨٧.

(٢) ينظر: المرجع السابق: ١٩٤.

(٣) ص١٠ من الكتاب المذكور، الذي طُبع في هذا التحقيق الأول تحت عنوان: «اعتقاد أئمة أهل الحديث» تحقيق: د. محمد بن عبد الرحمن الخميس، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ=١٩٩٢م.

المحتوية على أقسام العقيدة عند السلف»[١]، ونبَّه بعد ذلك على أن تلك العقيدة وأمثالها «تُغني عن كتب الفلاسفة والمتكملين؛ من الجهمية والمعتزلة **والأشعرية والماتريدية**...»[٢].

وفي مقدمة المُحقق جاء: «أما بعد؛ فقد ألَّف أهل الحديث والأثر مؤلفات كثيرة في بيان عقيدة السلف وتوضيحها،... واعتقاد الإسماعيلي من هذا الباب»[٣].

وفي موضع آخر يُضيف المحقِّق: أنه مِمَّا يدلُّ على «سلفية» الإسماعيلي إضافة لكتابه المذكور: «أقوالٌ له في العقيدة تداولها وتبنَّاها كثير من أئمة هذا الشأن، ورسالتُه في العقيدة التي أرسلها إلى أهل جيلان»[٤].

- ونجد في كتاب «الأشاعرة في ميزان أهل السنة»[٥] إدراجَ الحافظ الإسماعيلي ضِمن علماء ما يعتقده السلفية المعاصرة مذهبًا للسلف، وساق المؤلِّف كلامًا للإسماعيلي من كتابه «اعتقاد أهل السنة» مع كلام علماء آخرين؛ للتدليل على أن مذهب السلف هو فهم نصوص الصفات على ظواهرها.

وهكذا تَجِدُ أمثالَ هذا الكلام يتردَّد في كتابات السلفيَّة المعاصرة، ويشيع على مواقع الإنترنت الخاصَّة بهم.

---

(١) ص ٥، من الكتاب المذكور، الذي طُبع في هذا التحقيق الثاني تحت عنوان: «اعتقاد أهل السنة»، تحقيق: جمال عزون، دار الريان، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ=١٩٩٢م، وصاحب التقريظ هو: الشيخ حمَّاد بن محمد الأنصاري.

(٢) المرجع السابق: ٦.

(٣) المرجع السابق: ٧، ٨.

(٤) المرجع السابق: ١٠، ١١ بتصرف يسير. ويُذكر أنَّ «رسالة الحافظ الإسماعيلي لأهل جيلان» نَقَلَ منها الحافظ أبو عثمان الصابوني في كتابه «عقيدة السلف أصحاب الحديث» وسيأتي ذِكر ذلك في موضعه في البحث بإذن الله تعالى.

(٥) ٢٠٣ من الكتاب المذكور، لفيصل بن جزاز الجاسم.

ويتَّضح من هذا أنَّ دعوى عدم أشعريَّة الحافظ أبي بكر الإسماعيلي ترتكزُ على:

① أنَّه مِن مشاهير علماء الحديث وحفَّاظهم.

② أنَّ ما حواه كتابه في الاعتقاد، وكذا ما نُقِلَ عنه من مقولات عقدية، هو على النَّهج الذي يدعيه السلفية المعاصرة مذهبًا للسلف وأهل السنة، ويتباين مع مذهب الأشاعرة.

ومِن اللافت للنظر أنَّ جُلَّ هؤلاء المدَّعِين عدم أشعرية الحافظ الإسماعيلي، الزاعمين «سلفيته»، لَم يتعرضوا لِعَدِّ الحافظ ابن عساكر له ضِمن الطبقة الأولى من طبقات الأشاعرة[1].

ومَن تعرَّض منهم لهذا الأمر لَم يُسَلِّم به لابن عساكر؛ معتمِدًا في عدمِ تسليمه هذا على ما فهمَه هو من عقيدة الحافظ الإسماعيلي، وأنها مباينة لعقيدة الأشاعرة، ومفسرًا صنيع ابن عساكر بأنه «على عادة أصحاب المذاهب في تنازع أهل العلم بينهم»[2]!!

وبعضهم[3] يعتمد مع هذا في عدمِ تسليمه لابن عساكر على عدمِ تسليم ابن المَبْرد[4] لابن عساكر في نسبة الإسماعيلي للأشاعرة؛ حيث يقول ابن المبرد: «ثم

(١) وإنْ كان -للأمانة العلمية- جمال عزون في تحقيقه لكتاب «اعتقاد أهل السنة» للإسماعيلي، قد ذَكَرَ تحت عنوان «مصادر ترجمته»: كتاب «تبيين كذب المفتري»، لكنه لَم ينصَّ صراحةً على عَدِّ ابن عساكر الإسماعيليَّ ضِمن الطبقة الأولى للأشاعرة.

(٢) مقدمة تحقيق الجزء الأول من كتاب «المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي»: ١٩٤.

(٣) ينظر: https://maher-ameer.blogspot.com/201501//blog-post_27.html?m=1

(٤) هو: جمال الدين يوسف بن حسن بن عبد الهادي، الشهير بابن المبرد، الصالحي الحنبلي، وُلد سنة ٨٤٠هـ، وقرأ على الشيخ أحمد المصري الحنبلي، والشيخ تقي الدين الجراعي، وغيرهما، غلبَ عليه علم الحديث والفقه، وتُوفي سنة ٩٠٩هـ. ينظر: «شذرات الذهب» لابن العماد الحنبلي، تحقيق: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م: ١٠/ ٦٢.

قال (أي: ابن عساكر): «باب ذِكْرِ جماعة من أعيان مشاهير أصحابه»، ثم ساق ذِكْرَ جماعة مِمَّن لَقوه أو اتَّبعوه، وذَكَرَ تراجمهم لِيُطَوِّلَ بذلك ويُحَقِّق به كما هو عادته، وهذا بابٌ متسعٌ يُمكِن للإنسان الإطالة فيه كيف ما قدر.. ثم ذَكَرَ أبا بكر الجرجاني الإسماعيلي، وهو غير مُسَلَّمٍ له فيه»[1].

هذه هي دعوىٰ عدم أشعريَّة الحافظ الإسماعيلي، وهذه هي مرتكزاتها، فما نصيبها من مطابقة الحقيقة؟

في واقع الأمر، إذا وضعنا تلك الدعوىٰ علىٰ مائدة البحث العلمي النزيه، نجد أنها دعوىٰ لا تصمد أمام النقد:

- فقضية عَدِّ الحافظ ابن عساكر الإسماعيلي ضِمن الطبقة الأولىٰ للأشاعرة يوجد ما يشهد لها ويعضدها.
- ثم إنَّ آراء الحافظ الإسماعيلي العقدية، سواءٌ في كتابه «اعتقاد أهل السنة» أم ما نُقل عنه مِن مقولات عقدية، تَنطق بأشعريته بصورة واضحة.
- وأما كلامه في كتابه المذكور، أو ما نَقَله أهل العلم عنه، الذي يُمكِن أن يكون مُتَمَسَّكًا في نَفْيِ أشعريته، يُمكِن الجواب عنه وبيان انسجامه مع المذهب الأشعري.

وسوف يتناول البحث هذه النقاط الثلاث، كل واحدة في مبحث على حدة.

❁❁❁

---

(١) «جمع الجيوش والدساكر على ابن عساكر» لابن المبرد، تحقيق: محمد فوزي سعد، رسالة ماجستير من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، سنة ١٤١٧-١٤١٨هـ: ١٨٠.

المبحث الثاني

شواهد تاريخية
تُعضِّد عَدَّ الحافظ الإسماعيلي ضِمن الطبقة الأولى من طبقات الأشاعرة

المطلب الأول: مجازفة ابن المَبْرد في عَدم تسليماته لابن عساكر:

بداءة نقول: ليس الحافظ ابن عساكر بالذي يتجاسر علىٰ إدراج الحافظ الإسماعيلي ضِمن الطبقة الأولىٰ للأشاعرة دُون أن يكون علىٰ بيِّنة من هذا الأمر، خاصَّة وقد قال عنه الحافظ الذهبي: «ولَم يَكن في زمانه أحفظ ولا أعرف بالرجال منه»[1].

ولا يُلتفت هُنا إلىٰ عدم تسليم ابن المَبْرد لابن عساكر في هذا الأمر؛ لأن ابن المبرد كثيرًا لا يُقَدِّم مُسوِّغات لِعدم تسليماته لابن عساكر[2]، حتىٰ يمكن مناقشتها، بل يكتفي بعدم التسليم وحَسْب، وكأنَّ ابن عساكر -الخبير بالرجال- ساقَ ما ساقَه دون أن يكون عنده مبررٌ له.

ثم إنَّنا إذا وضعنا عدم تسليمات ابن المبرد تلك علىٰ مائدة النقد نلحظُ عدم دِقَّته ومجازفته في الأحكام؛ فمثلًا قال ابن المبرد عن ابن خفيف الشيرازي -الذي اشتهرت تلمذتُه علىٰ الأشعري وصحبته له وملازمته إياه، حتىٰ حُكِيَ عنه

(١) «تاريخ الإسلام» للذهبي: ١٢/ ٤٩٤.

(٢) هذا بِغَضِّ النظر عن لُغة ابن المبرد الحادة القاسية غير العلمية، التي لفتتْ نظر المُحقق «السلفي» للكتاب وانتقده فيها. يراجع: مقدمة تحقيق كتاب «جمع الجيوش والدساكر»: ٣٧، وهامش٣ ص٣ من نفس الكتاب.

في هذا مقالة طويلة[1]: «ثم ذكَرَ -أي: ابن عساكر- أبا عبد الله بن خفيف، وساقَ ترجمته مطوَّلة، وهو كذلك، وهو غير مُسَلَّم له فيه أنه من أصحابه»[2]!!

نعم، ربما يُفهم من عدم وجودِ نقلٍ عند ابن عساكر -أو غيره مِمَّن ترجم للإسماعيلي- يفيد لقاءه الأشعريَّ، ربما يُفهم من هذا أن الإسماعيلي ليس مِمَّن صَحِبَ الأشعري؛ كأبي عبد الله بن مجاهد، وأبي الحسن الباهلي، وابن مهدي الطبري (توفي بعد: ٣٨٠هـ)، وابن خفيف الشيرازي، وغيرهم، وإنَّما هو ممن تأثَّر به ووافقه في قوله.

وإذا نظرنا إلىٰ عنونَة ابن عساكر للطبقة الأولىٰ من الأشاعرة، نفهم منها أنه ليس كلُّ مَن أدرجه في تلك الطبقة قد التقىٰ الأشعري وتتلمذ عليه مباشرة، وإنما قد يكون الواحد منهم قد صَحَّحَ قولَ الأشعري وقبِله وتأثَّر به وإنْ لَم يلقَه، يقول ابن عساكر: «وقد قسَّمتُهم خَمس طبقات، وجدتها علىٰ تصحيح قوله متفقات؛ فالطبقة الأولىٰ: هم أصحابه الذين أخذوا عنه **ومَن أدركه مِمَّن قال بقوله** أو تعلَّم منه»[3]. لاحِظ قوله: «ومَن أدركه مِمَّن قال بقوله».

ويبدو أن التاج السبكي قد لاحَظ هذا الأمر؛ إذْ نجده يقول -بعد أن عَدَّدَ طائفةً مِن رجال الطبقة الأولىٰ مِن طبقات الأشاعرة التي ذكرها ابن عساكر، ومنهم الحافظ الإسماعيلي: «وربما كان في هؤلاء مَن لَم يَثبت عندنا أنه جالس الشيخ (أي: الأشعري)، ولكن كلهم عاصروه، وتمذهبوا بمذهبه، وقرؤوا كتبه، وأكثرهم جالَسَه وأخذ عنه شفاهًا»[4].

(١) سبق في البحث الأول المُضمَّن في هذا الكتاب ذِكْرُ أنَّ هذه المقالة موجودة في كتاب «نهاية المرام في دراية الكلام» لضياء الدين الرازي، وقد نَقَلها عنه التاج السبكي في طبقاته.

(٢) «جمع الجيوش والدَّساكر»: ١٨٠.

(٣) «تبيين كذب المفتري»: ٣٤٣.

(٤) «طبقات الشافعية الكبرى»: ٣/ ٣٦٨.

ومسألة معاصرة الحافظ الإسماعيلي للإمام الأشعري أمرٌ لا ريب فيه، كما هو ملاحَظ من تواريخ ميلادهما ووفاتهما، بل ثَبتتْ رحلةُ الحافظ الإسماعيلي للبصرة وبغداد -موطنَا أبي الحسن الأشعري- في فترة بزوغ نجم الإمام الأشعري كمُدافعٍ عن مذهب أهل السنة وذَبّه عنه، أي: بعد عام ٣٠٠هـ[١]، وقد طَبَّقَتْ شهرة الأشعري الآفاق وقتذاك، حتىٰ قال تلميذه ابن خفيف واصفًا شأنه: «دعاني أَرَب، وحُبُّ أدب، ولَوْعٌ أَلَبَّ، وشوقٌ غَلب، وطلبٌ [و] يا له مِن طلب، أن أُحَرِّكَ نحو البصرة ركابي، في عُنْفُوان شبابي، لكثرة ما بلغني، علىٰ لسان البدَوي والحضَري، من فضائل شيخنا أبي الحسن الأشعري؛ لأستسعِدَ بلقاء ذلك الوحيد، وأستفيد مِمَّا فتحَ الله تعالىٰ عليه من ينابيع التوحيد؛ إِذْ حازَ في ذلك الفَنِّ قَصَبَ السباق، وكان مِمَّن يُشار إليه بالأصابع في الآفاق، وفاق الفُضَلاء من أبناء زمانه، واشتاق العلماء إلىٰ استماع بيانه...»[٢].

المطلب الثَّاني: أُسرة الإسماعيلي معروفة بأشعريَّتها:

مِن القرائن التي تُعَضِّدُ وتَشهد لِتَمَذْهُبِ الإسماعيلي بمذهب الأشعري، وعَدِّه ضِمن الطبقة الأولىٰ للأشاعرة، أن ابنَي الحافظ الإسماعيلي أبا سعد وأبا نصر، وحفيده أبا معمر بن أبي سعد (ت: ٤٣١هـ)، ثلاثتهم معدودون في الطبقة الثانية من طبقات الأشاعرة، وهم «أصحاب أصحاب الأشعري، مِمَّن سلكَ مَسلكه في الأصول وتأدَّب بآدابه»[٣].

وهذا يُشير إلىٰ أنَّ هذه الأسرة كانت علىٰ عَقْدِ الأشعري معروفة بذلك، حتىٰ إن التاج السبكي قال في ترجمة أبي نصر -الذي ذُكِرَ في «تاريخ جرجان»

(١) ينظر في تحديد سنوات رحلتيه إلى البصرة وبغداد: ترجمة الحافظ الإسماعيلي في المجلد الأول من تحقيق «معجم أسامي شيوخه»: ١٠٩ و١٢٨.

(٢) «نهاية المرام في دراية الكلام» ل٣٨١/ أ. ويقارن: ملحقات «اللمع» للأشعري: ٣٠١.

(٣) ينظر: «تبيين كذب المفتري»: ٤٠٣، و٤٣٨، و٤٥٥.

أنه تـرأَّس في حياة أبيه وعَقَدَ مجلسًا للإملاء[١]: «قلتُ: ذكَره ابن عساكر في كتاب -**التبيين**- **لكونه هو وأهل بيته مِن أجلَّاء الأشعرية**، وقولُ شيخنا الذهبي في ترجمة المذكور: «وزَعَمَ ابن عساكر أنه كان أشعريًّا»[٢] لا يُتوهَّم منه أنَّ الأمر عنده بخلاف ذلك؛ **فإنَّ أشعرية هذا الرجل وأهل بيته أوضح مِن أن تخفىٰ**، ولكن شيخنا علىٰ عادته في الإيهام؛ غَضًّا مِن الأشاعرة، سامحه الله»[٣].

ومِن الغريب أن مُحَقِّق كتاب «**المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي**» لَم يُسَلِّمْ للتاج السبكي كلامَه عن أشعرية أبي نصر وأهل بيته اعتمادًا؛ منه علىٰ ما فهمه هو من عقيدة أبي بكر الإسماعيلي، كما أنه فَسَّرَ كلام الذهبي بأنه إنكارٌ منه لأشعرية أبي نصر؛ لِمَا عُرِفَ عنه وعن أبيه مِن التزامٍ بمذهب المحدثين[٤]!! وسنعرف أن الاعتماد علىٰ الانتساب إلىٰ أهل الحديث لا ينهض دليلًا علىٰ نَفْيِ الأشعرية، كما سنعرف أن عقيدةَ الإسماعيلي ناطقةٌ بأشعريته.

ومِن العَجب أنَّ المحقِّق المذكور بعد عدم تسليمه هذا، عاد مباشرة وحَلَّلَ عبارة التاج السبكي المذكورة في كلامه سابِق الذِّكر عن أبي نصر الإسماعيلي، وهي قوله: «وأهل بيته»، بما يُفهم منه تسليمُه بكلام السبكي، مع تفسيره على وَجْهٍ يوافق عدم أشعرية الحافظ الإسماعيلي وَحْدَه مِن بَيْنِ البيت الإسماعيلي، فيقول: «ولكن ماذا أراد السبكي بعبارة -وأهل بيته-؟ الغالب أنه أراد أولاده، وليس تعديه الأمر إلى أبيه، الذي اتضحت عقيدته بما لا يقبل الخلاف»[٥]!!

---

(١) ينظر: «تاريخ جرجان»: ١١٣، ١١٤.

(٢) هذه عبارة الذهبي في «تاريخ الإسلام»: ٩/ ٨٧، وعبارته في «سير أعلام النبلاء»: ١٧/ ٨٩: «وذكر أبو القاسم بن عساكر أنه كان أشعريًّا».

(٣) «طبقات الشافعية الكبرى»: ٤/ ٩٢.

(٤) ينظر: مقدمة تحقيق الجزء الأول من كتاب «المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي»: ١٩٤.

(٥) المصدر السابق، نفس الصفحة.

وبِغَضِّ النظر عن عَرْضِ المُحقق للمسألة بنحوٍ يُفهم منه عدمُ التسليم بكلام السبكي والتسليم به في آن واحد، إلَّا أنه يَكفِي في التعقيب علىٰ كلامه الأخير أن نذكرَ أنَّ السبكي قد صَرَّح بأشعرية الحافظ الإسماعيلي؛ حيث سبق في المطلب الأول من هذا المبحث ذِكرُ أنَّ السبكي عَدَّدَ رجال الطبقة الأولىٰ للأشاعرة، وذَكر من بينهم الحافظ الإسماعيلي. وقد وقفَ البحثُ علىٰ نَصٍّ آخر فيه إقرار من السبكي بأشعريَّة الحافظ الإسماعيلي؛ حيث يقول -في سياق ترجمته للإمام الأشعري: «قال أبو الفضل السَّهْلَكي: حكىٰ لنا الفقيه الثقة أبو عمر الرَّزْجاهي: قال سمعتُ الأستاذ الإمام أبا سهل الصُّعْلُوكي[1] أو الشيخ الإمام أبا بكر الإسماعيلي -والشك مني- يقول: أعادَ الله تعالىٰ هذا الدين بعد ما ذَهَبَ -يعني: أكثره- بأحمد بن حنبل، وأبي الحسن الأشعري، وأبي نعيم الإسْتِراباذي»[2].

وسواءٌ كان القائل هو الإسماعيليَّ، وعندها تكون الرواية دليلًا قويًّا علىٰ أشعريته، أم كان الصعلوكي، فذِكْر السبكي لها يعني إقراره بأشعريَّة الحافظ الإسماعيلي، كما لا يخفىٰ.

هذا، وإذا كانت ذريةُ الحافظ الإسماعيلي معروفةً بأشعريتها، فإنَّ لابنه

---

(١) هو: محمد بن سليمان بن محمد بن سليمان بن هارون الحنفي، نسبةً إلى بني حنيفة، وُلد بأصبهان سنة ٢٩٦هـ، وتبحَّر في علوم شتى؛ كالفقه والكلام واللغة والتصوف، ورحل إلى العراق وقتَ الشيخ الأشعري ودَرَسَ عليه، وتُوفي بنيسابور سنة ٣٦٩هـ. ينظر: «تبيين كذب المفتري»: ٣٥٨-٣٦٥.

(٢) ينظر: «طبقات الشافعية الكبرى» للتاج السبكي: ٣/ ٣٥١، ويقارن: «تبيين كذب المفتري» لابن عساكر: ١٥٦، و«تشنيف المسامع بجمع الجوامع» للزركشي، تحقيق: د. سيد عبد العزيز وزميله، مكتبة قرطبة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م: ٤/ ٨٤٩؛ حيث رواها ابن عساكر بسنده، وأوردها الزركشي غير مسندة، والقائل عنده هو الحافظ الإسماعيلي، بلا تردُّدٍ. وأبو نعيم الإستراباذي المذكور في الكلام هو: عبد الملك بن محمد بن عدي الجرجاني، وُلد سنة ٢٤٢هـ، قال الخطيب: «كان أحد الأئمة، ومن الحُفَّاظ لشرائع الدين، مع صِدقٍ وَورعٍ وتيقُّظٍ»، تُوفِّي سنة ٣٢٣هـ. ينظر: «طبقات الشافعية الكبرى»: ٣/ ٣٣٥، ٣٣٦.

أبـي سـعد أهميـةً خاصـة في هـذا الصـدد؛ حيـث إنـه مُصَـرَّحٌ في شـأنه بأنـه كان مُقدَّمًا في عِدة علوم، منها علم الكلام، ففي «تاريخ جرجان»: «كان (أبو سعد) إمـامَ زمانـه، مُقدَّمـا في الفقـه، وأصـول الفقـه، والعربيـة، والكتابـة، والشـروط، والـكلام»[١]، ولا يخفـىٰ علـىٰ القـارئ أن علـم الـكلام في هـذا السياق هـو علـم الـكلام السُّـني الأشـعري.

وقـد رُوِيَ مـا يُفيـدُ أن أبـا سـعد كان بمنزلـة الامتـداد لأبيـه في موسـوعيَّته وإلمامـه بعلـوم شـتى؛ حيـث يقـول أبـو إسـحاق الشـيرازي (ت: ٤٧٦هـ) في ترجمته لأبي سعد: «وفيه وفي أخيه أبي نصر وأبيهما أبي بكر يقـول الصاحب بن عباد[٢] في رسالته: وأمَّا الفقيه أبو نصر، فإذا جاء "حدثنا" و"أخبرنـا" فصادعٌ وصادقٌ، وناقدٌ وناطقٌ، وأما أنت أيها الفقيه أبا سعد، فمَن يراك كيف تُـدَرِّس وتفتي، وتحاضر وتَرْوِي، وتكتب وتملي، علمَ أنك الحبر ابن الحبر، والبحر ابـن البحـر، والضيـاء ابـن الفجـر، وأبـو سـعد ابـن أبـي بكـر، فرحـم الله شـيخَكم الأكـبرَ؛ فـإن الثناء عليه غُنـمٌ، والنسـاء بمثلـه عُقـمٌ، فليفخـرْ بـه أهـل جُرجـان مـا سـالَ وادِيهـا، وأذَّنَ مُناديهـا»[٣].

❁❁❁

(١) «تاريخ جرجان»: ١٤٧.

(٢) هو: أبو القاسم إسماعيل بن عبَّاد بن عباس، وُلد في الطالقان، من أعمال قزوين، سنة ٣٢٦هـ، وكان وزير مؤيد الدولة ابن بويه، ثم أخوه فخر الدولة، ورغم أنه كان معتزليًّا شيعيًّا، إلَّا أنه -كما يقول ابن حجر- كان صدوقًا، وهو أول من سُمِّيَ من الوزراء بالصاحب، تُوفي بالرَّي سنة ٣٨٥هـ. ينظر: «لسان الميزان» لابن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م: ٢/ ١٣٧-١٤١.

(٣) «طبقات الفقهاء» لأبي إسحاق الشيرازي، تحقيق: إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٧٠م: ١٢١، ويقارن: «تبيين كذب المفتري»: ٤٠٧.

المطلب الثالث: حكاية مناظرة الإسماعيلي للباطنية وتأييده لعلم الكلام بعد نفوره منه:

حكى أبو بكر بن العربي (ت: ٥٤٣هـ) في «العواصم»، أنَّ الحافظ الإسماعيلي «قال: كنتُ أبغض الناس فيمَن يقرأ علم الكلام، وذلك لأنه كان مُقَدَّمًا في علم الحديث، عارفًا به، قال: فدخلتُ يومًا الرَّي، فعمدتُ إلى جامعها، فدخلتُه واستقبلتُ ساريةً أركع عندها، وإذا فيما يجاورني رجلان وهما يتذاكران علم الكلام، فتطيرتُ بهما، وقلتُ في نفسي: أوَّل ما دخلتُ هذا البلد سمعتُ فيه ما أكره، وجعلتُ أُخَفِّف الصلاة؛ حتى أبعد منهما، فعَلَق بي من قولهما: "إن هؤلاء الباطنية[1] أسخف خَلْقِ الله عقولًا، وينبغي للنحرير أنْ لا يتكلف لهم دليلًا، ولكن يُطالبهم بِلِمَ؟ فلا قِبَلَ لهم بها، ولا مَعدل معهم عنها"، وسَلَّمْتُ مُسرعًا»[2].

ثم تذكُر القصة تفصيلاتٍ تُفيد أنَّ الله تعالىٰ شاء وقدَّر أن يكون الحافظ الإسماعيلي في موقفٍ يتعيَّنُ عليه أن يكون مُناظرًا لأحد المُتَّبِعين للمذهب الإسماعيلي الباطني، فقال الحافظ الإسماعيلي: «وكيف أناظرُ فيما لا أدري، وأتكلَّمُ بما لا أعلم، هل أتبرَّأ عند المَلِكِ[3] أولًا، وأُرشده إلىٰ مَن يُحسن الجدل، ويَعلم حججَ الله في خَلْقِه علىٰ صِحَّةِ دِينه، وندمتُ علىٰ ما سلفَ مِن

(١) أي: فرقة الباطنية الذين يدَّعون أنَّ لظواهر القرآن والأخبار بواطن تجرى في الظواهر مجرى اللُّبِّ من القِشر، وأن مَن قَنع بهذه الظواهر ظَلَّ تحت إِصْرِ التكليف، ومن غاصَ في الأسرار وارتقى إلى عِلم الباطن انحطَّ عنه التكليف. ومِن أسمائهم: «الإسماعيلية»، نِسبة لهم إلى زعيمهم محمد بن إسماعيل بن جعفر، الذي يزعمون أنَّ أدوار الإمامة انتهت به؛ إذ أدوار الإمامة عندهم سبعة سبعة، وهو السابع من سيدنا محمد ﷺ. ينظر: «فضائح الباطنية» لأبي حامد الغزالي، تحقيق: د. عبد الرحمن بدوي، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٣هـ=١٩٦٤م: ١١، ١٢، و١٦.

(٢) «العواصم من القواصم»: ٤٩، ٥٠، ويقارن: «الاعتصام» للشاطبي، تحقيق: د. محمد بن عبد الرحمن الشقير، دار ابن الجوزي، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ=٢٠٠٨م: ١/ ٢٦٥، ٢٦٦.

(٣) المقصود به: وشمكير بن زيار (ت: ٣٥٧هـ)، ملك الرَّي.

عمري، ولَم أنظر في شيء مِن علم الكلام، ثم أَذْكَرَني الله ما كنتُ سمعتُه مِن الرجلين بجامع الرَّي، فقويَتْ نفسي، وعوَّلْتُ على أن أجعل ذلك عُمدتي، وبلغتُ البلد، وتلقَّاني الملك، واستراح، ثم جمعَ الخلق، وحضرَ الإسماعيلي المَذهب مع الإسماعيلي النَّسب، وقال الملك للإسماعيلي الباطني: اذكُر قولك يسمعه الإمام، فلمَّا أخذَ في ذِكره واستوفاه، قال له الإسماعيلي الحافظ: لِمَ؟ فلمَّا سمعها الملحد قال: هذا إمامٌ قد عرفَ مقالتي، فبُهِتَ،... فخرجتُ مِن ذلك، **وأمرتُ بقراءة علم الكلام، وتحققتُ أنه عمدة مِن عُمد الإسلام**»(١).

ومِمَّا يؤكد موقف الحافظ الإسماعيلي مِن علم الكلام، الذي أخبرَتْ عنه تلك القصة، ما رواه أبو إسماعيل الأنصاري (ت: ٤٨١هـ) في «ذمِّ الكلام وأهله» مِمَّا يُفيد تحذيرَ مشايخ غلاة أهل الأثر من الأخذ عن أبي بكر الإسماعيلي وأضرابه؛ حيث قال: «وقال يحيىٰ بن عمار: كان مشايخنا يَمنعونا من الرحلة إلىٰ الإسماعيلي، ولَم أزل من صِباتي أسمع من مشايخنا شدَّة أبي إسحاق القرَّاب عليهم، حتىٰ كان فيه نفسه رَحِمَهُ اللَّهُ»(٢). مع ملاحظة أنَّ الأنصاري أدرجَ هذه الرواية تحت الطبقة الثامنة المُعَنْوَن لها بـ«وفيهم نَجمتْ الأشعرية»، ضِمن الباب الخامس عشر المُعنون بـ«باب إنكار أئمة الإسلام ما أحدثَه المتكلمون في الدين من الأغاليط وصعاب الكلام والشُّبه والمجادلة وزائغ التأويل والمهازلة، وآرائهم فيهم علىٰ الطبقات».

كما أن حضورَ بعض المصطلحات الكلامية في كتاب «اعتقاد أهل السنة» للحافظ الإسماعيلي، وإثباته للصفات الخبرية وَفق أصول التنزيه، وما نُقل عنه من تأويلات لبعض الصفات الخبرية -علىٰ ما سنعرف- يؤكِّد موقفَه هذا من علم الكلام.

---

(١) «العواصم من القواصم»: ٥٠، ٥١، ويقارن: «الاعتصام»: ١/ ٢٦٧، ٢٦٨.

(٢) «ذم الكلام وأهله» لأبي إسماعيل الأنصاري الهروي، تحقيق: أحمد بن علي القفيلي، دار أجيال التوحيد، الطبعة الأولى، ١٤٤٢هـ=٢٠٢١م: ٥/ ٩٧ رقم١٢٨١.

نقول هذا حتىٰ لا يأتي قائل ويقول: القصة الواردة في «العواصم» كلامٌ مُرسلٌ، لا سَند له، وغير مُسلَّم به.

وهكذا اتخذ الحافظ الإسماعيلي موقفَ المؤيِّد لدَور علم الكلام وأهميته في الذَّبِّ عن الاعتقاد الحق، ولا شك أن علم الكلام هنا هو علم الكلام السُّني، وفي القلب منه الأشعري. وهذا الموقف من الحافظ الإسماعيلي يتماهىٰ تمامًا مع موقف الإمام الأشعري، الذي أفردَ رسالةً استحسن فيها الخوض في علم الكلام، وسُمِّيَتْ: «الحث علىٰ البحث».

هذا، ومن المُهمِّ القول بأنَّ الاستناد إلىٰ موقف الحافظ الإسماعيلي الحَاثِّ علىٰ تعلم علم الكلام، والاعتماد علىٰ هذا الموقف في تعضيد القول بأشعريته، وإن لم يكن مُتَّجِهًا علىٰ كُلِّ مَن يزعم عدم أشعريته؛ لوجود من يزعم هذا الزعم ويجيب عن حَثِّه هذا -بعد عدم التسليم بصحته!- بأن ما حُكِيَ عن الحافظ الإسماعيلي في هذا الصدد يُمكن فهمه علىٰ أنه حثٌّ علىٰ «تعلُّم مُطلق الحجاج العقلي عن المعتقد، لا عن أوضاع المتكلمين خاصة»[(١)]!! ومنها بلا شك أوضاع متكلِّمي الأشاعرة.

أقول: إنْ لم يكن الاستناد إلىٰ موقف الإسماعيلي من علم الكلام مُتجهًا علىٰ كلِّ مَن ينفي أشعريته، إلَّا أنه مُتجهٌ علىٰ مَن يَتَّخذ من السلفية المعاصرة موقفًا واضحًا وصريحًا من علم الكلام، وهو تحريمه وتجريمه جُملةً وتفصيلًا، والزعم أنه منهج مخالف للقرآن الكريم والسنة والنبوية، ويحاول مع هذا الموقف جَذْبَ الحافظ الإسماعيلي إلىٰ مذهبهم، علىٰ نحو ما نَجِدُ مثلًا عند مُحَقِّق الجزء الأول من كتاب «الاعتصام» للشاطبي (ت: ٧٩٠هـ)[(٢)]؛

---

(١) ينظر: https://maher-ameer.blogspot.com/ ٢٠١٥/ ٠١/ blog-post_٢٧.html?m=١

(٢) الذي نَقَلَ ما حكاه ابن العربي في «العواصم».

حيث إنه بعد أن ساقَ المُحقق ترجمةً للحافظ الإسماعيلي[١] أثنىٰ بمقتضاها علىٰ مُعتقَدِه، نجده يُعلق في الهامش علىٰ ما جاء في القصة المذكورة آنفًا من قول الإسماعيلي: «وأمرتُ بقراءة علم الكلام، وعلمتُ أنه عمدة من عمد الإسلام». فيقول المُحقِّقُ: «المعروف عن علم الكلام أنَّ ضرره أكثر من نفعه، وما فيه من نفع فقليل، والوصول إليه عسير، ثم إنَّ في كتاب الله وسُنَّة رسوله من البراهين والحجج العقلية ما يكفي في الرَّد علىٰ الملاحدة وغيرهم، فإذا وجد الإنسان من نفسه قصورًا عن مناظرة الملاحدة وإفحامهم، فقد يكون من تقصيره في تدبُّر حجج الله، وقد يكون من ضعفه الشخصي، وعدم قدرته علىٰ الجدل، ثم إني لا أرىٰ في القصة ما يُثنَىٰ به علىٰ علم الكلام، فضلًا عن أن يقال: إنه عمدة من عمد الإسلام»[٢]!!

وسيأتي أيضًا في المطلب الثاني تعقيبًا صاحبي التحقيق الأول والثاني لكتاب الحافظ الإسماعيلي في العقيدة، علىٰ استعماله لمصطلحات كلامية تُخالف ما يعتقدانه مذهبًا للسلف، مع عَدِّهما له في نفس الوقت علىٰ أنه «سلفي» المعتقد!

---

(١) في هامش بداية القصة.

(٢) «الاعتصام»: ١/ ٢٨٦ هامش٢، تحقيق: د. محمد بن عبد الرحمن الشقير. ويُذكر أنَّ هؤلاء درجوا على استخدام أمثال تلك الأساليب التي تُوحي أنَّ ما قرَّروه واعتمدوه في مسألةٍ ما هو الأمر المعهود، ومِن المُسَلَّمات عند أهل العلم المعتبرين، وأنَّ مخالفَه مخالفٌ للكتاب والسُّنة، مع أنَّ الأمر في مُعظم الأحيان يكون بالعكس، كما هو الشأن في مسألة «شرعية علم الكلام». وقد حشد الإمام الأشعري في رسالته «الحث على البحث» الحجج والبراهين لِبيان شرعية هذا العلم، وأنه جريٌ على هَدْيِ القرآن والسُّنة، وناقشَ الأشعري شُبَهَ الخصوم في هذه المسألة. انظرها بتحقيق: وحدة التحقيق بمركز الإمام الأشعري التابع لمشيخة الأزهر، الطبعة الأولى، ١٤٤٦=٢٠٢٥م.

المبحث الثالث

آراء الحافظ الإسماعيلي العقدية التي تَنطق بأشعريته

بعد أن انتهىٰ البحث من تفنيد دعوىٰ عَدم أشعرية الحافظ الإسماعيلي من خلال ذِكْرِ القرائن التاريخية التي تؤيِّد إدراج ابن عساكر له ضمن الطبقة الأولىٰ من طبقات الأشاعرة، ينتقل بنا البحث إلىٰ تفنيد تلك الدعوىٰ من خلال آراء الحافظ الإسماعيلي العقدية، التي تُثبت بصورة واضحة متابعتَه لِعَقْدِ الأشعري ونهجِه.

المطلب الأول: تقرير الحافظ الإسماعيلي الأصولَ التنزيهية التي عليها الأشاعرة:

يُقرِّر الحافظ الإسماعيلي بعبارات واضحة لا لبس فيها تنزيهَ الله تعالىٰ عن أية مشابهةٍ له مع خَلْقه، ويَذْكُرُ تلك التنزيهات بصورة تفصيلية:

- ففي كتابه «اعتقاد أهل السنة» يقول: «ولا يُعتقد فيه تعالىٰ الأعضاء والجوارح، ولا الطول والعَرْض، والغِلَظ والدِّقَّة، ونحو هذا مِمَّا يكون مثله في الخَلْق؛ فإنه ليس كمثله شيء، تبارك وَجه ربِّنا ذي الجلال والإكرام»[1].

- وفي موضع آخر من نَفْسِ الكتاب يَنُصُّ علىٰ أنَّ مِن مُقررات عقيدة أهل السنة: أنه لا يُعتقد «التجسيم في الله»، ولا التحديد له»[2].

---

(١) «اعتقاد أهل السنة» للحافظ الإسماعيلي: ٣٣.

(٢) السابق: ٣٩.

✿ ومِن بين ما نقله ابن حجر (ت: ٨٥٢هـ) في «فتح الباري» من «مستخرج الإسماعيلي على صحيح البخاري»، قول الإسماعيلي: «لا يُظَنُّ أن الله ذو أعضاء وجوارح؛ لِمَا في ذلك من مشابهة المخلوقين، تعالى الله عن ذلك، ليس كمثله شيء»(١).

والحافظ الإسماعيلي يَسِيرُ في هذا التنزيه للباري ﷻ، بتلك الصورة الواضحة والتفصيلية، على خُطى الأشاعرة بلا ريب، وكلامُ الإمام الأشعري في هذا الشأن لا يخفى على المُهتمين بالدَّرس الكلامي، فمثلًا:

- يقول في «اللمع»: «فإن قال قائل: لِمَ زعمتم أن الباري سبحانه لا يُشبه المخلوقات؟ قيل: لأنَّه لو أشبهها لكان حُكمُه في الحَدَثِ حُكمَها، ولو أشبهها لَم يَخْلُ من أن يُشبهها من كل الجهات أو من بعضها، فإن أشبهها من جميع الجهات كان محدَثًا مثلها من جميع الجهات، وإن أشبهها من بعضها كان محدَثًا من حيث أشبهها، ويستحيل أن يكون المحدَث لَم يَزل قديمًا. وقد قال الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى:١١]، وقال تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص:٤]»(٢).

- وفي «اللمع» أيضًا: «فإن قال قائل: لِمَ أنكرتم أن يكون الله تعالى جسمًا؟ قيل له: أنكرنا ذلك؛ لأنه لا يخلو: أن يكون القائل لذلك أراد: ما أنكرتم أن يكون طويلًا عريضًا مجتمعًا [عميقًا]، أو أن يكون أراد تسميته جسمًا وإن لم يكن طويلًا عريضًا مجتمعًا عميقًا»(٣)، ثم فنَّدَ كلا الاحتمالين.

---

(١) «فتح الباري» لابن حجر العسقلاني، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ: ٨/ ٦٦٤.
(٢) «اللمع»: ١١٢، ١١٣.
(٣) المصدر السابق: ١٢١.

ونصوص الإمام الأشعري في هذا السياق كثيرة[١]، وكلام تلامذته[٢] منسوج على نفس منواله.

وتلك الطريقة في تنزيه الباري تعالىٰ لا تتماشىٰ مع ما يَدَّعيه السلفية المعاصرة مذهبًا للسلف؛ إذ يَدَّعُون أن طريقة السلف هي: «الإثبات المُفَصَّل والنَّفْي المُجْمَل في باب الأسماء والصفات»[٣]، ويزعمون أن طريقة التنزيه المُفصل هي: «طريقة أهل الكلام المذموم؛ فإنهم يأتون بالنَّفْي المُفصل والإثبات المُجمل، يقولون: ليس بجسمٍ، ولا شَبح، ولا جُثَّة، ولا صورة، ولا لحم، ولا دَم، ولا شخص، ولا جوهر، ولا عَرَضٍ،... وليس بذي أبعاض وأجزاء وجوارح وأعضاء،... إلىٰ آخر ما نقله أبو الحسن الأشعري رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن المعتزلة»[٤]!

كما أن المذهب الذي يدَّعيه السلفية المعاصرة مذهبًا للسلف لا يُطْلِق أتباعه القولَ بتنزيه الباري ﷻ عن المشابهة مع مخلوقاته، وإنما يدَّعون أنه ما مِن شيئين إلا يتشابهان مِن وجهٍ، ويفترقان مِن وجهٍ، والمَنْفِيُّ عن الله تعالىٰ مُطلقًا هو التمثيل[٥].

(١) ينظر مثلاً: «اللمع»: ١١٠ و١٢١ و١٥٦، و«الإبانة عن الأصول الديانة»: ١٢١ و١٢٦، و١٣٣، و«مجرد مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري» لابن فورك: ٤٢ و٥٢ و٢٢٧، و«رسالة إلى أهل الثغر، تحقيق: أ. د. محمد الجليند، المكتبة الأزهرية للتراث، ١٤٤٠هـ= ٢٠١٨م»: ١٠٣ و١٣٣ و١٣٦. وإنْ كان يوجَد خلافٌ حول الكتاب الأخير: هل هو للأشعري أو لتلميذه ابن مجاهد؟ ولا يضر هذا الخلاف فيما نحن بصدده الآن؛ فالعبرة هو بيان تماهي طريقة الحافظ الإسماعيلي مع طريقة الأشاعرة في التنزيه للباري تعالى.

(٢) ينظر مثلاً: «تأويل الآيات المشكلة» لابن مهدي الطبري، تحقيق: ناصر محمدي، دار الآفاق العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠١٥م: ٥٤ و٢٣٦. و«المعتقد الصغير» لابن خفيف الشيرازي: ٥، ٦. و«كتاب الاقتصاد» له أيضًا: ١٣.

(٣) «التدمرية» لابن تيمية: تحقيق: د. محمد السعوي، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة السادسة، ١٤٢١هـ=٢٠٠٠م: ٨.

(٤) «شرح العقيدة الطحاوية» لابن أبي العز: ١/ ٦٩، ٧٠، وينظر: «التحفة المهدية شرح العقيدة التدمرية» لفالح الدوسري، مطابع الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة الثالثة، ١٤١٣هـ: ١/ ٣٠.

(٥) ينظر مثلاً: «مجموع الفتاوى» لابن تيمية: ٣/ ٧٤، و«شرح العقيدة الطحاوية» لعبد الرحمن البراك: ٣١.

وأيضًا إذا جئنا إلى تفصيلات التنزيهات، مِن تنزيه الله سبحانه عن الجسميَّة ولوازمها، فإنَّنا نجدهم لا ينفونها بقولٍ فَصْلٍ وواضحٍ، بل يقولون بأنها ألفاظٌ مُجْمَلَةٌ، ويزعمون أنَّ الأشاعرة وغيرهم من المنزهة يريدون منها تعطيلَ بعض صفات الرَّب جلَّ وعلا(١).

وقد أزعجَتْ طريقةُ التنزيه التي سارَ عليها الحافظ الإسماعيلي متابعًا الإمام الأشعري ومتأثِّرًا به صاحبي التحقيق الأول والثاني لكتاب الإسماعيلي في العقيدة، فَمَعَ مدحِهما له وثنائِهما على كتابه في مقدمة التحقيق وادِّعائِهما «سلفيته» في المُعتقد، فإننا نُفاجأ بنقدٍ صريحٍ له في طريقة التنزيه التي اتبعها:

- فصاحب التحقيق الأول يُعَقِّبُ على عبارة الحافظ الإسماعيلي في التنزيه وهي: «ولا يُعتقد فيه [تعالى] الأعضاء والجوارح، ولا الطول والعَرْض، والغِلَظ والدِّقَّة،...إلخ»، فيقول في هامش التحقيق: «هذه الكلمات لَيستْ من الألفاظ المعروفة عند "أهل السنة والجماعة" من سلفِ هذه الأمة، بل هي من الكلمات المُخترعة المُبتدعة، والتعبير عن الحَقِّ بالألفاظ الشرعية هو سبيل "أهل السنة والجماعة"، فلا ينبغي لطالب الحقِّ الالتفات إلى مِثل هذه الألفاظ ولا التعويل عليها، وما كان أغنى الإمام المصنف رحمه الله تعالى عن مثل هذه الكلمات المُبتدعة؛ فإن اللهَ سبحانه وتعالى موصوفٌ بصفات الكمال، منعوتٌ بنعوت العظمة والجلال، وعلى كُلِّ حالٍ؛ فالباطل مردودٌ على قائله كائنًا مَن كان، والقاعدة "السلفية" في مثل هذه الكلمات: أنه لا يجوز نَفْيُها ولا إثباتُها إلَّا بعد التفصيل وتَبيين مراد قائلها، وكان على المُؤلِّف أن يُجْمِلَ في النَّفْي».

ثم يُحاول المُحقق أن يلتمس طريقًا لِفهم كلام الإسماعيلي بحيث لا يخرجه عن «سلفيته» التي نَسبها له ومدحه بها، فقال: «غير أنه أراد بهذا النفي

---

(١) ينظر مثلاً: «مجموع الفتاوى» لابن تيمية: ١٧/ ٣٠٤. و«شرح العقيدة الواسطية» لابن عثيمين: ١/ ٤٥٨.

أن يسدَّ الطريق على المُعطلة؛ لئلا يكون لهم مدخل في رَمْيِ أهل الحديث بالتشبيه».

ثم يعود منتقدًا فيقول: «ولكنه بهذه العبارات فتحَ الباب لهم، أي: المعطلة بحسب تسميته، لِيلزموا مَن أطلقها بموافقتهم على نفي بعض الصفات الذاتية: كالوجه، واليدين، فلو أمسك رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن هذه العبارات لكان أجدى»[1].

- وكذا يُعَقِّبُ صاحب التحقيق الثاني للكتاب المذكور، لكن بعبارة مختصرة، فيقول: «هذه عبارات لَم تردْ في الكتاب والسنة، ولَم تُؤثَر عن السلف الصالح، بل هي من عبارات المتكلمين، فكان أولى بالمصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ الاستغناء عنها»[2].

نخلُص من هذا إلى أن طريقة الحافظ الإسماعيلي في التنزيه تتماشى تمامًا مع نهج الأشاعرة، وليس السلفية المعاصرة، وهو ما يساعد في تفنيد دعوى عدم أشعريته، وزعم موافقته ما ادَّعاه السلفية المعاصرة مذهبًا للسلف وأهل السنة.

المطلب الثاني: موقف الحافظ الإسماعيلي من الصفات الخبرية:

تظهر أشعرية الحافظ الإسماعيلي بصورة واضحة من خلال موقفه من الصفات الخبرية؛ حيث إننا نجده لا يتعامل بموقف واحد إزاء تلك الصفات، بل له موقفان:

الأول: إثبات بعض الصفات الخبرية، لكن وَفق الأصول التنزيهية.

الآخر: تأويل بعض هذه الصفات تأويلًا تفصيلًا.

---

(١) هامش تحقيق د. محمد بن عبد الرحمن الخميس لكتاب الحافظ الإسماعيلي في العقيدة، والمطبوع تحت عنوان «اعتقاد أئمة الحديث»: ٥١، ٥٢.

(٢) هامش تحقيق جمال عزون لكتاب الحافظ الإسماعيلي في العقيدة، والمطبوع تحت عنوان «اعتقاد أهل السنة»: ٣٣.

أما عن الموقف الأول:

فقد أثبتَ الحافظ الإسماعيلي بعضَ الصفات الخبرية؛ **كالاستواء، والنزول، والإتيان، والمجيء، والوجه، واليدين:**

- فعن **الاستواء** يقول: «وأنه ﷻ استوى على العرش بلا كيف؛ فإن الله ﷻ أَنْهَى إلى أنه استوى على العرش، ولَم يَذكرْ كيفَ كان استواؤه»(١).

- وعن النزول والإتيان والمجيء يقول أبو عثمان الصابوني (ت: ٤٤٩هـ) ناقلًا عن الحافظ الإسماعيلي: «وقرأتُ في رسالة الشيخ أبي بكر الإسماعيلي إلى أهل جيلان: أن الله سبحانه يَنزل إلى السماء الدنيا على ما صَحَّ به الخبر عن الرسول الله ﷺ، وقد قال الله ﷻ: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾[البقرة:٢١٠]، وقال: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر:٢٢]، ونؤمن بذلك كلِّه، على ما جاء بلا كيفٍ، فلو شاء سبحانه أن يُبيِّنَ لنا كيفية ذلك فَعَلَ، فانتهينا إلى ما أحكمَه، وكَففْنا عن الذي يتشابه؛ إذْ كُنَّا قد أُمِرنا به في قوله ﷻ: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [آل عمران:٧]»(٢).

- ويقول الإسماعيلي في إثبات الوجه: «ويُثبتون -أي: أهل السنة- أن له وجهًا، وسمعًا، وبصرًا، وعلمًا، وقدرةً، وقوةً، وعزةً، وكلامًا؛ لا على ما يقوله أهل الزيغ من المعتزلة وغيرهم، ولكن كما قال تبارك وتعالى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن:٢٧]»(٣).

---

(١) «اعتقاد أهل السنة»: ٣٢.

(٢) «عقيدة السلف وأصحاب الحديث» لأبي عثمان الصابوني، تحقيق: نبيل بن قاسم السبكي، مدارس الإمام الشافعي بالرياض، الطبعة الثانية، ١٤٣٣هـ: ٣٩، ٤٠.

(٣) «اعتقاد أهل السنة»: ٣٤.

- وفي إثباته لليدين يقول: «ولا يُوصف بما فيه نَقْص، أو عَيْب، أو آفة؛ فإنه عَزَّوَجَلَّ تعالى عن ذلك. وخَلَقَ آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ بيده، ويداه مبسوطتان، ينفق كيف يشاء؛ بلا اعتقاد كيف فيه؛ إذْ لَم يَنطق كتاب الله تعالى فيه بكيف. ولا يُعتقد فيه الأعضاء والجوارح، ولا الطول والعَرْض، والغِلَظ والدِّقَّة، ونحو هذا مِمَّا يكون مِثله في الخلق؛ فإنه ليس كمثله شيء، تبارك وَجْه ربِّنا ذي الجلال والإكرام»[١].

هذا، ويُمكن القول بأن هذا الإثبات من الحافظ الإسماعيلي لهذه الصفات الخبرية هو موافقةٌ واضحة للنهج الأشعري، ومباينةٌ لِمَا يدَّعيه السلفية المعاصرة مذهبًا للسلف:

(١) ففي إثباته للاستواء والنزول والإتيان والمجيء كصفات لله تعالىٰ، يُلاحَظ بصورة واضحة مدىٰ وقوفه عند الألفاظ الواردة في القرآن الكريم والسُّنة، دون زيادة علىٰ هذا من خوضٍ في طَلَبِ معناها، مع إبعادِ أيِّ وَهْمٍ يُمكن أن يُتوهَّم في إثبات تلك الصفات لله عَزَّوَجَلَّ، تَأَمَّلْ قولَه: «فإنَّ الله عَزَّوَجَلَّ أنهىٰ إلىٰ أنه استوىٰ علىٰ العرش، ولَم يذكر كيف كان استواؤه»، وقولَه: «ونؤمن بذلك كلِّه، علىٰ ما جاء بلا كيفٍ، فلو شاء سبحانه أن يُبين لنا كيفية ذلك فَعَلَ، فانتهينا إلىٰ ما أحكَمه، وكَفَفْنَا عن الذي يتشابه؛ إذْ كنا قد أُمِرنا به...».

وسيأتي في المبحث الرابع تحقيقُ أنَّ نَفْيَ الإسماعيلي الكيفَ هُنا هو نَفْيٌ للعِلم بتفسير الصفة الخبرية[٢].

والحافظ الإسماعيلي في طريقة إثباته تلك موافقٌ لنهج متقدمي الأشاعرة[٣]، فمثلًا:

(١) «اعتقاد أهل السنة»: ٣٣.

(٢) خلافًا لِمَا يقوله بعضُ السلفية المعاصرة، في محاولاتهم نَفْيَ أشعرية الإسماعيلي.

(٣) مِن المعلوم أنَّ الاتِّجاه الغالب عند متأخري الأشاعرة هو تأويل الصفات الخبرية تأويلاً تفصيليًا.

- نجد الإمام الأشعري في إثباته للاستواء باعتباره صفة خبرية لله ﷻ يقول: «وأن الله تعالى استوى على عرشه، كما قال: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]»(١).

وفي تضاعيف كلامه عن الاستواء يقول: «ويُقال لهم: إذا لم يَكن مستويًا على العرش، بمعنًى يخصُّ العرشَ دون غيره، كما قال ذلك أهل العلم، ونقلَةُ الآثار وحمَلة الأخبار...»(٢)، ويقول أيضًا: «كُلُّ ذلك يدل على: أنَّه ليس في خلْقِه، ولا خلْقه فيه، وأنه مُستوٍ على عرشه، سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون علوًّا كبيرًا»(٣).

- وفي النزول والإتيان والمجيء يقول الأشعري: «ونُصدِّق بجميع الرِّوايات التي أثبتَها أهلُ النقل؛ من النُّزول إلى سماء الدنيا وأن الربَّ يقول: "هل من سائل، هل من مستغفرٍ"(٤)، وسائرِ ما نقلُوه وأثبَتُوه، خلافًا لِمَا قاله أهلُ الزَّيغ والتَّضليل، ونُعوِّل فيما اختلَفْنا فيه على كتاب الله ﷻ، وسُنة نبيه ﷺ، وإجماعِ المسلمين، وما كان في معناه، ولا نبتدعُ في دين الله بدعةً لم يأذن الله بها، ولا نقولُ على الله ما لا نَعلم. ونقول: إن الله -تعالى- يجيء يوم القيامة، كما قال: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلۡمَلَكُ صَفّٗا صَفّٗا﴾ [الفجر: ٢٢]»(٥).

- ويقول ابن خفيف الشيرازي: «ويعتقدُ أنه [تعالى] على عرشه استوى، وأنه ينزل إلى سماء الدنيا عند الأسحار، بمعنى الصفة لا بمعنى الانتقال،...

(١) «الإبانة»: ٢١ هامش٧.

(٢) المصدر السابق: ١٠٩، ١١٠.

(٣) المصدر السابق: ١١٦، وينظر: «رسالة إلى أهل الثغر»: ١٤٠. وللشيخ الأشعري تقريرٌ آخر لصفة الاستواء، بموجبه يكون الاستواءُ صفةَ فعلٍ ليست قائمة بذات الله سبحانه. ينظر: «مجرد مقالات الأشعري»: ٤١ و٣٢٥، ٣٢٦، و«الأسماء والصفات» للبيهقي، تحقيق: أنس الشرفاوي، دار التقوى، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٤٥هـ=٢٠٢٤م: ٢/ ٣٢٣، ٣٢٤.

(٤) لفظ مسلم في «صحيحه»، كتاب: صلاة المسافرين وقصرها، باب: الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل، ١/ ٥٢١، رقم ٧٥٨، من حديث أبي هريرة ﷺ: «هل مِن سائلٍ يُعطَى؟ هل مِن داعٍ يُستجاب له؟ هل مِن مستغفرٍ يُغفر له؟».

(٥) «الإبانة»: ٣٠.

وهكذا جميع الأخبار الصحيحة التي رُويت في الصفات، **يعتقده إيمانًا وتسليمًا، لا مُقايسة ولا مُفاتشة»**[١].

فأين هذه الطريق في الإثبات الذي وافق فيه الإسماعيلي الأشاعرة، مِن طريق الإثبات التي يدَّعيها السلفية المعاصرة طريقًا للسلف؛ إذْ لا يقف أتباعه عند الألفاظ التي وَرد بها الشرع، بل يخوضون فيها، ويرون أنَّ حقائقَها معلومةٌ لنا، وأنها تجري على ظواهرها، وهي عندهم مُكَيَّفة بكيف، غاية ما في الأمر أن هذا الكيف لا نَقِفُ عليه[٢]. ويكون كلامهم في بيان حقائق هذه الصفات مشوبًا بلوازم التجسيم:

- فهم يرون أن تلك الصفاتِ أفعالٌ اختياريةٌ وحوادثُ تقوم بذات الله تعالى، ويرَون أن آحادَ هذه الأفعال حادثٌ ونوعَها قديمٌ، ويصطلحون عليها بمصطلح «الصفات الاختيارية»[٣].

- كما أنهم يُثبتون استواء الله تعالى على عرشه وعُلوه ﷻ على خلقه مع تصريحهم بأن هذا الاستواء والعلو يكون بجهةٍ وحدٍّ واستقرارٍ على العرش[٤]، ويُثبتون النزول والإتيان والمجيء مع قولهم بأن هذه الصفات هي من قَبيل الحركة والانتقال[٥].

(٢) وأيضًا في إثبات الحافظ الإسماعيلي للوجه واليدين نَجِدُ وقوفًا منه عند ما وَرد في القرآن الكريم، دون خوض في طلب معانيها.

واللافت للنَّظر أن إثباته للوجه جاء في سياق كلامه عن السَّمع والبصر والعلم والقدرة...إلخ، ولعلَّ في هذا إشارةً منه إلىٰ أنَّ إثبات الوجه باعتباره

(١) «المعتقد الصغير»: ٩، ١٠، وينظر: «رسالة إلى أهل الثغر»: ١٣٩، ١٤٠، و«تأويل الآيات المشكلة»: ١٤٤.

(٢) ينظر مثلاً: «الفتوى الحموية الكبرى» لابن تيمية: ٣٠٦، و«القواعد المثلى» لابن عثيمين: ٥٢. وسيأتي الكلام حول «الكيف» في عبارات الحافظ الإسماعيلي وما يُمكن أن يُفهم منها.

(٣) ينظر مثلاً: «مجموع الفتاوى» لابن تيمية: ٦/ ٢٢٠، و«شرح العقيدة الطحاوية» لابن أبي العز: ١/ ٩٧.

(٤) ينظر مثلاً: «بيان تلبيس الجهمية» لابن تيمية: ٣/ ٤٦٦، و«شرح العقيدة الواسطية» لابن عثيمين: ١/ ٣٧٥.

(٥) ينظر مثلاً: «الاستقامة» لابن تيمية: ١/ ٧٦، و«شرح العقيدة الواسطية» لابن عثيمين: ٢/ ١٥، ١٦.

صفة خبرية هو إثبات له على أنه صفة من قبيل السمع والبصر والعلم والقدرة، أي: صفة معنى قائمة بذات الله ﷻ.

وأمرٌ آخرُ لافتٌ للنظر وجديرٌ بالوقوف عنده كثيرًا، وذلك في إثباته لليدين؛ حيث نجد هذا الإثبات مسبوقًا وملحوقًا بأصول تنزيهية واضحة، ويبدو أنَّ الإسماعيلي أراد من هذا أن يُنَبِّهَ على أن إثبات هذه الصفات قد يُتَوَهَّمُ منه قياس الله تعالى على خلقه، فيقع المُتوهِّم في بدعة التشبيه، فتأتي هذه الأصول التنزيهية على هذا النحو لِتُبَدِّدَ مِثل هذه الأوهام، وكأنه بهذا يُعطي قاعدةً كليةً في إثبات الصفات الخبرية، وهي أن هذا الإثبات ينبغي أن لا يكون بمعزلٍ عن استحضار أصول التَّنزيه.

والإسماعيلي في هذا موافقٌ تمام الموافقة لنهج متقدمي الأشاعرة، المثبتين لهذه الصفات الخبرية، فمثلًا:

- نجد الإمام الأشعري بعد سوق الآيات الكريمة التي تُثبت الوجه والعين لله تعالى يقول: «فأخبر ﷻ: أنَّ له وجهًا وعينًا، لا بكيْفٍ ولا بِحَدٍّ»[(١)].

- وبعد بيان المعاني المختلفة لِليدَين، وَرَدِّ ما رآه غير مناسب من هذه المعاني، يقول الأشعري: «وإذا فسدتِ الأقسامُ الثلاثةُ صحَّ القسمُ الرابع، وهو أن معنى قوله: ﴿بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]: إثبات يدَين ليستَا جارحتَين، ولا قُدرتَين، ولا نعمتَين، **ولا يوصَفان إلا بأن يُقال: إنَّهما يدان ليستا كالأيدي**»[(٢)].

ونفس الأمر قام به ابن مهدي الطبري، قال: «فإذا بطلتْ هذه الوجوه بأسرها لَم يرجع تفسيرُها إلى غير إطلاقِ اللفظ فيها، كما جاء عن الله سبحانه، من غير تفسيرِنا ذلك بالفارسية المُوهِمة للخطأ»[(٣)].

(١) «الإبانة»: ١٢١. (٢) المصدر السابق: ١٣٤.

(٣) «تأويل الآيات المشكلة» لابن مهدي الطبري: ١٣٨، وينظر: «رسالة إلى أهل الثغر»: ١٣٨، ١٣٩، و«المعتقد الصغير»: ٩، و«مجرد مقالات الأشعري»: ٤١ و٣٨٠.

فأين هذا المذهب في الإثبات لتلك الصِّفات الخبريَّة الذي وافق فيه الإسماعيلي الطريق الأشعري تمام الموافقة، من المذهب الذي يدَّعيه السلفية المعاصرة مذهبًا للسلف؛ حيث يُثبتون هذه الصفات وما هو من قبيلها، ويقولون بأنها «صفات أعيان»، وليست من قبيل صفات المعاني، ويُصرِّحون بأن تلك الصفات -وإن كُنَّا نتحاشى تسميتَها في حَقِّه تعالى أجزاءً وأبعاضًا- لكن مُسماها عندنا أجزاء وأبعاض، ويرَون أن مَن يَنفي عن الله ﷻ الأجزاء والأبعاض والأعضاء بقولٍ فصلٍ وصريحٍ فإن مقصودَه هو نَفْيُ هذه الصفات[١]!!

وأمَّا عن الموقف الآخر للحافظ الإسماعيليِّ من الصِّفات الخبريَّة، وهو تأويل بعضها تأويلًا تفصيليًّا:

فنجد للإسماعيلي تأويلاتٍ تفصيليةً لبعض الصفات الخبرية، جُلُّها منقول عنه في الكتب الحديثية، وقد رصدَ البحث في هذا الصَّدد ما يأتي:

(١) تأويل لفظ «الشخص»:

جاء في «الأسماء والصفات» للبيهقي (ت: ٤٥٨هـ): «أخبرنا أبو عمرو محمد بن عبد الله الأديب، أنا أبو بكر الإسماعيلي رَحِمَهُ اللَّهُ، قال: قوله: "لا شخصَ أغيرُ من الله"[٢] ليس فيه إيجابُ أن اللهَ شخصٌ، وهذا كما رُوِيَ: «ما خلقَ اللهُ شيئًا أعظمَ من آية الكرسي»[٣]، فليس فيه إثباتُ خَلْقِ آية الكرسي، وليس فيه

---

(١) ينظر مثلاً: «بيان تلبيس الجهمية» لابن تيمية: ١/ ٣٣٠، ٣٣١، و«رسائل في العقيدة» لمحمد بن إبراهيم الحمد، دار ابن خزيمة، الطبعة الأولى، ١٤٣٣=٢٠١٢م: ٢٢٩.

(٢) جزء من حديث أخرجه مسلم في «الصحيح» عن المغيرة بن شعبة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كتاب: الطلاق، باب: انقضاء عدة المتوفى عنها زوجها...، ٢/ ١١٣٦ رقم١٤٩٩، ورواه البخاري عنه بلفظ: «لا أحد...» ٩/ ١٢٣ رقم ٧٤١٦، لكنه عنوَن الباب بـ«لا شخص...»، وقال: «وقال عبيد الله بن عمرو، عن عبد الملك: لا شخص أغير من الله».

(٣) هذا أثرٌ يُروى عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، رواه البخاري في خلق «أفعال العباد»، ص٢٣، ويقارن: كلام الإمام البيهقي اللاحق على هذا النقل.

أن لا خَلْقَ في العِظَمِ كآيةِ الكرسي، لا أنَّ آيةَ الكرسي مخلوقةٌ، وهكذا يقول الناس: ما في الناس رجلٌ يشبهُها، وهو يذكرُ امرأةً في خُلُقها أو فَضْلها، لا أن الممدوحَ به رجلٌ»[١].

وهذا تأويلٌ واضحٌ لِلَفظة «شخص» الواردة في تلك الرواية المذكورة.

② تأويل «القدم»:

نَقَلَ ابن الملقِّن (ت: ٨٠٤هـ) ما يُفيد تأويلَ الحافظ الإسماعيلي لِلَفظ «القَدَم» الوارد في أحاديث، منها: «يُلْقى في النار وتقول: هل من مزيد، حتى يضع قَدَمَه، فتقول قَطْ قَطْ»[٢]، فقال ابن الملقن: «قال (أي: الإسماعيلي): أمَّا "القَدَم" فقد تكون لِمَا قَدم من شيء، كما سُمِّيَ ما خبط من الورق "خبطًا"، ثم ذَكَرَ الآية السالفة ﴿أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ﴾ [يونس:٢]، والمعنى: ما قدَّموا من حَسن، قال: فعلى هذا مَن لَم يُقدِّم إلا كفرًا ومعاصي على العناد والجحود، فذلك قَدَمُه، وقدمه ذلك: هو ما قدَّمه للعذاب والعقاب الحالَّين به، والمعاندون من الكفار هم قَدَمُ العذاب في النار»[٣].

③ تأويل «الملال»:

جاء في «فتح الباري»: «قوله:"لا يَمَلُّ الله حتى تَمَلُّوا"[٤] هو بفتح الميم في الموضعين، والمَلال: استثقالُ الشيء ونفورُ النَّفْس عنه بَعد مَحبته، وهو مُحال على

---

(١) «الأسماء والصفات»: ٢/ ٣٨، ويقارن: «فتح الباري»: ٣/ ٤٠٠.

(٢) أخرجه البخاري في «الصحيح» عن أنس رضي الله عنه، كتاب: تفسير القرآن، باب: قوله تعالى: ﴿وَتَقُولُ هَلْ مِن مَّزِيدٍ﴾ [ق:٣٠]، ٦/ ١٣٨ رقم٤٨٤٨.

(٣) «التوضيح لشرح الجامع الصحيح» لابن الملقن، تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، دار النوادر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ=٢٠٠٨م: ٢٣/ ٢٨٠، ٢٨١. ونَقل أيضًا ابن حجر في «الفتح»: ٨/ ٥٩٦ كلام الإسماعيلي هذا مُختصرًا.

(٤) أخرجه البخاري في «الصحيح» عن عائشة رضي الله عنها، كتاب: الإيمان، باب: أحب الدين إلى الله عز وجل أدومه، ١/ ١٧ رقم٤٣، ومسلم في «الصحيح» عنها، كتاب: صلاة المسافرين وقصرها، باب: أمر من نعس في صلاته...، ١/ ٥٤٣ رقم٧٨٥.

الله تعالى باتفاق. قال الإسماعيلي وجماعة من المُحققِين: إنما أُطلِق هذا على جهة المقابلة اللفظية مجازًا، كما قال تعالى: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَا﴾ [الشورى: ٤٠]، وأنظاره. قال القرطبي: وَجْهُ مجازِه: أنه تعالى لمَّا كان يقطع ثوابه عمَّن يقطع العمل ملالًا: عَبَّرَ عن ذلك بالمَلال، مِن باب تسمية الشيء باسم سَببه»(١).

وهكذا نرىٰ الإسماعيلي مع قولِ المُحققين الذين لَم يروا إثبات المَلال صفة خبرية لله سبحانه، بل رأوا أن هذا تعبيرٌ مجازيٌّ علىٰ نحو ما هو مذكور.

٤ تأويل «السَّاق»:

جاء في «فتح الباري»: «وَوقع في هذا الموضع: "يكشفُ ربُّنا عن ساقه"، وهو من رواية سعيد بن أبي هلال عن زيد بن أسلم، فأخرجها الإسماعيلي كذلك، ثم قال: في قوله "عن ساقه" نكْرَة، ثم أخرجه من طريق حفص بن ميسرة عن زيد بن أسلم، بلفظ: "يكشف عن ساق"، قال الإسماعيلي: هذه أصحُّ لِموافقتها لَفظ القرآن في الجُملة، لا يُظنُّ أن الله ذو أعضاء وجوارح؛ لِما في ذلك من مشابهة المخلوقين، تعالى الله عن ذلك، ليس كمثلِه شيء»(٢).

وهكذا نفهم من ترجيح الإسماعيلي لرواية «عن ساق»، أنَّه مع تأويل السَّاق، وليس إثباتها صفة خبرية، علىٰ نحو ما أثبتَ الوجه واليدين مثلًا، وإلَّا ما حَكَمَ بالنَّكارة علىٰ رواية «عن ساقه» المُضاف فيها الساق إلىٰ الله تعالىٰ، لِمَا أنَّه قد يُظن منها الجوارح والأعضاء، تعالىٰ الله عن ذلك.

٥ تأويل «العين»:

يُمكن أن نستنبط من نَفْسِ كتاب «اعتقاد أهل السنة» للحافظ الإسماعيلي تأويلًا لِلْعين بالبصر، حيث قال: «فهو تعالى ذو العلم، والقوة، والقدرة، والسمع، والبصر، والكلام، كما قال تعالى: ﴿وَلِتُصۡنَعَ عَلَىٰ عَيۡنِيٓ﴾ [طه:٣٩]، ﴿وَٱصۡنَعِ ٱلۡفُلۡكَ

---

(١) «فتح الباري»: ١/ ١٠٢، ويقارن لابن حجر أيضًا: «النكت على صحيح البخاري»: ١/ ٣٥٠.

(٢) «فتح الباري»: ٨/ ٦٦٤.

بِأَعْيُنِنَا وَوَحْيِنَا ﴾ [هود:٣٧]، وقال: ﴿حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة:٦]، وقال: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء:١٦٤]، وقال: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَىْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [النحل:٤٠]»[١].

وقطعًا هذه الأدلة التي ساقها الإسماعيلي في هذه الفقرة ليست أدلةً على كُلِّ هذه الصفات المذكورة، بل على بعضها، وقد ذَكَرَ في الفقرة قَبلها أدلةً تتماشى مع الاستدلال على العلم والقوَّة والقدرة[٢]، ولم يذكر فيها أدلةً لا على الكلام ولا السمع ولا البصر.

وليس في الأدلة المذكورة في هذه الفقرة ما يتماشى مع الاستدلال على صفة السمع[٣]، بل المناسب أن تكون آيات: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾، ﴿حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾، ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَىْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾[٤]- للاستدلال على صفة الكلام كما لا يخفى، فيَتعيَّن أن تكون الآيتان: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِىٓ﴾، ﴿وَٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحْيِنَا﴾ للاستدلال على صفة البصر.

وباستدلال الحافظ الإسماعيلي على البصر بهاتَيْنِ الآيتين اللتين فيهما لفظ «عيني» و«أعيننا»، نفهم أنَّ العينَ والأعينَ عنده مُؤَوَّلةٌ بالبصر.

هذا، ويمكن القول: إن تلك التأويلات التفصيلية من الحافظ الإسماعيلي تثبتُ موافقتَه لِنهج مُتقدمي الأشاعرة؛ حيث لَم يَمشوا على طريقٍ واحدة تجاه الصفات الخبرية، بل مع إثباتِ الواحدِ منهم لِما يُثبته من هذه الصفات وَفق الأصول التنزيهية، نجدُ له تأويلاتٍ تفصيليةً لبعضها، بحسب ما أدَّاه إليه نظرُه أنه يُحتاج فيه إلى تأويل، فمثلًا:

(١) «اعتقاد أهل السنة»: ٣٥. (٢) مع صفات أخرى بأدلتها.

(٣) ولعله سهوٌ منه، أو سقطٌ من النُّساخ.

(٤) وسيأتي في المبحث الرابع كلامٌ حول الاستدلال بالآيتين الأخيرتين على اتصاف الله تعالى بالكلام، والجواب على توظيفهما في نفي أشعرية الحافظ الإسماعيلي.

- نجد بعض متكلمي الأشاعرة وهم يَحْكون مذهب الإمام الأشعري في هذه الصفات، يذكرون له قولًا واحدًا في اليدين، وهو أنهما صفتان زائدتان على ذات الله ﷻ وعلى باقي صفاته، في حين يذكرون له قولين في صفاتٍ أخرى كالعين والوجه؛ قولٌ بإثباتها صفات كاليدين، وقولٌ بتأويلها، بما يعني أنه مع إثباته لليدين باعتبارهما صفتين زائدتين على باقي الصفات، قد قال أحيانًا بالتأويل في صفات خبرية أخرى[١].

وفي كتاب «رسالة إلى أهل الثغر» الذي يظهر فيه مسلك الإثبات للصفات الخبرية بصورة واضحة، نلحظُ تأويلًا لبعض هذه الصفات؛ حيث نجدُ تأويلَ «الرضا» بإرادة النعيم، و«الغضب» بإرادة العذاب، بعبارة صريحة[٢].

- وابن مهدي الطبري في كتابه «تأويل الآيات المشكلة»، مع إثباته بعضَ الصفات الخبرية كالاستواء واليدين[٣]، نجده يُؤَوِّلُ أخرى كالعين والإتيان والمجيء[٤].

والتأويلُ على النحو المذكور -الذي وافق فيه الإسماعيلي متقدمي الأشاعرة- مخالفٌ تمامًا للمذهب الذي يدَّعيه السلفية المعاصرة مذهبًا للسلف؛ حيث يرفضون مثل هذا التأويل، ويعتبرونه بدعةً أعظم شرًّا من التعطيل؛ فإنه -بحسب زعمهم- «يتضمن التشبيه والتعطيل والتلاعب بالنصوص وإساءة الظن

(١) ينظر مثلاً: «الغنية في الكلام» لأبي القاسم الأنصاري، تحقيق: مصطفى عبد الهادي، دار السلام، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ=٢٠١٠م: ٢/ ٧١١، و٧١٤. و«أبكار الأفكار» للآمدي، تحقيق: أ. د. أحمد محمد المهدي، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٢٤هـ=٢٠٠٤م: ١/ ٤٥٣ و٤٥٦.

(٢) ينظر: «رسالة إلى أهل الثغر»: ١٤٠، ويقارن: «الأسماء والصفات» للبيهقي: ١/ ٥٤٧.

(٣) ينظر: «تأويل الآيات المشكلة» ١٣٨، و١٤٤.

(٤) ينظر: المصدر السابق: ٢٢٢، و٢٣٦. ونلفت النظر إلى أنَّ البحث لا يعنيه هُنا البَتُّ في مدى صوابية هذه التأويلات من عدمها، فتلك قضية يسوغ فيها الاجتهاد داخل الحقل الأشعري، لكن مهمة البحث هي بيان الموافقة بين مَسلك الإسماعيلي وما عليه الأشاعرة.

بها...»(١) إلىٰ آخر تلك التشنيعات التي تُقال في هذا الصدد!!

وقد لَفَتَتْ بعضُ هذه التأويلات من الحافظ الإسماعيلي نَظَرَ بعض السلفية المعاصرة، فتعقبوها بالنقد:

- فنجد مُحَقِّق «معجم شيوخ الإسماعيلي» يحكمُ بأن تأويل الإسماعيلي لِلَفظ «الشخص» غير صحيح، وأنَّ الصوابَ إثباتُ ما أثبته الله تعالىٰ لنفسه وما أثبته له النبي ﷺ علىٰ مقتضىٰ قاعدتهم في الإثبات، ثم يقول: «وجنوحُ الإسماعيلي في هذا الوصف أو هذا الإطلاق لا يعني أنه من أهل التأويل، بل هو من أهل الإثبات بالجُملة، كما تدلُّ رسالته إلىٰ أهل جيلان، وبقية أقواله في التزام مذهب أهل الحديث»(٢).

أقول: وهل هذا التأويل هو فقط المنقول عن الإسماعيلي، حتىٰ يُصَوِّر المُحقق المذكور الأمرَ، وهو بصدد بيان مذهب الإسماعيلي العقدي، علىٰ أنه مجرد «جنوح» في التعامل مع وَصْفٍ واحدٍ لا يُخرجه عن دائرة مذهب «السلفية» في الإثبات؟!

- وينتقد بعضُهم تعاملَ الإسماعيلي مع الرواية الوارد فيها لفظ «ساقه»؛ حيث جاء في كتاب «التعليق على فتح الباري»: «لفظة "ساقه" ثابتة في الصحيح، والرواية الأخرى لا تُنافيها ولا تُعارضها، وما ذكره الإسماعيلي لا يلزم مَن أثبتها؛ فإن "أهل السنة والجماعة" يُثبتون لله هذه الصفة وغيرها مِمَّا

---

(١) «الصواعق المرسلة» لابن قيم الجوزية: تحقيق: علي بن محمد الدخيل الله، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ: ١/ ٢٩٦.

(٢) مقدمة تحقيق الجزء الأول من كتاب «المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي»: ١٩٤، وينظر: تعليقات الشيخ البراك على المخالفات العقدية في فتح الباري (طبعت بحاشية «فتح الباري» طبعة دار طيبة): ١٣/ ٤٠١، و«شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري» لعبد الله بن محمد الغنيمان، مكتبة الدار، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ: ١/ ٢٨.

وردَ في الكتاب والسُّنة، على ما يليق بجلاله وعظمته»[١].

وهكذا نَجِدُ موقفَ الحافظ الإسماعيلي من الصفات الخبرية مؤيِّدًا لأشعريته، ورادًّا على الزاعمين نَفْيها عنه.

المطلب الثالث: تقرير الحافظ الإسماعيلي مسألتي رؤية الله تعالى وأفعاله ﷻ وَفق النهج الأشعري:

أما عن مسألة الرؤية: فيقرِّرُ الحافظ الإسماعيلي هذه المسألة بقوله: «ويعتقدون جواز الرؤية من العباد المُتَّقين لله ﷻ في القيامة دونَ الدنيا، ووجوبها لِمَن جَعَلَ الله ذلك ثوابًا له في الآخرة، كما قال: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة:٢٢-٢٣]، وقال في الكفار: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين:١٥]، فلو كان المؤمنون كلهم، والكافرون كلهم، لا يرونه -كانوا جميعهم عنه محجوبين. **وذلك من غير اعتقاد التجسيم في الله ﷻ، ولا التحديد له**، ولكن يرونه -جلَّ وعزَّ- بأعينهم على ما يشاء هو بلا كيف»[٢].

والمُلاحَظ أن الإسماعيلي هُنا يُثبت الرؤية لكن وَفق الأصول التنزيهية، مِن نَفْيِ اعتقاد التجسيم والتحديد للباري تعالى، وهو بهذا متوافقٌ تمامًا مع الأشاعرة، يقول الإمام الأشعري: «فإن قال قائل: فهل شاهدتُم مَرئيًّا إلا جوهرًا أو عَرَضًا، محدودًا أو حالًّا في محدود؟ قيل له: لا، ولَم يَكن المرئيُّ مرئيًّا لأنه محدود، ولا لأنه حالٌّ في محدود، ولا لأنه جوهر، ولا لأنه عرض. فلمَّا لَم يَكن ذلك كذلك، لَم يجب القضاء بذلك على الغائب...»[٣].

---

(١) «التعليق على فتح الباري» لعبد الله بن محمد الدويش، تحقيق: عبد العزيز المشيقح، دار العليان، بدون: ٢٨. وينظر: تعليقات الشيخ البراك على المخالفات العقدية في فتح الباري: ٨/ ٦٦٤.

(٢) «اعتقاد أهل السنة»: ٣٨، ٣٩.

(٣) «اللمع»: ١٩٠، وينظر: «المعتقد الصغير» لابن خفيف: ١٠، و«تمهيد الأوائل» للباقلاني، تحقيق: الأب رتشرد يوسف مكارثي، المكتبة الشرقية - بيروت، ١٩٥٧م: ٢٧٧.

وهـذا الإثبـات للرؤيـة وَفـق تلـك الأصـول التنزيهـة مُغايـرٌ للمذهـب الـذي يدَّعيـه السـلفية المعاصـرة مذهبًـا للسـلف؛ حيـث سـبق ذِكْـرُ موقفهـم مـن نَفْيِ الجسـمية ولوازمهـا، لـذا تجدهـم يقـرِّرون أن رؤيـة الله تعالـىٰ لا تكـون بغيـر تحديـدٍ وجهـةٍ ومقابلـةٍ، ويقولـون: «مَـن قـال: يُـرىٰ لا في جهـة، فليُراجـع عقلـه»[1]!!

وأما عن مسألة أفعال الله تعالىٰ: فنجد ضِمن ما قرَّره الحافظ الإسماعيلي في هذه المسألة قضيتين تميَّز بهما الأشاعرة عن غيرهم من المذاهب العقدية، وهما: قضية «استئثار الله تعالىٰ بالخلق، بما في ذلك ما كَسَبَه العبد من فعلٍ»، وقضية «تعليل أفعال الله سبحانه».

ففي قضية استئثار الله تعالىٰ بالخلق: يقول الإسماعيلي: «ويقولون (أي: أهل السنة): إنه لا خالقَ في **الحقيقة** إلا الله ﷻ، وإنَّ **أكسابَ العباد كلَّها** مخلوقةٌ لله»[2].

تَأَمَّلْ قولَ الإسماعيلي: «علىٰ الحقيقة»، و«كلها»؛ لِتَقِفَ من خلال هذه القيود علىٰ أنَّ المقصد هو أن العبد لا تأثير له في إخراج فعله من العدم إلىٰ الوجود، وأن هذا إنما هو لله تعالىٰ وحده.

وقضية استئثار الله تعالى بالخلق، بما في ذلك أكساب العباد، هي قضيةٌ أشعريةٌ خالصةٌ، ومن عبارات الإمام الأشعري في هذا: «إنْ قال قائل: لِمَ زعمتم أن أكسابَ العبادِ مخلوقةٌ لله تعالى...»[3]، «...فلِمَ لا دَلَّ وقوعُ الفعل، الذي هو كسبٌ، على أنه لا فاعل له إلا الله، كما دل على أنه لا خالق إلا الله تعالى...»[4]،

(١) «شرح العقيدة الطحاوية» لابن أبي العز: ١/ ٢١٩، وينظر مثلاً: «القول المفيد على كتاب التوحيد» لابن عثيمين: ٢/ ١٢٩.

(٢) «اعتقاد أهل السنة»: ٣٧.

(٣) «اللمع» ١٩١.

(٤) المصدر السابق: ١٩٥.

وفي «مجرد المقالات»: «كان (أي: الأشعري) يذهب إلى أن الفاعل على الحقيقة هو الله ﷻ، ومعناه معنى المحدِث، وهو المُخرِج من العدم إلى الوجود...»(١).

وتقرير قضية استئثار الله تعالى بالخلقِ على النحو المذكور يختلف عن تقرير المذهب الذي يدَّعيه السلفية المعاصرة مذهبًا للسلف؛ إذْ يقولون بـ«أن العبدَ فاعلٌ لِفعله حقيقة، وله قدرة واختيار، وقدرته مؤثِّرة في مقدورها، كما تؤثِّر القُوى والطبائع وغير ذلك من الشروط والأسباب»(٢).

وفي قضية تعليل **أفعاله سبحانه**: يقول الإسماعيلي: «وأنه [تعالىٰ] مالكُ خَلْقِه، وأنشأهم لا عن حاجة إلىٰ ما خَلَقَ، ولا لمعنًىٰ دعاه إلىٰ أن خَلَقَهم، لكنَّه فعَّالٌ لِمَا يشاء، ويَحكمُ ما يريد، لا يُسأل عمَّا يَفعل، والخَلْق مسؤولون عمَّا يفعلون»(٣).

تَأَمَّلْ قوله: «لا لمعنًى دعاه إلى أن خلقهم»، وكذا بيانه لِكون عِلَّةِ خَلْقِ الله تعالى لِمَا خَلَقَ إنما هي محضُ إرادته سبحانه واختياره، وكذا تذييله للكلام بعبارة مقتبسة من الآية الكريمة ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣]، بما يُفهم منه تفسيره للآية بالمعنى المذكور.

وقضية عدم تعليل أفعال الله تعالىٰ هي من الأصول الأشعرية المشهورة، جاء في «رسالة إلىٰ أهل الثغر»: «وأجمعوا علىٰ أنَّه ﷻ غير مُحتاج إلىٰ شيء

---

(١) «مجرد مقالات الأشعري»: ٩١، وينظر: «رسالة إلى أهل الثغر»: ١٤٨، و«المعتقد الصغير»: ١١. ومِن الجدير بالذِّكر أنه بمقتضى الكسب الأشعري، وإنْ كان التأثيرُ منفيًّا عن قدرة العبد، إلَّا أنَّ لِقدرته تعلُّقًا ما بفعلِه يغيبُ عَنَّا حقيقته، سُمِّي «الكسب» تيمنًا بالقرآن. ينظر: «مجرد مقالات الأشعري»: ٩٢، و«الاقتصاد في الاعتقاد»: لأبي حامد الغزالي، تحقيق: أ.د. مصطفى عمران، دار البصائر، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ=٢٠٠٩م: ٣١٨.

(٢) «منهاج السنة» لابن تيمية: ٣/ ١٠٩، وينظر: «منهج الأشاعرة في العقيدة» لسفر الحوالي: ٤٣.

(٣) «اعتقاد أهل السنة»: ٣٢.

مِمَّا خَلَقَ،... وأنه لا يُسأل في شيء مِن ذلك عمَّا يَفعل، ولا لأفعاله عِلل؛ لأنه مالكٌ غيرُ مملوك، ولا مأمور ولا مَنْهِي»[١].

وهذا الأصل الأشعري الأصيل الذي سارَ عليه الحافظ الإسماعيلي مخالفٌ لِمَا هو مقرَّر في المذهب الذي يدَّعيه السلفية المعاصرة مذهبًا للسلف؛ إذْ بمقتضى هذا المذهب فإنَّ أفعالَ اللهِ لها عللٌ تعود إليه سبحانه، وهي الحِكَمُ والأسبابُ التي لِأجلها فعَلَ، ويرَون أن الآيةَ الكريمةَ ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفۡعَلُ وَهُمۡ يُسۡـَٔلُونَ﴾ إنما جاءت لإثبات كمال قدرة الله ﷻ، وأنَّه لا يُمكن لأحدٍ أن يُعارضَه سبحانه، وليستْ نَفْيًا لِتعليل أفعاله تعالى بالحِكَم[٢].

وهكذا فإنَّ موقفَ الحافظ الإسماعيلي مِن قضيتي «رؤية الله وأفعاله ﷻ» يشهد بأشعريته، ويردُّ على مَن زَعَمَ نَفْيَها عنه.

(١) «رسالة إلى أهل الثغر»: ١٤٢، وينظر: «مجرد مقالات الأشعري»: ٧٩، و«تمهيد الأوائل» للباقلاني: ٣٠، ٣١، وتفسير قول الله ﷻ: ﴿لَا يُسۡـَٔلُ عَمَّا يَفۡعَلُ وَهُمۡ يُسۡـَٔلُونَ﴾ من تفسير فخر الدين الرازي: «مفاتيح الغيب»: ٢٢/ ١٣١، ١٣٢، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٠هـ.

(٢) ينظر: «مجموع الفتاوى» لابن تيميَّة: ٨/ ٣٧-٣٩، و١٣/ ٢٢٥، و«شفاء العليل» لابن قيم الجوزيَّة: دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٨هـ= ١٩٧٨م: ١٩٠ و٢٦٨.

المبحث الرابع

توضيحُ مقولاتٍ للحافظ الإسماعيلي

تَوَهَّمَ أصحابُ الدعوى أنها لا تستقيم مع أشعريته

بعد أن انتهىٰ البحث مِن إثبات أشعرية الحافظ الإسماعيلي والردِّ علىٰ الزاعمين نَفْيها عنه، ينتقل إلىٰ توضيح مقولات للإسماعيلي تَوهَّم السلفيةُ المعاصرةُ أنها لا تستقيم مع أشعريته.

المطلب الأول: تصريح الحافظ الإسماعيلي بأنَّ اعتقاده هو اعتقاد أهل الحديث:

يقول الحافظ الإسماعيلي في مُفتتح كتابه «اعتقاد أهل السنة»: «اعلموا -رحمنا الله وإيَّاكم- أنَّ مذهبَ أهل الحديث أهل السُّنة والجماعة:...»[1]، ثم ساقَ المُعتقَد.

وقد فُهِمَ من هذا الكلام أن مذهبَ الإسماعيلي مغايرٌ لمذهب الأشاعرة؛ لأنه نَسَبَ نفسَه إلىٰ أهل الحديث، ومذهبُ أهل الحديث مختلفٌ عن مذهب الأشاعرة عند أصحاب دعوىٰ نفي أشعرية الإسماعيلي من السلفيَّة المعاصرة.

والحقُّ أنه لا تنافي بَيْن أشعرية الحافظ الإسماعيلي وبَيْن نِسبته لأهل الحديث؛ فإنَّ الأشاعرة لا ينأون بأنفسهم عن أهل الحديث، وقد نَصَّ الإمام

(١) «اعتقاد أهل السنة»: ٣١، ٣٢.

الأشعري على هذا(١)، وكذا تلامذته(٢)، واللاحقون عليهم(٣)، وفي الحوار الذي دارَ بينه وبين تلميذه ابن خفيف في لقائه الأول به ما يدلُّنا على مدى حِرصه على متابعة السلف وأهل الحديث؛ فقد استفسَر منه ابن خفيف عن سببِ عدمِ مُبادأته للمتناظرين بالكلام، فقال الأشعري: «أنا لا أتكلَّم مع هؤلاء ابتداءً، ولكن إذا خاضوا في ذِكر ما لا يجوز في دين الله رَدَدْنا عليهم، بِحُكم ما فَرَضَ الله علينا من الردِّ على مُخالفي الحقِّ، **وعلى هذه الجُملة سيرةُ السَّلف أصحاب الحديث**، المُتكلِّمين منهم في الردِّ على المخالفين وأهل الشُّبَه والزَّيغ»(٤).

نعم، الأشاعرة مُناوِئون للمُشَبِّهة المُنتسبين إلى أهل الحديث، الذين غاصُوا في أَوحال التشبيه والتجسيم أو أصابَهم منه شيءٌ، وهُم الذين قصدَهم ابنُ مهدي الطبري في مُفتتح كتابه «تأويل الآيات المشكلة» بقوله: «فإنَّك كتبتَ إليَّ شكوى ما فشَا بالناحية، مِن تشبيهِ الفرقة المُنتسبة إلى الحديث، المُنتحلة الأثر...»(٥)، ثم قال بعد أن بيَّن شيئًا عن فساد منهجهم: «واعلم -علَّمك الله الخير برحمته- أنَّ الفرقة المشبِّهة لَم تزَل مُباينةً لأهل الحديث ومُفارِقةً لهم؛ إذْ كانت مقالتهم خلافَ مقالتهم، ومذاهبُهم غيرَ مذاهبهم...»(٦).

ومِن المُهم أن نشير هُنا أيضًا إلى أن أهل الحديث المفارقين للمُشبهة هم -كما يقول ابن فورك- فريقان: «فريقٌ اشتغل بالرواية، وفريقٌ اشتغل بالنظر والجدَل مع المخالفين في تأييد المذهب وتَوهين ما خالَفه»(٧).

---

(١) ينظر: «مقالات الإسلاميين» للإمام الأشعري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الأولى، ١٣٦٩هـ=١٩٥٠م: ١/ ٣٢٠. و«الإبانة»: ٧٠، و«رسالة إلى أهل الثغر»: ٩٨، ٩٩.

(٢) ينظر: «كتاب الاقتصاد» لابن خفيف: ٤٣، و«تأويل الآيات المشكلة» لابن مهدي: ٥٦، ٥٧.

(٣) ينظر: «تبيين كذب المفتري»: ٢٥٧-٢٦٠.

(٤) «طبقات الشافعية الكبرى»: ٣/ ٤٠٢.

(٥) «تأويل الآيات المشكلة»: ٥٥.

(٦) المصدر السابق: ٥٦.

(٧) «مجرد مقالات الأشعري»: ١٠.

والحافظ الإسماعيلي غلبَ عليه الانتساب إلىٰ الفريق الأوَّل، ولا صلةَ بينه وبين أولئك المُتسبين إلىٰ الحديث من المُشبِّهة، فقد نَفَىٰ التشبيهَ والتجسيمَ بعبارات صريحة، وبانَ لنا موافقته لِعَقْدِ الأشعري.

المطلب الثاني: نَفْيُ الحافظ الإسماعيلي الكيفَ عن الصفات الخبرية:

لاحَظْنا في كلام الحافظ الإسماعيلي عن الصفات الخبرية أنَّه ينفي الكيفَ عنها، حيث يقول: «بلا كيف»، أو «بلا اعتقاد كيف فيه». ويُمكن القول بأن كلام الإسماعيلي في نفي الكيف يحتمل أحد احتمالين:

الأوَّل: أن يكون المرادُ نفيَ الكيف رأسًا.

والآخر: أن يكون المرادُ نفيَ العلم بالكيف.

والحقُّ أنَّ الاحتمال الثاني هو الأقرب، بل لا نبعد إن قُلنا هو المُتعيِّن؛ حيث إنَّ تعليلَ الإسماعيلي لِنَفْيِ الكيف ناطقٌ بهذا، حيث قال: «فلو شاء سبحانه أن يُبيِّنَ لنا كيفية ذلك فعَلَ، فانتهينا إلىٰ ما أحكَمه، وكَفَفْنَا عن الذي يتشابه»، «فإنَّ الله ﷻ أنْهَىٰ إلىٰ أنه استوَىٰ علىٰ العرش، ولَم يَذكر كيف كان استواؤه»، «إذْ لَم يَنطق كتاب الله تعالىٰ فيه بكيفٍ».

وقد تَمَسَّكَ السلفية المعاصرة بهذا في نفيِ أشعرية الإسماعيلي وإثباتِ موافقته لمذهبهم، الذي يقضي بأنَّ حقائقَ الصفات الخبرية معلومةٌ لنا؛ حيث تُجْرَىٰ علىٰ ظواهرها، وبالتالي فإنَّ لها كيفًا، غاية الأمر أنَّنا لا نعلم هذا الكيف[1].

ويُمكننا القول بأنه مع التسليم بأن الأقرب في عبارات الإسماعيلي في نفي الكيف أنها تُحمل علىٰ نفي العلم به، إلَّا أن هذا لا يعني نفيَ أشعريته؛ وتوضيح هذا: أنه قد اشتُهر أنَّ الكيفَ هو الشَّكْل والهيئة والتركيب وسائر

(١) ينظر: https://maher-ameer.blogspot.com/201501//blog-post_27.html?m=1

لوازم الجسمية(١)، فلو كان الإسماعيلي يُثبت للصفات الخبرية كيفًا بهذا المعنىٰ فهذا يعني أنه يُثبت أن صفات الله تعالىٰ الخبرية لها شَكْل وهيئة وتركيب وغيرها من لوازم الجسمية، غاية ما في الأمر أنَّنا لا نعلم هذا الشكل والهيئة والتركيب، فنفوِّض العلم فيها لله ﷻ؟!

لكن كيف يَصِحُّ هذا؟ أَلَمْ ينفِ الإسماعيلي بعبارات واضحة وصريحة عن الله تعالىٰ الجسميةَ والتحديدَ، والجوارحَ والأعضاءَ، والطولَ والعَرْضَ، والغِلَظَ والدِّقَّةَ، بل فتحَ الباب لِما لَم يذكره من لوازم الجسمية فقال: «ونحو هذا مِمَّا يكون مثله في الخلق»؟

إذًا، لا بدَّ أن نبحث عن معنًىٰ آخر أراده الحافظ الإسماعيلي من الكيف؛ حتىٰ يستقيم كلامه ولا يكون متناقضًا، خاصَّة أن كلامه في نفي الكيف هو في بعض المواضع ملحوقٌ مباشرة بنفيِ الجسمية ولوازمها؛ كما رَأَيْنا.

وهُنا نقول بأن الكيف من معانيه: «التفسير»، وقد حَقَّقَ هذا الأمر الشريف حاتم العوني، وقال في تضاعيف كلامه عن رواية الإمام مالك (ت: ١٧٩هـ) وغيره في هذا الباب وهي قوله «أمروها كما جاءت بلا تفسير»: «كما أنَّ تعاقبَ "التفسير" و"الكيف" في رواية هذا التَّقرير عن هؤلاء الأئمَّة يدلُّ على أنهما بمعنًى واحد عند ناقلي هذا الخبر، فـ"التفسير" هو "الكيف"، ولذلك استجازَ النَّقَلة رواية الخبر مرة بلفظ: "بلا تفسير"، ومرة بلفظ: "بلا كيف"؛ لأنَّ كُلَّ تفسيرٍ هو تكييفٌ في الحقيقة، ولذلك كان الامتناع عن التكييف هو الامتناع نفسه عن التفسير»(٢).

---

(١) ينظر: «مجرد مقالات الأشعري»: ٨٢، و«تمهيد الأوائل»: ٢٦٤.

(٢) «الاستواء معلوم والكيف مجهول تقرير لتفويض المعنى لا لإثباته» للأستاذ الدكتور الشريف حاتم العوني، دار المعراج، الطبعة الأولى، ١٤٤٦هـ=٢٠٢٤م: ٧١، ٧٢. وينظر: «التجسيم والمجسمة وحقيقة عقيدة السلف في الصفات الإلهية» لعبد الفتاح بن صالح قديش اليافعي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ=٢٠١٠م: ٤٤.

وإذا حَمَلْنا كلامَ الإسماعيلي عن الكيف هذا المَحْمَل يستقيم كلامه، ولا يتناقض مع نَفْيِه الصريح للجسمية ولوازِمِها؛ حيث يكون نفيُه العلمَ بكيفِ الصفةِ الخبريةِ -حالتئذٍ- نَفْيًا لعِلْمِنا بتفسيرها، وليس نَفْيًا لِعِلْمِنا بِشَكْلِها وهيئتِها وتركيبِها[١].

المطلب الثالث: تناول الحافظ الإسماعيلي مسألةَ اتصاف الله تعالى بالكلام:

يرىٰ بعضُ السلفية المعاصرة أنَّ ما قرَّره الحافظ الإسماعيلي في معتقده عن صفة الكلام الإلهي يخالفُ التصورَ الأشعريَّ ويوافقُ التصورَ «السلفيَّ»؛ حيث يُفْهَمُ من مُعتقد الإسماعيلي أنه يرىٰ أنَّ الكلامَ الإلهيَّ حروفٌ وأصواتٌ حادثةٌ قائمةٌ بذات الله ﷻ، وليس معنىً قديمًا.

فالإسماعيليُّ قد استدل علىٰ صفة الكلام بقوله تعالىٰ: ﴿فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة:٦]، وبقوله سبحانه: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [النحل:٤٠][٢]، وهذه ليست أدلةَ مَن يقول بالكلام النفسي الذي ليس بصوتٍ مسموعٍ ولا حروفٍ كـ﴿كُن﴾؛ لذا أوَّل الأشاعرة الآية الأولىٰ بأن المراد هو الكلام اللفظي، والثانية بأنَّها مُعبِّرة عن سرعة الإيجاد، ثُمَّ إنَّه

---

(١) أمَّا عن عبارة الإسماعيلي في نَفْيِ الكيفِ في مسألة «الرؤية»، وهي: «ولكن يرونه -جلَّ وعزَّ- بأعينهم على ما يشاء هو بلا كيف»، فقد يُفهم منها أنَّ الرؤية عنده مِن المُتشابه الذي يجب التسليم فيه لله ﷻ، ولا نحاول معرفة كنهه -هذا بعد تنزيه الله عمَّا لا يليق به- على نحو ما قال الإمام الطحاوي: «ولا يصحُّ الإيمان بالرؤية لأهل دار السلام لمن اعتبرها منهم بوهمٍ أو تأوَّلها بفهمٍ؛ إذْ كان تأويلُ الرؤية وتأويلُ كلِّ معنىً يُضاف إلى الربوبية بِتَرْكِ التأويل، ولزوم التسليم، وعليه دين المسلمين» «العقيدة الطحاوية» مكتبة البشرى، كراتشي، ١٤٣٢هـ=٢٠١١م: ١٠. وقد يُفهم منها أنَّ مقصده هو نَفْيُ الكيفِ الذي هو الهيئة والشكل والتركيب. ولعلَّ المعنى الأول أولَى بكونه مُرادًا له؛ وذلك حتى يكون نَفْيُ الكيف عنده جاريًا على معنًى واحد، فهذا أولَى مِن أن يكون في الصفات الخبرية بمعنًى، وفي الرؤية بمعنًى آخر.

(٢) ينظر: «اعتقاد أهل السنة»: ٣٥.

يوجد إشكال آخر في الاستدلال بآية التكوين على صفة الكلام، وهو أن قولَ الله تعالى: ﴿كُن﴾ مُتعلقٌ بالإرادة، والكلام المتعلق بالإرادة حادثٌ، فهل يقول الأشاعرة بأن الكلام متعلق بالإرادة؟

ثُمَّ إذا كان الإسماعيليُّ موافقًا للتصور الأشعري فلماذا لَم يُظهر ذلك بعبارة واضحة، خاصةً وهو في موضع مُفاصلة مع المعتزلة.

كذلك فإنَّ الإسماعيلي يقول: «القرآن كلام الله غير مخلوق، وإنه كيفما تصرَّف بقراءة القارئ له وبلفظه، ومحفوظًا في الصدور، متلوًّا بالألسن، مكتوبًا في المصاحف -غير مخلوق، ومَن قال بخلق اللفظ بالقرآن يريد به القرآن فقد قال بخلق القرآن»(١).

وهذا كلامٌ قاطعٌ في مخالفته للتصور الأشعري لصفة الكلام.

هذا مُجمل ما قيل في محاولة نَفْيِ أشعرية الحافظ الإسماعيلي مِن خلال ما ذَكره في صفة الكلام الإلهي(٢).

والحقيقة أنَّ هذا الذي ذُكِرَ لا ينهض أبدًا دليلًا على نفي أشعرية الإسماعيلي وادعاء موافقة السلفية المعاصرة:

أمَّا عن استدلال الإسماعيلي على صفة الكلام بقوله تعالى: ﴿وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ فَأَجِرۡهُ حَتَّىٰ يَسۡمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة:٦]، وتوظيفه في نفي أشعريته، فيكفينا القاضي الباقلاني مؤونة ردِّ هذا الكلام؛ حيث عَرَض الاستدلال بهذه الآية مِن قِبَلِ القائلين بأن كلامَ الله تعالى حروفٌ وأصواتٌ حادثةٌ، ثُمَّ أَرْدَفَهُ بجوابٍ من وجهين: «أحدهما: أن يُقال لهم: ما أنكرتم أن

---

(١) ينظر: «اعتقاد أهل السنة»: ٣٦.

(٢) ينظر: https://maher-ameer.blogspot.com/201501//blog-post_27.html?m=1 ويقارن: «مجموع الفتاوى» لابن تيمية: ٦/ ٥٣٧، و١٢/ ٥٢٩، و٥٦٥.

تكون هذه الآيةُ حجةً عليكم، وذلك أنَّ كُلَّ عاقلٍ يقول: إن المُشرك لا يسمع كلامَ الله بلا واسطة، وهي قراءة القارئ، فلا بُد من وجود القراءة التي هي حروف وأصوات، فيحصل لهذا المُشرك السماعُ حينئذٍ لكلامه تعالى، فحصل مَعَنَا عند ذلك مُسْمِعٌ أسمعَ كلامَ الله بإسماعٍ أوجدَه، وهي قراءتُه التي هي حروف وأصوات، ومسموعٌ وهو كلامُ الله تعالى الذي لا يجوز أن يكون حروفًا وأصواتًا؛ لأنَّ الحروف والأصوات يتقدَّم بعضها على بعض، وصارَ هذا بمنزلة مَن أسمعنا الله بذِكره، بأن قال: "يا الله"، قُلنا: حصل معنا مُسمعٌ وهو الذاكِر، وإسماعٌ أسمعَنا به المسموع، وهو المذكور، فالإسماع يقع بحروف وأصوات، فيجوز لكلٍّ أن يقول: إن الله المذكور هو حروف وأصوات»[1].

وبهذا يُمكن الاستدلال بالآية الكريمة المذكورة علىٰ اتصاف الله ﷻ بالكلام علىٰ نحو ما فَعَلَ الإسماعيلي، دونَ أن نفهم منها أن كلام الله تعالىٰ ينبغي أن يكون حروفًا وأصواتًا حادثةً؛ لذا لا تجد الإسماعيلي مُتفرِّدًا مِن بين الأشاعرة بالاستدلال بهذه الآية علىٰ اتصاف الله ﷻ بالكلام[2].

وأما استدلال الإسماعيلي على صفة الكلام بقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوۡلُنَا لِشَيۡءٍ إِذَآ أَرَدۡنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ **[النحل: ٤٠]، وتوظيفه في نفي أشعريته، فيُقال:** ليس كلُّ الأشاعرة على تأويل هذه الآية بسرعة الإيجاد، بل إننا نجد الإمام الأشعري قد استدلَّ بها على أن كلامَ الله تعالى غيرُ مخلوق، أي: على عدم حدوثه، فقال: «إنْ قال قائل: لِمَ قُلتم إن الله تعالى لَم يزَل متكلِّمًا، وإن كلامَ الله تعالى غيرُ مخلوق؟ قيل له: قُلنا ذلك لأن الله تعالى قال: ﴿إِنَّمَا قَوۡلُنَا

---

(١) رسالة الحرة، المطبوعة بعنوان: «الإنصاف في ما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به»، للباقلاني، تحقيق: الشيخ محمد زاهد الكوثري، المكتبة الأزهرية للتراث، الطبعة الثانية، ١٤٢١هـ=٢٠٠٠م: ١١٣، ١١٤.

(٢) ينظر مثلاً: «الأسماء والصفات» للبيهقي: ١/ ٦٣٩، و«الإشارة إلى مذهب أهل الحق» لأبي إسحاق الشيرازي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ: ٣٨٠.

﴿لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾، فلو كان القرآنُ مخلوقًا لكان الله تعالى قائلًا له: ﴿كُن﴾، والقرآن قولُه، ويستحيل أن يكون قولُه مقولًا له: ﴿كُن﴾؛ لأن هذا يُوجِب قولًا ثانيًا، والقولُ في القولِ الثاني وفي تعلُّقِه بقولٍ ثالثٍ كالقولِ في القولِ الأوَّلِ وتعلُّقِه بقولٍ ثانٍ، وهذا يقتضي ما لا نهاية له من الأقوال، وذلك فاسدٌ، وإذا فسدَ ذلك فسدَ أن يكون القرآنُ مخلوقًا»[1].

ومن المُلاحَظ أيضًا أن الأشعري بعد هذا الاستدلال رَدَّ على من أوَّل الآية بالتكوين والإيجاد.

نعم، نجد مثلًا الفخر الرازي ناقشَ هذا الاستدلال، وأوردَ عليه الإيرادات المذكورة مِن قِبَلِ القائلين بحدوث كلام الله ﷻ وأنه بحروف وأصوات؛ لذا أوَّلَ الآية بأن المقصود منها الكلام اللفظي[2]، لكن ليس هذا ما يهمنا الآن، وإنما ما يهمنا هو أنه ليس مجردُ سوق هذه الآية للاستدلال على اتصاف الله تعالى بالكلام يُعَدُّ دليلًا على عدمِ أشعرية الاسماعيلي، فالأشعري وغيره استدلُّوا بها على قِدَمِ الكلام الإلهي.

وأمَّا عن القول بأنه لو كان الإسماعيلي موافقًا للتصور الأشعري، فلماذا لَم يُظهر ذلك بعبارة واضحة، فالرَّدُّ عليه أن كتابه الذي قرَّر فيه المُعتقد هو متنٌ عقديٌّ مُختَصرٌ، يجمع أصول العقائد، دونَ الدخول في التفاصيل، على نحو «العقيدة الطحاوية»، ولئن لَم تظهر أشعرية الإسماعيلي بصورةٍ واضحةٍ في هذه القضية، فهي قد اتضحتْ في قضايا أخرى، لكن ما يهمنا أنه لا مُتمسَّك لِمَن يتمسَّك بهذين الاستدلالين على أنه ليس أشعريًّا.

ثُمَّ إننا نستطيع أن نعكس السؤال ونقول: إذا كان الإسماعيلي «سلفيًّا»،

---

(١) «اللمع»: ١٣٩، ويقارن: «الإبانة»: ٦٥، و«رسالة إلى أهل الثغر»: ١٣٧، ١٣٨، و«تمهيد الأوائل»: ٢٣٧.

(٢) ينظر: «مفاتيح الغيب»: ٢٠/ ٢٠٨، ٢٠٩.

فلماذا لَم يُظهر بعبارة واضحة أنَّ كلام الله تعالى يكون بحروف وأصوات حادثة ومسموعة، أحدثَها في ذاته، قديمة النوع حادثة الأفراد، على نحو ما يقول السلفية المعاصرة؟! خاصةً وهو بصدد تقرير مذهب السلف وأهل الحديث الذي يغاير مذهب الأشاعرة بحسب ما يزعمون؟!

وأمَّا عن قول الإسماعيلي: «القرآن كلام الله غير مخلوق، وإنه كيفما تصرَّف بقراءة القارئ له، وبلفظه...»، فماذا فيه يدلُّ على أن كلامَ الله تعالى حروفٌ وأصواتٌ حادثةٌ وقائمةٌ بذاته سبحانه؟! إنَّ علماء الأشاعرة، بدءًا من الأشعري وتلامذته[1]، لا يجدون غضاضة في إيراد هذه العبارة في كُتبهم، مع قولهم بقِدَمِ الكلام الإلهي، وقد بيَّنَ أبو بكر البيهقي المقصودَ منها فقال: «فالقرآنُ الذي نَتْلُوه هو كلامُ الله ﷻ، وهو متلوٌّ بألسنتنا على الحقيقة، مكتوبٌ في مصاحفنا، محفوظٌ في صدورنا، مسموعٌ بأسماعنا، غيرُ حالٍّ في شيء منها؛ إذْ هو من صفات ذاته، غيرُ بائن منه، وهو كما أنَّ الباري ﷻ معلوم بقلوبنا، مذكور بألسنتنا، مكتوب في كتبنا، معبود في مساجدنا، مسموع بأسماعنا، غير حالٍّ في شيء منها، وأمَّا قراءتنا وكتابتنا وحفظنا فهي من أكسابنا، وأكسابنا مخلوقة لا شك فيها»[2].

وما ذُكِرَ في عبارة الإسماعيلي من مسألة اللَّفظ بالقرآن، أعني قوله: «ومَن قال بخلق اللفظ بالقرآن يريد به القرآن فقد قال بخلق القرآن». لا دلالة فيه على حدوث الكلام الإلهي وأنه بحروف وأصوات، بل المقصد منه منع هذه العبارة، التي قد تُتَّخذُ ذريعةً إلى القول بخلق القرآن، لاحِظ قوله: «يريد

---

(١) «الإبانة: ١٠٠، و«مجرد مقالات الأشعري»: ٦١، و«المعتقد الصغير»: ٩، و«تأويل الآيات المشكلة»: ٢٤١.

(٢) «الأسماء والصفات» للبيهقي: ١/ ٨٢٣، ٨٢٤. وينظر: «الإنصاف» للباقلاني: ١٣٦، و«مشكل الحديث وبيانه» لابن فورك، تحقيق: دانيال جيماريه، المعهد الفرنسي للدراسات العربية بدمشق، ٢٠٠٣م: ١٥٣، ١٥٤.

به القرآن»، وهذه العبارة رواها البيهقي عن الإمام أحمد، وعَلَّقَ قائلًا: «فإنَّما أنكرَ قولَ مَن تذرَّع بهذا إلى القول بخلق القرآن، وكان يَستحب تَرْكَ الكلامِ فيه لهذا المعنى، والله أعلم»(١).

وهكذا يظهرُ ضَعف بل تهافت نفي أشعرية الحافظ الإسماعيلي استنادًا على ما ذَكَره في مسألة كلام الله تعالى.

المطلب الرابع: رأي الحافظ الإسماعيلي في حقيقة الإيمان:

يقول الحافظ الإسماعيلي في كتابه «اعتقاد أهل السنة»: «ويقولون: إنَّ الإيمانَ قولٌ وعملٌ ومعرفةٌ»(٢).

وقد فهم السلفية المعاصرة من هذا الكلام مباينةَ الإسماعيلي للأشاعرة؛ انطلاقًا من أنَّ الأشاعرة لا يُدخلون العملَ في مُسَمَّىٰ الإيمان، وإنما الإيمان عندهم هو فقط التصديق، ولا مجال هُنا لتأويل كلام الإسماعيلي ليلتقي معهم(٣).

ونقول من غير تأويلٍ لكلام الإسماعيلي ولا صرفٍ له عن ظاهره: لا إشكالَ في كلامه هذا مع أشعريته، فالمسألة فيها خلافٌ داخل المذهب الأشعري:

- فالأشعري ومَن وافقه علىٰ أنَّ الإيمان: هو التصديق(٤).

- وطائفة قالوا- موافقين أهل الأثر: الإيمان هو التصديق والقول

---

(١) «الاعتقاد» للبيهقي، تحقيق: أنس الشرفاوي، دار التقوى، دمشق، الطَّبعة الثانية، ١٤٤١هـ=٢٠٢٠م: ١٩٥.
(٢) «اعتقاد أهل السنة»: ٣٩.
(٣) ينظر: https://maher-ameer.blogspot.com/201501//blog-post_27.html?m=1 ويبدو أنَّ المقصود بتأويل كلام الإسماعيلي هُنا، أي: بأن يكون مقصدُه الكلامَ عن كمال الإيمان، لا عن حقيقته ومُسمَّاه.
(٤) ينظر: «اللمع»: ٢٧٩.

والعمل[1]، وسَمَّىٰ أبو القاسم الأنصاري (ت: ٥١٢هـ) من المُتقدِّمين منهم القلانسيَّ، ومن تلامذة الأشعري ابنَ مجاهد[2]، ويمكن القول بأنَّ ابن خفيف أيضًا من هؤلاء[3]. بل إن ابن تيمية نفسه قد ذَكَر هذا الخلاف ضِمن ما عَرَضه من آراء في المسألة[4].

ومِن المُهمِّ أن نذكر أن الإمام الأشعري يرىٰ أن الطاعات يُقال لها «إيمان»، لكن علىٰ سبيل التوسُّع، علىٰ معنىٰ أنها شرائع الإيمان وأمارات له وعلامات[5]، ولعلَّ هذا يُفهمنا ما ذَكره في «الإبانة»[6] و«مقالات الإسلاميين»[7] من أنَّ الإيمان «قول وعمل»، أو يُمكن القول بأنَّ للأشعري رأيين في المسألة.

ومن هذا المنطلق يُمكِن القول: إنَّ رأيَ الحافظ الإسماعيلي في حقيقة الإيمان لا يُخرجه عن أشعريته، كما زعمَ مَن زعمَ.

---

(١) ينظر: «أصول الدين» لعبد القاهر البغدادي، مدرسة الإلهيات بدار الفنون التركية بإستنبول، الطبعة الأولى، ١٣٤٦هـ=١٩٢٨م: ٢٤٨، ٢٤٩. ويذكر البغدادي أنَّ أصحاب هذا القول يُقسِّمون الإيمانَ إلى ثلاثة أقسام: قِسم منه يَخرُج صاحبه به من الكفر ويتخلَّص به من الخلود في النار إن مات عليه، وهو التصديق، وقِسم منه يُوجِب العدالة وزوال اسم الفسق عن صاحبه، ويتخلَّص به من دخول النار، وهو أداء الفرائض واجتناب الكبائر، وقِسم منه يُوجِب كونَ صاحبه من السابقين الذين يدخلون الجنة بلا حساب، وهو أداء الفرائض والنوافل واجتناب الذنوب كلها. ينظر: «أصول الدين» للبغدادي: ٢٤٩، ويقارن: «شرح الإرشاد» لأبي القاسم الأنصاري، تحقيق: أ. د. خالد بن حماد العدواني، دار الضياء، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٤٣هـ=٢٠٢٢م: ٣/ ٤٠٨.

(٢) ينظر: «شرح الإرشاد» لأبي القاسم الأنصاري: ٣/ ٤٠٨.

(٣) ينظر: «المعتقد الصغير»: ١٤.

(٤) ينظر: «مجموع الفتاوى» لابن تيمية: ٧/ ٥٠٩.

(٥) ينظر: «مجرد مقالات الأشعري»: ١٥٢.

(٦) ٢٧.

(٧) ١/ ٣٢٢.

الخاتمة

بعد أن أتَمَّ الله تعالىٰ عليَّ هذا البحث أقوم بتسجيل أهم ما توصلتُ إليه من نتائج، وهي كالتَّالي:

١ ابن خفيف الشيرازي هو تلميذ من تلامذة الإمام الأشعري تمَّ العثور له علىٰ تراث يمكن توظيفه في تفنيد دعوىٰ المرحلة الثالثة للإمام الأشعري.

٢ ما يُمْكِنُ توظيفه في تفنيد دعوىٰ المرحلة الثالثة للإمام الأشعري من تراث ابن خفيف هو بعض النصوص من: «المعتقد الصغير»، و«كتاب الاقتصاد»، و«الوصية للمريدين»، و«المقامة الشيرازيَّة»، وما نقله ابن تيميَّة من كتاب ابن خفيف «اعتقاد التوحيد بإثبات الأسماء والصفات»، وبعض ما نُقِلَ عنه في كتب التراجم.

٣ دعوىٰ المرحلة الثالثة للإمام الأشعري: أنَّه مَرَّ بمرحلة وسط بين الاعتزال والتسنن، وكان فيها متابعًا لابن كُلَّاب، وأنَّ مرحلته السُّنِّيَّة الأخيرة يمثلها كتاب «الإبانة» وليس «اللمع».

٤ تَنَوَّعَتْ الردود علىٰ دعوىٰ المرحلة الثالثة للإمام الأشعري ما بين مُنْكِرٍ لكون «الإبانة» من مؤلفات الأشعري أصلًا، ومِن مُعْتَرِفٍ بكونها من مؤلفاته لكنها تعرضتْ للتحريف، ومِن مُهْتَم ببيان تأخُّر «اللمع» في التأليف علىٰ «الإبانة» مع عدم التعارض بينهما، ومن قائلٍ بأنه لا خلاف في الأصول بين «اللمع» و«الإبانة»، والخلاف إنما هو في المنهج ولا داعي لسؤال أيُّهما أسبق، ومِن مُبَيِّنٍ لكون اكتشاف مخطوطة «مجرد

مقالات الأشعري» لابن فورك فيه الرد الحاسم علىٰ كون الصورة التي يُقَدِّمُها «الإبانة» هي فقط التي تمثل الأشعري.

٥ هناك تطابق في الأصول بين «اللمع» للأشعري وبين «المعتقد الصغير» لابن خفيف الذي أَلَّفَه لِيُدَوِّنَ فيه معتقد أهل السنة في زمانه ومن قبله، وهذا التطابق حاصل أيضًا مع «كتاب الاقتصاد» لابن خفيف الذي أَلَّفَه للمبتدئ من المريدين، كما أن ابن خفيف اختار «اللمع» ليكون هو الكتاب الدَّرْسِي في العقيدة الذي يعلمه لتلامذته، وهي الأمور التي تفيد رجحان أن «اللمع» هو المُصَوِّر النهائي لمنهج الأشعري في الانتصار لمذهب أهل السُّنة، خلافًا لمدعي المرحلة الثالثة للإمام الأشعري في زعمهم أنَّ الأشعري رجع في آخر عمره عن ما قرره في «اللمع».

٦ أثبتَ ابن خفيف في «المعتقد الصغير» الصفات الخبرية، تلك الصفات المُثْبَتَة في «الإبانة» والمسكوت عنها في «اللمع»، لكن ابن خفيف أثبتها وفق الأصول الأشعرية التي قرَّرها الأشعري في «اللمع»، ولها إشارات في «الإبانة»، وعليه يكون «المعتقد الصغير» شاهدًا بأنه لا منافاة بين «اللمع» و«الإبانة»، تلك القضية التي كانت مستندًا لمُدَّعِي المرحلة الثالثة للإمام الأشعري.

٧ دعا ابن خفيف مريديه في كتابه «الاقتصاد» - الذي أَصَّلَ فيه للاعتقاد بأصول أشعرية خالصة -إلىٰ الأخذ من أهل الحديث والتعلُّق بآثارهم، مِمَّا يدلُّ عنده علىٰ أنه لا يرىٰ تنافرًا بين أهل الحديث والنُّظَّار من أهل السنة، بل العلاقة بينهما علاقة تعاضد، وهذا يعني سقوط الزعم بأن الإمام الأشعري تركَ معتقد النُّظَّار من أهل السنة إلىٰ معتقدٍ مغايرٍ له وهو معتقد أهل الحديث.

٨ بين البحث أنَّ السَّلفيَّة المعاصرة تَوَلَّتْ الترويجَ لدعوىٰ عدمِ أشعرية

الحافظ الإسماعيلي، وأنَّه يَتَّفق مع المذهب الذي ادَّعوه مذهبًا للسَّلف وأهل السُّنة؛ انطلاقًا من فَهمهم لِما أُثِرَ عنه من تراثٍ عقديٍّ، غافلين أو متغافلين أو غير مُسَلِّمِين بِعَدِّ الحافظ ابن عساكر له ضِمن طبقة الأشاعرة الأولىٰ.

٩ وقد أَثْبَتَ البحثُ أن تلك الدعوىٰ متهافتة، ولا تصمد أمام النقد العلمي؛ فمِمَّا يشهد لأشعرية الإسماعيلي:

- ذُرِّيَّتُه المعروفة بأشعريتها.
- موقفه المؤيِّد لعلم الكلام، بعد خصومته له.
- آراؤه العقدية التي اتفقَ فيها تمام الاتفاق مع الأشاعرة، وهذا واضح من خلال كلامه في التنزيهات الإلهية، والصفات الخبرية، ورؤية الله تعالىٰ وأفعاله.

١٠ للإسماعيلي مقولاتٌ توهَّم السلفيةُ المعاصرةُ أنها لا تستقيم مع أشعريته؛ وهي: تصريحه بالانتساب لأهل الحديث، ونفيه الكيفَ عن الصفات الخبرية، وتناوله مسألةَ كلام الله ﷻ، ورأيه في حقيقة الإيمان، وقد قدَّم البحث أجوبة عن هذا التوهُّم، وأثبت أنَّ الإسماعيلي لا يخرُج بمقولاته تلك عن أشعريته.

قائمة بأهم المصادر والمراجع

١- «**الإبانة عن الأصول الديانة**» لأبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري (ت: ٣٢٤هـ)، تحقيق: د. فوقية حسين، دار الأنصار، الطبعة الأولى، ١٣٩٧هـ=١٩٧٧م.

٢- «**أبو الحسن الأشعري**» للدكتور حمودة غرابة (ت: ١٩٥٦م)، مجمع البحوث الإسلامية، ١٣٩٣هـ = ١٩٧٣م.

٣- «**الاستواء معلوم والكيف مجهول تقرير لتفويض المعنى لا لإثباته**» للأستاذ الدكتور الشريف حاتم العوني، دار المعراج، الطبعة الأولى، ١٤٤٦هـ=٢٠٢٤م.

٤- «**الأسماء والصفات**» لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت: ٤٥٨هـ)، تحقيق: أنس الشرفاوي، دار التقوى، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٤٥هـ= ٢٠٢٤م.

٥- «**اعتقاد أئمة أهل الحديث**» لأبي بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي الجرجاني (ت: ٣٧١هـ)، تحقيق: د. محمد بن عبد الرحمن الخميس، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ=١٩٩٢م.

٦- «**اعتقاد أهل السنة**» لأبي بكر الإسماعيلي، تحقيق: جمال عزون، دار الريان، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ=١٩٩٢م.

٧- «الإمام أبو الحسن الأشعري إمام أهل السنة والجماعة نحو وسطية إسلامية جامعة «أعمال الملتقى العالمي الخامس لرابطة خريجي الأزهر الشريف سنة ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م»، مركز الأزهر للتأليف والترجمة، القاهرة، دار القدس العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣٤هـ = ٢٠١٤م.

٨- «**أهل السنة والجماعة**» للإمام الأكبر الدكتور أحمد الطيب، دار القدس العربي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٤٠هـ = ٢٠١٩م.

٩- «**بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية**» لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت: ٧٢٨هـ)، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.

١٠- «**تاريخ جرجان**» لأبي القاسم حمزة بن يوسف بن إبراهيم الجرجاني (ت: ٤٢٧هـ)، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م.

١١- «**تأويل الآيات المشكلة**» لأبي الحسن علي بن محمد بن مهدي الطبري (ت: بعد ٣٨٠هـ)، تحقيق: ناصر محمدي، دار الآفاق العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠١٥م.

١٢- «**تبيين كذب المفتري فيما نُسِبَ إلى الإمام الأشعري**» لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله، المعروف بابن عساكر (ت: ٥٧١هـ)، تحقيق: أنس الشرفاوي، دار التقوى، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٤٠هـ= ٢٠١٨م.

١٣- «**التجسيم والمجسمة وحقيقة عقيدة السلف في الصفات الإلهية**» لعبد الفتاح بن صالح قديش اليافعي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ=٢٠١٠م.

١٤- «**التوضيح لشرح الجامع الصحيح**» لسراج الدين عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري، ابن الملقن (ت: ٨٠٤هـ)، تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، دار النوادر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ= ٢٠٠٨م.

١٥- «**جمع الجيوش والدساكر على ابن عساكر**» لجمال الدين يوسف بن حسن بن عبد الهادي الحنبلي، الشهير بابن المَبْرد (ت: ٩٠٩هـ)، تحقيق: محمد فوزي سعد، رسالة ماجستير من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، سنة ١٤١٧-١٤١٨هـ.

١٦- «ذم الكلام وأهله» لأبي إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري الهروي (ت: ٤٨١هـ)، تحقيق: أحمد بن علي القفيلي، دار أجيال التوحيد، الطبعة الأولى، ١٤٤٢هـ=٢٠٢١م.

١٧- «رسالة إلى أهل الثغر» المنسوبة لأبي الحسن الأشعري، تحقيق: أ. د. محمد الجليند، المكتبة الأزهرية للتراث، ١٤٤٠هـ=٢٠١٨م.

١٨- «رسالة الحرة» المطبوعة بعنوان: «الإنصاف في ما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به» للقاضي أبي بكر محمد بن الطيب الباقلاني (ت: ٤٠٣هـ) تحقيق: الشيخ محمد زاهد الكوثري، المكتبة الأزهرية للتراث، الطبعة الثانية، ١٤٢١هـ=٢٠٠٠م.

١٩- «سيرة الشيخ الكبير أبي عبد الله محمد بن خفيف الشيرازي» ألفها بالعربية أبو الحسن الديلمي، ترجمها من العربية إلى الفارسية: ركن الدين يحيى بن جنيد الشيرازي، وحَقَّقَ الترجمة الفارسية المستشرقة «آنا ماري شميل»، وترجمها إلى العربية نظرًا لفقد النص العربي للديلمي: د. إبراهيم الدسوقي شتا، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية «تحت إشراف مجمع البحوث الإسلامية»، القاهرة، ١٣٩٧هـ = ١٩٧٧م.

٢٠- «شد الإزار في حط الأوزار عن زوار المزار» لمعين الدين أبي القاسم جنيد الشيرازي (كان حيًّا ٧٩٠هـ)، تحقيق: محمد قزويني وعباس إقبال، مطبعة المجلس، طهران، ١٣٦٨هـ.

٢١- «شرح العقيدة الطحاوية» لصدر الدين محمد بن علاء الدين، ابن أبي العز الحنفي (ت: ٧٩٢هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وزميله، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة العاشرة، ١٤١٧هـ =١٩٩٧م.

٢٢- «شرح العقيدة الواسطية» لمحمد بن صالح بن محمد العثيمين (ت: ١٤٢١هـ)، دار ابن الجوزي، السعودية، الطبعة السادسة، ١٤٢١هـ.

٢٣- «**الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة**» لمحمد بن أبي بكر بن أيوب، ابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١هـ)، تحقيق: علي بن محمد الدخيل الله، دار العاصمة، الرياض، الطَّبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

٢٤- «**طبقات الشافعية الكبرى**» لتاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت: ٧٧١هـ)، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي وزميله، هجر، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ.

٢٥- «**العواصم من القواصم**» لأبي بكر محمد بن عبد الله بن العربي (ت: ٥٤٣هـ)، تحقيق: د. عمار طالبي، مكتبة دار التراث، مصر، بدون.

٢٦- «**فتح الباري شرح صحيح البخاري**» لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢ هـ)، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.

٢٧- «الفتوى الحموية الكبرى» لابن تيمية، تحقيق: د. حمد التويجري، دار الصميعي، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٥هـ =٢٠٠٤م.

٢٨- «**كتاب الاقتصاد**» لأبي عبد الله محمد بن خفيف الشيرازي (ت: ٣٧١هـ)، تحقيق: فلوريان صبيروي، ملحق برسالته للدكتوراة التي حصل عليها من جامعة «فرايبورج» بألمانيا سنة ١٩٩٢م.

٢٩- «**اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع**» للإمام الأشعري، تحقيق: أ. د. حسن الشافعي، مجلس حكماء المسلمين، الطبعة الثانية، ١٤٤٣هـ=٢٠٢٠م. والنسخة المحققة بتحقيق د. حمودة غرابة، مطبعة مصر، ١٩٥٥م.

٣٠- «**مجرد مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري**» لأبي بكر محمد بن الحسن بن فورك (ت: ٤٠٦هـ)، تحقيق: دانيال جيماريه، دار المشرق، بيروت، ١٩٨٧م. والنسخة المحققة بتحقيق د. أحمد السايح، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ = ٢٠٠٥م.

٣١- «**مجموع الفتاوى**» لابن تيمية، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن

قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، ١٤١٦هـ=١٩٩٥م.

٣٢- «**المعتقد الصغير**» لابن خفيف الشيرازي، تحقيق: نزار حمادي، دار ابن عرفة، الطبعة الأولى، ١٤٤٣هـ=٢٠٢٢م.

٣٣- «**المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي**» لأبي بكر الإسماعيلي، تحقيق: د. زياد منصور، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

٣٤- «**مفاتيح الغيب**» لأبي عبد الله محمد بن عمر، فخر الدين الرازي (ت: ٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٠هـ.

٣٥- «**مقالات الإسلاميين**» للإمام الأشعري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الأولى، ١٣٦٩هـ=١٩٥٠م.

٣٦- «**منهج الأشاعرة في العقيدة تعقيب على مقالات الصابوني**» لسفر بن عبد الرحمن الحوالي، الدار السلفية، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ= ١٩٨٦م.

٣٧- «**نشأة الأشعرية وتطورها**» للدكتور جلال موسى، دار الكتاب اللبناني، بيروت، بدون.

٣٨- «**نظرة علمية في نسبة كتاب الإبانة جميعه إلى الإمام الجليل ناصر السنة أبي الحسن الأشعري**» للشيخ وهبي سليمان غاوجي (ت: ٢٠١٣م)، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ= ١٩٨٩م.

٣٩- «**نهاية المرام في دراية الكلام**» لضياء الدين أبي القاسم عمر بن الحسين بن الحسن المشهور بخطيب الري (ت: ق ٦هـ)، تحت إشراف: مركز بژهشي ميراث مكتوب، ومؤسسه مطالعات اسلامى دانشگاه آزاد برلين، تهران ١٣٨٩ هـ ش، تقديم وفهرسة باللغة العربية: أيمن شحادة.

فهرس المحتويات

Imam Al-Ashari Centre

مركز الإمام

مركز الإمام الأشعري

بالأزهر الشريف

الأزهر الشريف

٣٦١
هجرية

٩٧٢
ميلادية

AL AZHAR AL SHARIF